



THE GHAZI HUSREV BEG LIBRARY
THE CATALOGUE OF ISLAMIC MANUSCRIPTS
CD ROM

Signature

1853

CD ROM: 122

Title

حاشية الأشباه و النظائر

◆ HĀŠIYA AL-AŠBĀH WA AN-NAZĀ'IR

Author

عبد الباقي بن سعيد بن شعبان

◆ 'Abdulbāqī b. Sa'īd b. Ša'bān

00 / 00

Date of transcription

/ 18. st.

Rewriter

☾ --

◆ --

Place of transcription

--

3/4
444

کتاب حاشیه

کتاب قرنی حاشیه علی الاشباه

والنظائر فی الفقه



2

مكتبة

مكتبة

مكتبة



مركز جامعة النجاح
للثقافة و التراث





مركز جمعية الحاجد
للثقافة و التراث

ما استكنية الحق في الحق
زاده بالحق و اراده
كان له



مركز جامعة الحاحد
للثقافة و التراث

كما لا يخفى بعد **قول** والشك في تعيين الفروض المتروك الى قول
 اطلق ان لفظ المتروك الذي هو تفسير الفروض بامس الحظ الخارج
 باصل المتن سواء كان قصد البالغة لا يناسب المقام كما في ظاهر دليل
 بعد **قول** وفي قدر الدين وما يدعى عليه لا يخفى هذا التركيب
 معقودا لان قوله وفي قدر الدين وما عطف عليه معطوف
 على قوله بين الامام والقوم فيسبب العامل فيه عليها وهذا مع كونه
 خلاف الظاهر المتبادر بصرف العطف الى البعد بتركيب كتاب
 كالحق آخ وهو ان يجعل المذكورين بعينه في الكلام معطوفة على
 قوله في فعاله فيكون كونه كلمة في حيزه الافعال المتكسرة فيخرج الكلام
 الاتفاق والاستظام بعد **قول** بيان ما اذا اقر بنفي عين العبد
 في ملك البائع وكذبه المشتري الا اطرف الاول متعلق باقروا وكذا
 بالمصدر راجع الفقي والتكذيب المفهوم منه قوله وكذبه المشتري
 مصروف الى الفعل المقيّد بالظرف لا الى نحو والفعل العامل فيه
 لان مقصود المقروء احواله الفقي الى زمن ملك البائع انكار استحقاق
 المشتري لارسل الجنابة فيكون في هذه الصور كالمشتري
 لان الفقي حادث فيضاف الى قرب اوقاته وقت ملك المشتري
 بعد **قول** وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابانتها في المرض والقصة
 التي بمعنى اذا ادعت المرأة ابانتها في المرض الموت فيكون طلاقها
 طلاق فافترشت وادعت الورثة ابانتها في صحة موتهم فلا يكون
 طلاقها طلاق فافترشت فالقول في هذه الصورة للزوجة ان
 الابانة حادث فيضاف الى قرب الاوقات وهو وقت المرض
 الموت فترث بعد **قول** وفي اختلافهم في كون الاقرار بعظم في الصحة
 او المرض لا يعني اذا وقع الاختلاف بين الورثة التي اقر لها الورث

مع بعضها

مع بعضها التي لم يكن مقرا لها في كون الاقرار في الصحة او المرض فالقول
 في هذه الصورة كذا في كون الاقرار في المرض لان الاقرار حادث
 فيضاف الى قرب الاوقات وهو وقت المرض الموت بعد **قول**
 وفيما لو اختلفوا في سلامتها بعد موت الزوج او قبل ان يقع الوفاة
 مسلمة وتحت نهرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت مسلمة قبل
 موته وقالت الورثة لا بل بعد فالقول لمسلم لان الاسلام حادث
 فيضاف الى قرب اوقاته وهو بعد الموت وانما صورت المسئلة
 لئلا ان هذه الصورة هي المندرجة تحت الاصل المذكور لا عكسها
 يعني اذا مات نهراني وتحت نهرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت
 مسلمة بعد موته وقالت الورثة لا بل قبل فان القول فيها للورثة
 ايضا مع ان مقتضى الاصل المذكور ان يكون القول لها لا لهم
 فلما كونه داخل تحت الاصل المذكور في جملة الصور المستثناة عنه
 لما سذكر او منبئيه وجب الفرق بينهما على التفصيل ان شاء الله بعد
فهم وفي الاختلاف بين القاضي المعزول وغيره الا قول كان
 الصواب ان تذكر هذه المسئلة بعد قوله وبيان ما خرج عنه لان
 المسئلة المذكورة قبلها في مسألة وجود الفارة والخاصة في البشر
 ومسئلة فقي عين العبد ومسئلة طلاق الفار ومسئلة في الزوجة
 مسلمة بعد موت الزوج كلها من متفرعات الاصل المذكور لا من المسئلة
 الاختلاف بين القاضي المعزول وغيره فهذه المسئلة في الصور المستثناة
 عنه والحال ان ذكرها فيما بين المسائل المتفرعة عليه وما خيره قوله وبيان
 ما خرج عنه عنها يشعر بكون تلك الصورة في فروع الاصل المذكور والله
 اعلم بعد **فهم** وفيها بيان وطل السراي الذي يحيد الآن الى
 السراي جمع سرية بضم السين وتشديد الراء وهي الائمة التي تنفكر

وصورة المسئلة هذه اذا قال القاضي المعزول
 رجل اخذت منك الاغرة فقلت له انك
 به عاكس وقال الرجل لا بل فعلت طلاقا وكان ذلك
 عن كسر القضاة فالقول في هذه الصورة للقاضي انما هو
 الاخذ الى حاله منافية لضمته مع ان مقتضى الاصل المذكور
 ان يثبت القول للمخاض من لان الاخذ حادث كان
 ينبغي ان يضاف الى قرب اوقاته وهو بعد العزل
 بجملة

لطلب الولد قال شيخنا اكل الدين في حاشية الهداية وهذا هو غرضنا
فصل في العموم والخصوص بالملوك الى ابتلاء عامة الناس بحيث لا يمكن
 الا حصره اصلاً او يمكن لكن مع حصره فيكون الشيء بهن
 المثابة من الرخصات الشرعية وموجبات التحقير كما سيأتي فيما بعد
عبد وفيما تنبئين المرض الزوج ومرض الزوجة التي هي الفرق
 بينهما في بعض الاحكام الشرعية ككونه الاول مثلاً ما نفا من صحة
 الملوقة بها لاكتساب **عبد** واذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع
 ضاق اليه في هذه العبارة من العكس في العناوين اللاحقة وقوله
 بينهما في قوله وما جمع بينهما اقام فروع قائم مقام فاعل جمع او منصوب
 على الظرفية فالفعل على هذا منتهى مصدره الدلول عليه كما في قولهم
 لقد حبل من العبد والنزوان معناه على هذا الشيء الذي وقع به
 الجمع بينهما والمراد به قولهم كلما تجاوز الشيء عن حده العكس على
 صفة **فصل** في التفرير لا يزال بالفرز بيان انها مقيدة لما قبلها في الحقيقة
 بكسر الباء اسم الفاعل القيد واللام في قوله لما قبلها لفظية على وجه
 كون هذه القاعدة مقيدة لما قبلها وهو قولهم الفرز يزال ان هذا
 الكلام مطلق لان معناه ان الفرز يزال شره سواء كانت الازالة
 بفرز او بغيره فلا قبل الفرز لا يزال الفرز لان معناه الى ان الفرز
 يزال بالفرز فيخرج الكلام من الاطلاق وتفيد نوع التقييد وانما قلنا
 ذلك لانه بقي فيه بعد نوع اطلاق لان الظاهر من هذا الكلام يفيد ان
 الفرز لا يزال بالفرز مطلق سواء كانت الفرز ان متساويين او
 كان احدهما اعظم من الآخر فلما قبلت تحت الفرز الخاص للاجل وقع
 ضرر عام معناه رجع معناه الى ان يقال الفرز لا يزال بالفرز الا
 اذا كان احدهما اعظم من الآخر في يزال الاعظم بتركيبه بالاختف

والا يهدل

والاهون فارفع الاطلاق لئلا نفعل ان هذا حكماً يرجع اليها في
 مثل ما ذكره من معرفة معنى الكثير في الماء وفي العمل المضد للفتل
 وفي معرفة كونه الشيء مكيداً او موزوناً ونحو ذلك **فصل** في التابع
 تابع الى اي التابع الشيء بحسب الجنس والحقيقة تابع له ايضا بحسب
 الحكم الشرعي بدخوله واندرجه تحت العقد الوارد على الاصل
 غير ذكره صريحاً كالشرب والطريق بالنسبة الى الارض والحمل
 بالنسبة الى الامنة فيقيد الكثير ولا ينفو لطل وتوضيح انه لا ينفو للمل
 الا يجازي من التعاريف الذهنية والاتحاد الخارجي بين الموضوع والمحمول
 اما بشرط الاول فالمل يلزم حمل الشيء على نفسه واما بشرط
 الثاني فالمل حمل الشيء على ميانبه فلما فترت الكلام بما ذكرت
 اندفع ما يتوهم فيه من فقد الشرط الاول فانهم **عبد** التابع
 بسقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قولهم يسقط الفرع الا ان
 قلت ما وجه التسمية بالفرز المتبوع عن التعاريف مع كونها **فصل** في اتحاد
 قلت لا اتحاد بينهما لان كل تابع ليس بفرع المتبوع مع كونه كل فرع
 تابع فيبينها عموم وخصوص مطلق **فصل** في تفرق الامم على الرعية
 منوط بالمصلحة ودار عليها بحيث لو وجدت جازوا والآفلا
عبد وفيها بيان ان امره انما ينفذ الى اقول هذه المسئلة
 مندرجة تحت الاصل المذكور فلا وجه لجعلها قسماً على حق **عبد**
قوله اذا اجمع امران ولم يختلف مقصودهما الى اي المقصود منهما
 على الحذف والابصال او بدونهما على ارادة اذ في ملابسة من الاضافه
 كما في كوكب الخرقاء والمراد منه دخول احدهما في الآخر اعدام موجب
 احدهما والاكتفاء باجراً موجب الآخر كما يتضح من الامثلة الآتية
عبد وفيها بيان الحقيقة تعذرت او بمرت الى قوله بيان

مضاف الى مجمع قوله الحقيقة اذا تعذرت محل الجملة بجمع بقاء
الاعراب للفظ بين اجزاها على حالها **فهم** وفيها تنبيه
ان سيب خبير من ان كيد الى قوله تنبيه مضاف الى مجمع الجملة التي
ذكرت بعد فالاعراب للفظ بين اجزاها بل المضاف اليها باق على
حاله كعين ما ذكرنا فان قلت ما وجه التنوين في خبر مع كونه
مقتضى القياس امتناع من العرف للوصفية لما قيلت فكثرت
الاستعمال الموجب للتخفيف فخرجت من مشابهتها فقيت على سبيل واحد
فهم اخراج الضمان وبيان معناه الى ومعناه ما ذكره المصنف نقلًا
عن اللغات الموثوقة بول الى ان يقال المنفعة بازاء النقرة ومن الغريب
ما صدر من بعض من صد الشريعة حيث قال في معناه الغرم
بالضم مع ان بينها تعاكس بالعكس المستوي **فهم** الاقتصار
والاستناد والتبيين والانقلاب الى مثال الاول الانشائيات
التي هي ايجاد معنى بافظ يقارنه في الوجود ومثال الثاني الكثرة المضمومة
ومثال الثالث الجبس ومثال الرابع ثبوت الحكم عند وجود الشرط
في التعليق وثبوت الخلق في اليمين **فهم** والملك والدين وثمن
المثل واجر المثل الخ والملك وما بعده الى قوله واحكام الدين واحكام
ثمن المثل ثم قوله واحكام في قوله واحكام السفر مرفوع بالعطف على
نفس الاحكام **فهم** ثلث من الذمارة اقول كان الاظهر الاوضح
ان يقول من الذمارة تقديم الخبر الطرف ليعتج مرفوع التركة المرفوعة مبتدأ
ولا يرى وجه من الوجود المصحة لوقوعها مبتدأ وليس التركيب في قبيل
نمرة خبير من جملة لان المعنى ليس على كونه مطلق الثالث من الذمارة
ان ثلث كان تافلا **فهم** في الصلوة على البيت بوضع في مكان
الى اقول هذا من غير فله معا كمثل الجار يحمل اسفار **فهم** انما معنى

قول العلماء

قول العلماء الانشائية الى اي في ترجيح بعض الاقوال على بعضها بقولهم هذا
اشبه او والاشبه خلافا **فهم** فان الفقه اشرف العلوم الى قوله
بحوره ذائرة مأخوذة من ديانة الفصول العبادي بنوع تغيير لا من
الفصول قال يلاء عيون المؤمنين بدل قوله يلاء العيون وقال ان ذلك
الايمونة لللال مكان قوله انما هو بمعرفة اللال والمودى واحد وانما الا
ختلاف في العبارة **فهم** بحوره ذائرة الى قوله وفروعه نابتة
اقام في قبيل اضاف المشبه الى المشبه كما في لجن الماء او من قبيل الاستعارة
المكنية كما في الاستغنى بآء اللام وذكر الذخر والنقرة والزهرة والنبات
كلها من قبيل ترشيح الاستعارة المكنية فان المصنوع الفقه في نفسه
بشجارات ذات اغصان نابتة واصول نابتة وليست بهذا التشبيه
في النفس بالاستعارة المكنية ثم ذكر ما يناسب التشبيه ويلام به وهو الفروع
ليدل على التشبيه لمصر في النفس وليست بهذا الاستعارة التخييلية وذكر
بعده ايضا اشياء كلها تناسب التشبيه وهي النبات والنبات والزهر
والنقرة فهذه القاطعة ترشح الاستعارة فان قلت هل يجوز
ان يجعل الامر على العكس يعني جعل الفروع ترشحا وجعل الاصل المذكور
بعد تخيلا قلت لا لانه اذا ذكر في هذه الاستعارة لفظان يلزم كل
واحد منها التشبيه ويناسبه فما كان اقوى واشد تعلقا واخصما
بالتشبيه تخيلا وما هو دونه في التعلق به يجعل ترشحا للاستعارة كما
انشئت المنة اطفارا قال اطفاروا لانت ب كلاهما من لوازم التشبيه
الذي هو الاشبه لكن لما كانت الاطفار اقوى تعلقا به لكونها اقدم في الوجود
الانت بظهور وجودها جعلت الاطفار تخيلية والانت ب ترشحا
فان قلت قد بقي بحث ويوان ارباب المعاني والبيان قد حرمه ابو جوب
التعبير عن التشبيه بلفظ الموضوع له في الاستعارة المكنية كما في انشئت

الثنية اطارها وبوجوب التعبير عن المشبه به بلفظ الموضوع له في الاستعارة
 المصروفة كما في قوله تعالى او لك اشترى الضلالة بالهدى فما يحسب
 تحايرهم الآية فانه شبه الاستبدال والاختيار في هذه الآية الكريمة
 بالاشترى، فالاشترى مشتبه به كما ان اللبنة في المثال المذكور فاذا جوب
 بتغيير المشبه بلفظ الموضوع له في الاستعارة الكنية فكيف يصح جعل قوله
 بلفظ المشبه به لا بلفظ المشبه فقلت اظن ان في هذا الباب قولين
 الاول اشتراط وجوب التغيير بلفظ الموضوع له والى خلافه اعطى عدم
 اشتراط وجوب التغيير الموضوع له بدليل انهم جواز الوجهين في قوله
 لا تمنع بيناء الملام الاقل ان يجعل في قبيل اضافة المشبه به الى
 المشبه والى ان يجعل في قبيل الاستعارة الكنية ويجعل قوله لا تمنع
 تجليته مع ان التغيير وقع بلفظ المشبه به وهو الماء وهو بعيد
 لقوله اصول ثابتة وفروعه ثابتة او الضمير فيما راجع الى المشبه فكانه
 قال اصول الفقه ثابتة وفروعه الفقه ثابتة **فقد** والى ان
 طول الزمان غرض لا يبعد لا يزال غرضه بناء على طول الزمان وامتداده
 كما يزول غرضه سائر الاشياء بكونه خافيا لفتحة الطباع **فقد** والى
 لا استطيع كنه صفاته ولو ان جميع اعضاءي تكلم الخ لا اقدر على الوصف
 بكنه صفاته ولو كنت متكلم بجميع جوارحي فزيادة ان هناك كيد الشرط
 ولا يناسب جعل ان بعد لو مشددة مفتوحة الخثرة فيكون مجموعها
 اى مجموع ان ولو التفتي لاستلزامه تفويت المبالغة المقصودة في هذا المقام
فقد وهو كالتصديق رضي الله عنه الخ ان ابا ح رضي الله عنه اقول
 من صنف فيكون له ثوابه وثواب من صنف الى يوم القيمة كما ان ابا
 بكر الصديق اقول من آمن فيكون له ثوابه وثواب من آمن الى يوم
 القيمة انتهى اقول اعلم ما اخذ هذا الكلام قوله هم من سنة حسنة

فعله اجرا واجزا من جملة ما الى يوم القيمة ومن سنة حسنة فعله وزنا
 ووزن من علم بها الى يوم القيمة **فقد** ما بين مختصر ومطول الى اقول
 هذا الكلام في قبيل قوله هم الكثر اعمار امي بين سنتين وسبعين فان المراد
 منه ليس ما بين هذين العشرين في العدد المنيف على سنتين بل مقصود ان
 الكثر اعمارا هذا او ذلك فكذا كسلا او من قول المصنف قد انقوا ما بين مختصر
 ومطول ان تصانيف السلفا خالية عن الاجازة الخ والاطناب اهل ووجه
 على المرتبة المتوسطة والاهل المعتدلة بل مقصود ان بعضها في غاية الاجازة
 وبعضها في غاية الاطناب فتجسدت عندك الطرفين وسكنة الطريقة
 المتوسطة بينهما فصرا حسن موقعا بجزالة النظم وحسن التكرير **فقد**
فقد وان كان مفرغا على قول ضعيف ورواية ضعيفة نبهت على ذلك
 غاب الخ وفيه ان هذا القول بنا في الحصر القوي في قوله لا انقل الا الصحيح
 ما لم **فقد** واذا اليها في اي رتبة مذهب ارجح من انك انقوا
 المقصود ان ابا ظهرا ارجح خبريات المسائل الخفية كلها تحت تلك
 والقواعد وفروعها عليه **فقد** وسرد منها سبعة في ضم بعضها
 الى بعض وهو ما خور في سرد والدع بمعنى ضم بعضها الى بعض
 وادخال بعضها في بعض **فقد** فاذا ذكر في اتي زوت شيئا آخر
 فمن لم يطالع على المريد طعن الدخول في خارجة في بعض او رقيب ذكر
 المسائل المثناة عن اصل القاعدة ذكر لفظ وزدت كذا او كذا كما قال مثلاً
 في كتاب الوصايا وزدت اربعة الى آخر ما قال بعد ما قال لا يجوز بيع
 عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلاث فمن لم
 تحفظ على كون المراد الزيادة في الاستثناء يذهب وهم الكثرة المراد الزيادة
 في مفرغات الاصل القاعدة **فقد** يصير ترتيبه لك طرين الخ اي
 ما يحصل السرور والابتهاج لك طرين واصدا من انزاهته التي ترجوها

Pr 1853



26

وعناية البيان والعناية ومعرض الدراية والنباية وفتح القدير بفتح
ظفرت بفتح الشروع الستة للمهادية وطالعها واقل غاية البيان
اسم كتاب الفه الامير كتاب قوام الدين وهو رجل محجب مطري في مدح
نفسه ومبالغ في الاعجاب كما يشهد به اسم الكتاب وله ايضا شرح على
متن المختص في الاصول وقد طوفت به وطالعة فزاولة الى آخره متعين
النظر وعلفت على حاشية بعض الاسئلة والاضرابات الواردة
بنيت فيها عدم وقوفه على مراد القوم وتقرير الدلائل ومن غلط في
تحرير المسائل ومن شروح الكثرة الزبدي والمعنى والمكسب في مفتح طرفة
العين اثنتان من المنون الاربعة العشرة هذه الشروح الثثة وضاحت
الشرح من الزبدي والامام العيني من انكلام العلاء العظام لا تساغ لا
تكار كونها قديمة يتأسس بها واما المكسب فهو على ما رايت في بعض النسخ
صاحب جامع الفتوى كان اسمه الحكم قرق امروجا من بعض الافطار الثانية
وتوطن في مفر السلطنة العلية اقرنت في الدولة العثمانية فان صح ذلك
فهو من اصحاب القرون القريبة مع ان اكثر مسائل الجامع غير معمول عليها فادارة
شبهته في الاعتماد على حال والتسك بمقاله ومنه شروح القدوري التوامج
والجوهرة والاقطع الخ بفتح وطفرت ايضا بهذه الشروح الثثة للعين
الثالث من المنون الاربعة والاقطع كبير معدود ومن جملة اصحاب الترتيب كما
الامام الرغباني وغيره ومع علومه ودرجة وسؤا منزلة في الفقه ان صحت
الفقحة المنقولة في سبب تسمية بالاقطع لا ينبغي الاحتياط على مقالته نعوذ
بالله من الغواية والخلة لان وشرو النفس مكايه الشيطان ومنه شروح
يجمع للمصنوع لابن ملكة اي وجدت من شروح الجمع شرعا كان للمصنوع
وشرعا كان لابن الملكة انما شرحت الكلام على هذا المنوال اعني بتقدير
الموصوف القدر لكل الطرفين مع الاشارة الى كونها متعاقبة العالمين

بيان الحكم

بيان اصل نفي الاشياء الى ان نفي الزمان والنفي
والنفي من فعل النفي في نظم الكلام وهو نفي
لان من الكلام ما كان فيه نفي الزمان والنفي
ما احتج عليه في الكتب النسخية الزمان والنفي
كأية من شروحه كقول السراج الواجب والجبر والاعتدال
كأية من شروحه كقول السراج الواجب والجبر والاعتدال
وكن كان اجتماع الكتب عنه يستلزم النفي والاعتدال
وغيره في الكلام بما هو لازم لغناه كحقيقه

ليس الامور كما ذكره الله تعالى في القرآن من الاشياء التي
وتشرحه على اكثر من قول ومنه اول بين الامور
واما شرح الحكم في قوله غير من الممكن
ثم ان في جملة القول من غير من الممكن
والنفي من قوله ومنه لكن شرحه على
في قوله من قوله ولا يضر
لا الامور كما ذكره الله تعالى في القرآن من الاشياء التي
على من وانه

القصيدة السعوية
 بالله في الغواية
 يجمع للمصنوع
 وشرا كان
 الموصوف القد

قول القائل بالسيف اني وان قتلت بالسيف لكن كان قصدي بغيره
 التحريف لا يقتل فوقع خطأ فيلزم ارتفاع القصاص في اكثر الاحوال عالم
 يرجع القائل بالعداوة السهو في الاكثرية بدون على القتل بالجارحة لا قصد
 لعدم مكان الوقوف عليه في جميع الزمان على رواية عدم قبول شهادة
 الشاهد على القصد بناء على كونه ظاهرا لا مكنيا بالهم ذلك فيلزم العمل
 بنك الرواية في باب الفاء والفاء حكمته مشروعية القصاص التي اظلم
 العالم من الفاء وعلى تقدير كون القائل مقصدا في ذلك القول مثل عن
 فكل شخص بالعضا وقال اني وان ضربته بالعضا لكن كان قصدي قتله
 واهلاكه لا مجرد التحريف فاقاب بعدم وجوب القصاص اعتبار الدلالة
 والفاء للقول بالعضا فيلزم الحكم الباطل باعتبار الآلة والفاء
 القول مع مقابلتها في هذه الصورة واعتبار القول والفاء الآلة في الصورة
 الا لو لمع عدم الفرق بينهما في الواقع وانما ان يجب بوجوب القصاص
 اعتبار الدلالة لا اقرار القول معكلا بالاقرار بالعضا اقرار حطاة دلالة
 والاقرار بالقول اقرار صريح والصرح يفوق الدلالة فلا يعمل بها عند تعارضها
 فيلزم القول بما لم يتجلى احد من الآية والفقهاء فقد اوردوا هذه الاشئلة
 والاعتراضات كلها على من عمل بنك الرواية مثلاً بعض ارباب الشوكة من الامراء
 فكنت مبهوتا في القول مع الاصرار فيما علم به ومضيا حكمه وعصنا الله عن
 الرزق والضلال وهذا سؤال السبيل **عبد الله** واذا قرأ القرآن
 الى قوله لكن اشكل عليهم ولو قرأ بقصد التذكر الى حصول السؤال فيه ان
 الفقهاء يخرج القرآن عن القرآنية بقصد النسيان والذكر فيجوز للجنب الخائف
 قرأه بقصد النسيان فاشكل بناء عليه فلو لم لو قرأ المصلى القرآن في
 الصلوة بقصد التذكر بطل صلوة مع ان مقتضى الخروج عن القرآنية بطلان
 الصلوة ذلك الصلوة الى صلوة عن القرآن على ذلك التقدير وتلخص

اشارة الى تقديري
 متعلق بالادعاء

الجواب فيه ان القرآن قد وقع فيها في محله فحصل الاثبات المذكور
 في قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن وبعد ما صادف المحل لا يتغير
 الى لا يخرج عن القرآنية بقصد ان لا يكون قرأنا ثم لما كان فيه مطبقة
 ان يقال هل ذلك اثر لتأثير القصد في الشيء الغير الواقع في محله وعدم
 تأثيره في الواقع فيه نظيره في الشرح واصل السند اليه اثبتة بقوله وقالوا
 الى فهو حال تقدير قد لا عطف على قوله واجبتا عنه لعدم ملائمة
 للسياق فيكون حاصل المعنى كيف لا يكون الحال على ذلك الموالي وقد
 قال الفقهاء ان المأموم اذا قرأ الفاتحة في صلوة البناء بنية الذكر
 لا تحرم عليه مع انه يحرم عليه فرائضها في صلوة ذات اركان فان لا
 وهو عدم حرمة قراءة الفاتحة بنية الذكر للمأموم في صلوة البناء
 لما لم يكن اهلا لقراءة القرآن لكونه غير مصل راسا وقع قرأه في غير
 المحل وثرث فيه بنية المصلي فتخرج الفاتحة عن القرآنية بقصد الذكر والشأن
 فلا تحرم عليه والتكليف وهو حرمة قراءة الفاتحة بنية الذكر للمأموم
 في سائر الصلوات بغيره عدم تأثير النية في الشيء الواقع في محله لان
 المأموم في الصلوة لما كان اهلا لقراءة القرآن بالنظر الى شخصه
 وقع قرأه في موقعه فلا يخرج بعد ذلك عنه كونه قرأنا بقصد الذكر
 والنسيان فيحرم عليه ترك العمل بموجب قول النبي صلى الله عليه وسلم
 قراءة الامام قراءة له فاقسم تحرير هذا البحث **عبد الله**
 وهو ان نعوذ النفس فادعها فعمله فكيف نفس عنه خوفا من ربه الى
 وهذه الشروط اعني كونها كقوة عن شئها لنفسه مجبوا لها
 وقدرة الشخص على فعله والامتناع عنه خوفا من ربه كراهية مضمومة
 من قوله تعالى وانما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة
 هي لما وى الآية بعضها بطريق النص وبعضها بطريق الاقتضاء اما انهما

هذه المكفوفة عن اجل الخوف من الرب فغنى عن البيان وكذلك كون
 المكفوفة عن حبها بالنفس ثابت بطريق النفس لان الهوى ما تهوى
 النفس وتشتري اليه واما القدرة على فعل المكفوفة عن ثابت بطريق
 الاقضاء لان منع النفس عن تشتري اليه يقتضي سببها القدرة على
 فعله **عبد** فلا يثبت على ترك الزنا وهو يصح ولا يثبت العتق
 على ترك الزنا ولا الا على ترك النظر على غير المحرم في تفريع على اشتراط
 القدرة على فعل المكفوفة في حق الثواب وفي هذه الامثلة اشارة
 الى ان المراد من عدم القدرة عليها شأوا حيث كما لا يخفى على
 النظر والسميع فوق ثلث ما يربح القصد في اي جهة ان المسلم فوق
 ثلث ايام ما يربح القصد فان لم يكلم مع المجهور في اليوم الرابع فان
 قصد به المهر محرم والا فلا رأيت في بعض كتب الفقه في مسئلة لطيفة
 يستنبط على هذا الصلح هي ان العالم والجاهل اذا غلبا ابيهما في الطعام
 فقصر غلب الجاهل طاهرة بخلاف العالم لانه ينوي القرينة بين الغل
 فقد غلبت في هذا الماء المستعمل لا في الجاهل لانه اهل عنه
 النية فبقى على طهراته الاصلية **ع** وكذا قولهم بكفه اذا قراء
 القرآن في معرض كلام الناس في المراد بقراءة في معرض كلام الناس
 التفرقة في معناه اي ارادة مع ضمير ما يريد في كلام الله تعالى لا في
 على هذا الوجه نوع من فنون البلاغة عند علماء المعاني والبال كمن لم يخبر
 اكثر الفقهاء وبالفقه في نهج حتى حكوا بكفه المعنى على هذا الوجه
 ويرد عليهم ما ذكره الفقيه ابو الليث في تفسيره ان علي بن ابي طالب
 كرم الله وجهه لم يقوم ليحجون بالسطح فقال ما هذه التماثيل التي
 انتم لها تكفون وقول السيد الفقيه في شجاع ولوردوا العاد وال
 ما شروا عنه حين مثل عنه عن جواز فعل الاعوت التي اخفت في ايام

او هو جالس
 يعني لا يثبت في ان المراد القدرة نفس القدرة
 الحق لا القدرة انما هو عدم القدرة
 اذا القدرة على ذلك الفعل على ما لا يثبت
 عند وضوئها لا يثبت في بعض الكتب
 انما القدرة في تفريقها عن عدم القدرة عليه
 ايضا في تفريقها بالقدرة لانه كما لا يرد
 الا في المسئلة المذكورة

فان مراد ابيهم الجاهل صفة الله تعالى عليه
 بالتأويل في الآية الكريمة انهم وقصدوا على
 كنتم وجهه اوقات التماثيل
 فان المراد من التماثيل في الآية الكريمة الكفر والفساد
 والشر عن وجههم في قوله تعالى ولا تشبهوا الله
 الى الدنيا وما وسد الفقه الا في قوله ولا تشبهوا الله
 عند وجههم في التماثيل والتماثيل في قوله تعالى ولا تشبهوا الله

الفقرة **عبد** من رجل جاء الى بزاز يشتري منه بخر حله حاله عتيق
 حالاً من فاعل جاء والمضارع اذا وقع حالاً لا يجنبه ذكر الواو بل يجر
 تركه ايضا اي جاء مريداً لشراء على ذكر الشيء واردة مبتدئة فالتحذ
 زمان الحال مع زمان مفعول العاقل في صاحبها **عبد** وذكر
 ايضا ان النية لا يحتاج الى نية في قول هذا امر يدبر لا يحتاج
 الى النية والبيان لان احتياج النية الى النية يقتضي التسلسل
 المحال كما لا يخفى **عبد** فان قرنه باليوم كظهر اليوم صح في
 لفظ قرن في الثلاثي متعد بفسل مفعول واحد يقال قرن زيد عمراً
 بمعنى صار قريناً له فلما زيد الباء في المفعول الثاني في الياء بقا
 وصار بمعنى جعل الشيء مقارناً كما في قوله المثل الاول بالفاصلة
 جيزي بادكر مقارن شرن وترجئة الشئ جيزي ربادكر مقارن
 كرون وقد صرح ابو القاسم اللبني في حاشيته على المفعول ان المراد
 باختصاص فعال القلوب بالتعدية لا المفعولين اختصاصاً عاماً بل بال
 واسطة حرف الجر والاف في كل فعل يمكن تعدية اليها بواسطة حرف
 فبالجملة يرجع معنى الكلام الى ان يقال فان جعله مقارناً باليوم
 باضافة الصلح اليه كظهر اليوم مثلاً في التعيين **عبد** ولا
 تبعين جزء من اجزاء الوقت تبعين العبد قولاً في معنى ان العبد
 اذا عتق بالقول جزء من اجزاء وقت الطهر مثلاً لا داء الطهر فيه
 لا يتبعين ذلك الوقت لانه لا يتبعين ان ياتم او ان لا يتبعين عن العدة
 اذا صلح في غير ما عتبه بل اي جزء شرع يجب اداؤه فيتعين بالفعل
 فقوله قولاً تيسر عن سبب يتبعين وقوله كما في خصال الكفاية في تفسير هذه
 المسئلة يعني اذا تخير رجل بين الاطعام والاعتاق مثلاً فيقول ان
 يفعل واحداً منهما قال عتيت الاعتاق او الاطعام فكما ترى لا يكون

متحققا كما يذكرك القول بل ان فعل ايها المتعين لها بفعله عند
قوله وكذا اذا عين الامام من يصلي به قبا ان غيره من قوله الامام مرفوع
 لفظا على الفاعلية عين قوله من صلته منصوب بحال على المفعولية وذلك
 لان نيته امانة الرجل ليست بشروطه الاصل فلا يضر الخطا في التعيين
 لانه خطأ فيما لا يلزم فوجب عليه التقيد بقوله امام الرجل لان امام الشئ
 يجب عليه نيته امانة كما نطق به كتب الفتاوى **عبد قول** والافضل
 ان لا يعين الامام نصب الامام على المفعولية فالحاصل ان نيته الاقتداء
 بالامام بما يحتاج اليها واما تعيين الامام فليس لازما فلو عين وبات
 خلافا جاز لانه خطأ فيما لا يشترط فيه التعيين وفيه ان هذا يخالف
 ما سبناه من انه لو عين الامام واخطا في تعيينه لم يجر خلافا ما اذا
 طنة زيدا وهو مرد فانه لا يضر **عبد قول** فينبغي ان ينوي العايم في
 المحراب كائنا من كان في كل مكان تامة بمعنى وجد تقيد العموم
 لان العايم يرجع الى ان يقال كائنا ذلك الشخص اي شخص من وجه
عبد قول وكذا لو كان في الصفوف لا يرى شخص فنوى الاقتداء
 بالامام العايم بالمحراب في اي لو كان لا يرى شخص الامام لاجل حيلولة
 الصفوف بين المقتدي والامام فنوى الاقتداء بالامام العايم في المحراب
 والحال ان طنة زيدا كمن لم يعينه بان اقتديت بزيد الامام فظهر انه عرو
 جاز لانه لم يعينه بل طن كونه زيدا وذلك غير مضر وتدل هذه المسئلة على
 انه لو عين الامام واخطا في تعيينه لم يضر اقتداءه وادل منها عليه انه
 قبل بقوله ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بهذا الامام الذي هو
 زيدا ما اذا هو خلافا جاز لانه عرفه بالاشارة فلو غفلت التسمية انتهى
 فانه بدل لانه صرح على انه لو قيل بهذا الامام واقترع في التعيين على قوله
 اقتديت بزيد الامام ثم ظهر خلافا بان يكون الامام عرو ولا يبيع اقتداءه عبد

في قوله واخطا

قوله

في قوله كان القياس

قوله لان الشا ب يدعي شيئا كماله بخلاف عكسه ان يكتب لفظ يدعي
 بالانفلاته واوحي في الدعوة لا ياتي حتى يقرأ بالالف ويكتب بالياء
 كير في وكوه ليدل به على اصل لكن رسم الخط وزد على خلاف مقتضى الفكر
 والاستعمال **عبد قول** والاشارة هنا لا تكفي لانها لا يمكن ان تكون الى
 الامام بل انما هي الى الشا ب او شيخ فتدل على قول لعل هذا الكلام اشارة
 الى جواب دخل مقدر كما انه قيل ان القواعد المقررة والاصل المبرهنة ان الشا ب
 والاشارة اذا اجتمعا يتعلق الحكم بالاشارة الى المستحق فيقع الاقتداء
 على ذلك التقدير في كلتا الصورتين فاجاب بما حاصله ان الاشارة
 هنا لم يتعلق بالامام بل يتعلق بالاشا ب في الصورة الاولى الذي هو
 بدل من اسم الاشارة اصفه له على اختلاف الرئين فيه فلم يبع الاقتداء
 فيها لان لفظ الشا ب لا يطلق على الشيخ على سبيل الحقيقة وهو ظاهر ولا على
 سبيل المجاز لعل علاقته المحبوزة له ووجه في العلاقة المحبوزة كما ان الشا ب
 بقوله لان الشا ب يدعي شيئا فكان هذا وجه الفرق الذي افرقه الله
 اعلم بالصواب **عبد قول** وعلم معنى الفرض انه ما يستحق من اقول
 وكذلك قوله ما يستحق الثواب بفعله والعباد بتركه حكم الله لا ينفك
 لان المتبادر من المعنى هو الشيء ومعه الحقيقة ولا حكم الذي هو بمعنى
 الارشاد لله تعالى بمعنى الفرض ما ثبت بدليل قطعي بحيث لم ينطرق اليه
 نسخ ولا تخفيف ومعنى السنة هو ما واطبه النبي عم مع الترك حبا
 تعلما للجواب **عبد قول** ولكن علموه بما يقتضيه ان نوى في نفس الامر
 الفرضية في قوله ان المفروض عدم وجود نيته الفرض صريحا بل عليه
 دلالة صريحة بقوله لان لا يحمل المشاق الكثيرة الا لاجل الفرض لان
 المقصود ان الحاج اذا نوى مطلقا لم ينو الفرض صريحا فدلالة
 حال وهو احتمال المشاق الكثيرة تعرفه الى الحق المفروضة فاذا علمت

كونه المراد فكيف يصح قوله لو كان الواقع انه لم ينو الفرض انما اذا لا شك
 في كونه الواقع هنا عدم نية الفرض صريحا والافلا يناسب التعليق
 المحلل جذبا بل ينافيه وينافي به والعجب من هذا تعليقه بعد ذلك بقوله
 لان صفة الفرض لا اعليه عملا بالظاهر حسن جذبا في فانظر فيه بعين
 الانصاف متجنب عن الاعتناء في **عبد قيس** ولا ريب في الفرض في صح
 سقوط الواجب في حيث لا يمكن النقصان في فضيلتها وثوبها
 مع الاشارة الجواز اطلاق الواجب في الفرض **عبد قيس** والزكاة ان لو
 خفي من الناس لا يصح ولو كان مع الناس يصح في اقول وبفسر قوله
 تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الآية **عبد قيس** لانه
 عند الحاجة لم يقصد الا التجارة في اي عند الحاجة الدرب في هذا الفصل
 بين دار الحرب ودار الاسلام **عبد قيس** لا اغراز الدين وارباب العدو
 في ارباب العدو ترجمته بالسنة ترسانته شمر **عبد قيس** ولم
 ار حكم ما اذا نوى الصوم والنية في وجه التردد في جواز هذا الصوم
 ان فيه نقول بكتلة البعثة على شريعة النية التي هي تميز العباد عن غير العباد
 لانه جمع بين نية الصوم الذي هو عبادة ونية النية التي هي عادة لم يحصل
 ذلك الفرض المطلوب في شرعها فينبو هم خلو الصوم عن النية وترجمة
 النية بالفاكية من شرب شرب من از طعام براى تدرسى وراى نيك من
 از نية وشي **عبد قيس** وكذا الزكوة وكفاية الطهارة وفيه ان الزكوة
 وكفاية الطهارة ليست بمستويين في الدرجة لان الاولى وجبت بايجاب
 الرب والثانية بايجاب فكانت الاولى اقوى من الثانية وليس المراد
 بالاستواء ثبوتها بالدليل القطعي بل ليل انه جعل الزكوة اقوى من كفاية
 البعثة **عبد قيس** وقرن مجسود في التفرع بين الطلاق فلا يقع ويصح
 فيقع خلافا للشهور اقول كان الظاهر ان يقال العتق باسقاط

لفظ

لفظ بين فربين لانه انما يضاف اليه متعددا وكان المصنف
 قاسمه على قولهم هذا المال مشترك بيني وبينك مع وجود الفارق بينهما لا
 انما جاز للمحافظة على قاعدة كلياته هي قولهم اذا عطف شئ على الضمير
 اعيد لخاصة لم يعلم ان المراد بنفي المجتوب ليس من التوضيح لصد الشريعة
 بل فروق الكرابسي والربيع على عدم كونه متن التوضيح انه لم يذكر اسم ولا حكم
 مما يتعلق بهذا الكلام ثم الربيع على كونه المراد به فروق الكرابسي ان المصنف ذكر
 في اخر الاشياء بعض ما لم يقل كذا في فروق الكرابسي بنفي مجسود فليست
عبد قيس وفي السبوط وقول ابو يوسف رحمه الله تعالى في كان وجهه ما ذكر
 في الهداية وهو فرض الحالف ارضا الحافة بالظاهر في كفاية خالصة عن
 الضرر وهذا الفرض يحقق هذا الكلام بما سوى الحافة وان كان عموم اللفظ
 يقتضي طلاقا ايضا وقد صرح الامام في الدين قاضيان في قواه بان فرض
 المتكلم ان **عبد قيس** لخصوص لفظ يقتضي عموم فابو يوسف رحمه الله تعالى
 ولا يقتضي عموم اللفظ اما محذره فيجعل عموم اللفظ ولا يقتضي الغرض في
 عليه من المتعلق به والمالك البحث في تقريره فاعلم ان هذا اصل الخلاف
 بينهما **عبد قيس** وفي الكنتان كبت او اكلت او شربت ونوى معينا لم يقيد
 اصلا في **عبد قيس** لو قال ان كبت او قال ان اكلت او ان شربت فالترديد
 واقع في صاحب الكنتان من المتكلم الحالف ونوى اللبس المعين في المثال
 الاول والطعام المعين وفي المثال الثاني او الشرب المعين ان لا يقتضي
 اصلا اي لاقتضاء ولا ديانة لان الطعام واللبس والشرب كل واحد
 ثابت اقتضاء ضرورة فيصيح الكلام ولا عموم للمقتضى **عبد قيس** ولو را
 ثوبا او طعاما او شربا دين في **عبد قيس** لو را لفظ ثوبا في المثال الاول لفظ
 طعاما في الثاني وشربا في الثالث بان يقول ان كبت ثوبا او اكلت
 طعاما او شربت ثوبا ونوى ثوبا معينا او طعاما معينا او شربا مخصوصا

صدق وبأنه فقط لا قضاء انا وجه عدم كونه مصدقا قضاء وهو التخصيص
 خلاف الظاهر المتبادر من اللفظ لان ظاهر الكلام العموم فإرادة التخصيص
 يريد التخصيص على نفسه فكان متهما فلا يصدره القاضى لهذا لعدم جواز
 التخصيص كذا قال المحقق الفاضل في التوضيح في بحث الاقتضاء واعلم ان
 الامام يجيب المقاب بمصدر شرعية قد ذكر في الفرق بين المتكلمين ان
 قولهم والله لا اكل بدون ذكر المصدر صريحا وقولهم والله لا اكل اكل بذكره
 صريحا يجوز ارادة التخصيص في الثاني لا الاول والاولين وجوابي دقيقين
 وقوام الدين الاتفاق في صاحب غاية البيان اراد الاتفاق بآثره في شره
 المستثنى بالبيان على متن المنتخب في الاصول **فصل** تقرير سؤالي الثاني
 والجواب اجاب الامام العلامة عنه ولكن لا يستخرج البحث بانهم غلط
 وضبط حيث اجاب بما اجيب به غير السؤال الثاني وعنده بما يصح تعليلا
 للاول ولا يصح تعليل الثاني فاسوق عبارتهما بما هما حتى يعرف
 الناظر المصنف بصدق ما ادعت فعبارة الجواب هذه فان قيل
 لا يقدر اكل وهو مصدر ثابت لغته فيصير قوله لا اكل اكل قلنا المصدر
 ان ثبت لغته هو الدال على الماهية لا على الافراد بخلاف قوله لا اكل اكل
 فان اكل كلمة في موضع النفي وهي عامة فيجوز تخصيصها بالذنية فان
 قيل اذا لم يكن اكل عاميا نفي ان لا يثبت بكل اكل قلنا انما يثبت لانه
 مندرج تحت ماهية الاكل لان اللفظ يدل على جميع الافراد استثنى عبارة
 الاتفاق في هذه لا يقال لانهم ان المقتضى لا عموم له الا ترى ان من جاز
 ان لا يشرب ولا يلبس بحيث يشرب كل واحد من الاشرية وليس
 كل واحد من الثياب وهذا مما لا يكره في العموم لاننا نقول الشيء تعينه
 بالعموم اتعنه عمومنا ضروريا ام عمومنا لغويا بما يدل اللفظ فان
 عنت اكل الاول فلا نزاع لنا فيه لاننا نقول به لضرورة وفوق النكف

في موضع النفي وان عنت الثاني فلان ذلك وكما انما في نفي العموم منه
 لغة فلما لم يثبت العموم لغة بان يدل اللفظ على ما يثبت التخصيص فلم يصح
 منه استثنى فاقول لا بد وان يتبع مراد الامام العلامة اولا ومرادناج
 المنتخب ثانيا حتى يتبين لك وجه الاختلاف في المثال في حصول السؤال
 الاول مطابق الفرق بين قولك والله لا اكل بدون ذكر المصدر صريحا
 وقولك والله لا اكل اكل بذكره صريحا وادعائنا ان يبينها بان فعل
 يدل على مصدره بالدلالة التضمنية ودلالة الفعل على معناه التضمني
 ودلالة لغوية فكان ذكر الفعل الدال عليه بمنزلة التصریح بالمصدر فكيف
 صح ارادة التخصيص في الصورة الثانية لم يصح في الاولى مع عدم الفرق
 بينهما في الواقع وحصول الجواب فيه ان الفعل وان دل على مصدره
 المدلول عليه بحسب اللغوية لكن ذلك المصدر المدلول عليه على الماهية
 لا على الافراد بخلاف المصدر المذكور صريحا فانه يدل على الافراد كونه
 كلمة واقعة في سياق النفي فتم فيجوز ارادة التخصيص في الصورة الثانية
 دون الاولى بناء على ان جواز ارادة التخصيص فرع جواز ثبوت العموم
 فنشأ من هذا الكلام سؤال ثان وهو ان المصدر المدلول لولم
 يكن عاما لوجب ان لا يثبت بكل اكل وشرب مع ان الواقع خلاف ذلك
 حاشا بكل اكل وشرب وليس هذا الا مقتضى العموم فاجاب بما
 حاصله اننا لا نكره في العموم لكن هذا العموم عموم ضروري لا لغوي
 حتى يجوز فيه ارادة التخصيص مع العموم ضروري فيه ان اللفظ بان لا
 قصد منه ماهية الاكل فلو صدر منه فرد منه الافراد الاكالات يلزم ان
 قصد منه ماهية الاكل اذ لا بد لها في الخارج الا في ضمن الفرد ويصح
 العموم ضروري واما العموم المستفاد من المصدر المذكور صريحا كما اشار
 اليه بقوله فان اكلنا نكره في موضع النفي وهي عامة في هذا المخصص اد

الاسم واما الاتفاق في بعد ما حرر السؤال على هذا المثال اجابك
 ان اردت بالعموم العموم المفرد فلا سلم وجوده في اوردت به
 العموم المفرد في هو متحقق في هذا المثال كمن انتفاء العموم المفرد في سلم
 عدم جواز ارادة التخصيص بهذا الكلام جواب هو مطابق للواقع كمن تعليل
 وجود العموم المفرد في ضرورة وقوع النكاح في سياق النفي خبط غلط
 لانه لا معنى لهذا التعليل بعد ما نفى وجود العموم المفرد في هذا المثال
 اذ العموم الثاني من هذه الجهة علم مفرد لا ضرورة في ولعل من غلط
 ان بعض ارباب الاصول غلطوا في وجود العموم في المثال الثاني بضرورة وقوع
 النكاح في سياق النفي ثم انهم اخطوا في العموم المفرد في عموم المثال الاول
 فظن ان وجوب نسبة العموم الى المفرد في هو ضرورة وقوع النكاح في سياق النفي
 وان لم يتبين كون هذا الكلام تعليل للعموم في المثال الثاني فلا يعطى وجوبها لتعليل
 العموم في الاول فخطأ حكم احدي الصوريين بالاخرى فكان الصواب
 في التعليل فيها ان يقول ان انتفاء ما بهية الاكل يستلزم انتفاء جميع الافراد
 الكال في الخارج اذ لو ثبت في الخارج فرد من الافراد الاكل لا يتحقق ما بهية الاكل
 اذ لو وجد لها في الخارج الا في ضمن الفرد كما حرره الامام المجتهد ثم ان الشايع
 المذكور قوام الدين الاتقالي مع كمال تصانف قد زال قدمه في شرح المذكور
 في المنتقى في مواضع كثيرة حيث لم يعثر على المرام في اخذ الكلام من القوم
 فاختل في النقل فيما نقل زعمانه بانه مراد الاسلاف في بيت وجوه الاختلاف
 فيها في التمهيد التي عاقرها على حاشية حيث فتمسكها ذوى العقول
 السيرة والاذا كان الحقيقة **عبد قيس** وفي كثر لو قال الموطون انت
 طالق ثلاثا لسنة وقع عند كل طهر طاعة انه لان الوقوع على هذا الوجه
 معنى الطلاق السعي قوله وان نوى ان يقع الثلاث الساعة او عند
 كل شهر تحت استهوان لان الطلاق بهذا الوجه وان لم يكن مستونا

من جهة الابعاد لكنه مستون من جهة الوقوع فيجب ثبوت وقوعه بالنسبة فيمكن
 ارادة هذا المعنى من هذا الكلام لكونه من احتمالات اللفظ ذكره الامام المغيرة
 في الهداية من كتاب الطلاق **عبد قيس** ولا مقبر اليك في مصدر من
 بمعنى الاعتبارية لان المصدر النفي والاسم المفعول واسم الزمان والمكان
 من باب المزيادات كلها على زنة واحدة **عبد قيس** كمن هو وما بعد فحيث
 النفس من فوعان بالحديث الصحيح انه لان اليه عم قال من فضائل متى على سائر
 الامم حيث كان كتب عليهم **عبد قيس** فان تركها لله كتبت حسنة في
 يعني ان ترك الحقيقة فوق ترك الله كتبه حسنة لقوله تعالى واما من خاف مقام
 ربه جنتنا ونهين النفس عن الهوى فان الجنة هي لما وى الآتية وقد ذكرت انضمام
 الشروط المتعلقة بالثبوت للمعنى عن الحقيقة من هذه الآتية بعضها بطريق النص
 وبعضها بطريق الاقتضاء في بحث الزكوة **عبد قيس** قال في الملحق
 قال ابو محمد علم النصارى الفقه والقرآن اعلم بمرئى في معنى علم له الفقه
 والقرآن راجع الى الابداء وقوله ولا يمتس المعصية كوازان يكون كلاما متبادلا
 صادرا من المصنف فالواو فيه ابتدائية وان يكون من تسمية مقول الجرح رفوعه عنه
 عطفا على قوله علم انه ولا يمتس الاختلاف بالانثائية والاضائية ان الموضع
 موضع المكاتب **عبد قيس** ولا تصح الكفارة من كافر فلا يعقد يمينه التي
 يعني ان الكفارة وان دارت بين العقوبة والعبادة كمن الغالب فيها معنى
 العبادة فلا تصح من الكافر لعدم الاهلية لها فيكون قوله فلا يعقد يمينه اي
 لعدم ترتيب الاثر يعني لما لم تصح من الكافر لم يعقد يمينه لعدم فائده الانعقاد
 وللزوم تخلف المؤثر عن الاثر **عبد قيس** وقوله تعالى وان كنتموا ايمانكم
 اي الصوري انه جواب خل مفتر كان فيمن انتم قلتم لا ايمان لكم فاعلم ان الله
 عز وجل قال في كتاب الكريم وان كنتموا ايمانكم فاعلم ان الله عز وجل
 انعقاده فاجاب بان المراد بايمانهم الصورية يعني اذا انقضوا ايمانهم

الصورة ولم يكونوا مصرين على امضاءهم فلا تدل على كونها معتد بها بشي
عبد قيس وتبطل محبة النبي عليه السلام بالارتداد اذ اقامت عليها فان سلم
 بعد ما كان في جويدهم فلا مانع من عودها والا ففي عودها نظر كما ذكره
 العراقي في قوله اذ اقامت عليها لا فائدة لانه اذ اقامت مصر على الارتداد يكون
 كافرا ويحبط جميع اعماله فعلمنا في الاسلام هذه الكلام بديهة غير محتاج الى التنية
 والبيان ولكن قول والا ففي عودها نظر في كلام غير مسلم عندي لانه قد ذكر في
 التفسير العترة والسيرة قوله ان رجلا مدعوا بطلان ما كان مشقة بعض النبي
 عليه السلام قد تنبى في علمه خلافة الصديق رضي الله عنه فاجتمع الاشرار على
 راسه وارسل ابو بكر الصديق سبفا لله المسؤول على المشركين خالد بن الوليد
 لما ربه فارب مع وهزم جيشه ففر طليح الاشتم وكان رايده عسكر المسلمين
 في تلك الواقعة بكاشنة الانصارى مقبل على خاتم النبوة الخاتم النبوة فصار
 بطليح الكفار قاتل معهم الى ان صار شهيدا ثم بعد ما فرغوا من اهل الشام
 اسلم حتى ان بعض اصحاب التفسير قال حسن اسلامه ثم قيل انه قد لقي ابر
 المؤمنين ثم الفاروق في ايام خلافة حين يطوف بالكعبة فاخذ عمر رضاه
 عنه بيده وقال ويحك يا طلحة لم تفعل ما فعلت الا لان يعقل فيه كاشنة
 ما تفعل طلحة فكس انفسه فذكرت هذه القصة على اجماع الصحابة على قبول
 اسلام الصحابة اذ اعاد اليه الرزة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى
عبد قيس ولو قال كل ملوك امك فهو حرم وقال عنت به الرجال دون
 النساء ويتن اي يعنى يصدق في نية التخصيص بانه ففياشرة الى
 عدم كونه مصدقا قضاء ويصح به كونه المصيرين خلافا للظاهر المتبادر
 من العيان لا طاهر العيان هو العموم في اداء ارادة التخصيص يريد
 التخصيص على نفسه فكان مترها في هذه الدعوى فلا يصدق القاضيه شاء
 على هذا لعدم جواز مجاز كما ذكر العلامة الشيخ المحقق التفتازاني في التلخيص

القول

في بحث

في بحث القضاء وقد مررت الاشارة الى معنى سبفا **عبد قيس** خلافا
 ما لو قال نويت السواد دون البيض وبالعكس لم يصدق بانية ايضا في
 كمالا يصدق قضاء والقصور ان من المثلثة متلبسة بخلاف ما لو قال
 نويت السواد دون البيض او نويت البيض دون السواد حيث صدق بانية
 في ارادة التخصيص في الاكوك لا الثانية ووجه الفرق بينهما ان العموم يخص
 والحقيقة والمجاز وغير ما كلفا من سنن اللفظ واحد فيمكن جيلان التخصيص
 في الصورة الاكوك لا الملوك لفظا عام يصدق على الذكور والاناث
 كليهما ففي نية الرجل تعيين اللفظ لبعض محتملا له وهو المعنى تخصيصا
 فيجوز بخلاف البيهز والسواد وغيرهما من الاوصاف لانهما ليست من جنسها
 اللفظ من الافراد ومن صور تخصيص العام بالنية ان يقول والله لا اشرب
 ويريد في الدار في هذا اليوم او نحوها فكلامناش من عدم الفرق بين تخصيص
 العام وتقييد المطلق **عبد قيس** او اطلق فالعمدة عدمه في معنى او ان
 يكون مقصوده البذاء او ايقاع الطلاق او ايقاع العتق فالعمدة عدمه
 وقوع الطلاق او العتق ففرضه ان لا ان فيه قول اخر وهو القول بكونها
 ولكنه ضعيف لا ينبغي الاعتماد عليه **عبد قيس** فان نوى مع شئتين فقلنا
 دخل بها او لا والا فان نوى شئتين فقلنا ان كان دخل بها والا فوجه
 انه والتسوية ان الزوج قادر على ايقاع الطلاق الثلاث على غير مدخولها
 جلة لا متفرقة فاذا نوى المعينة بكونه موقعا لجمدة فيقع واما اذا نوى
 العطف بكونه موقعا للثلاث متفرقا فتبين بالاكوك لا تقع النية لحرورها
 في المحلية بسبب ايقاع الطقة الاكوك عليها فتصادفها الثانية والثالثة
 حال كونها اجنبية غير صالحة لا يقع الطلاق عليها وهي معنى قوله والا فان
عبد قيس لانه تشبيه بجميعها في معنى ان هذا الكلام تشبيه لجميع
 اعضاء المحرم فيحقق في ضمن هذا التشبيه بالعضو المحرم لان الجزء يوجد

في معنى الكل فكان جواب لا يقال ان الظاهر تشبيه الزوجة بالمهر في
عضو كبرم اليه النظر وليس في قوله انت على كافي هذا المعنى فاجاب بانه
تشبيه بجبرها فيوجد في معنى التشبيه بعضه ويحكم اليه النظر **فقد** كان
الافعال انما صدرت من المأموم نحو اقول عند التحليل في خير المنع وحصل
النظر لان صدور الافعال من المأموم لا يستلزم نفي النيابة عنه لان
الوكلاء كلهم تصدر عنهم الافعال مع كونهم نوابا **فقد** فاقول ما
اعني واذ لك في الكلام في اي فاقول اعتبارهم بهذه القاعدة كاي في الكلام
وهو في الاصطلاح الضم ما يفيد قناعة السكت التي طلب فكل ما مصدرية
لا موصولة ولا موصوفة لعدم استقامتها وليس هذا التركيب في الموقع التي
يجب فيها حذف الخبر لفقده بعض الشرط من شروط ضابطة وجوب حذف
فيه وهو مجيء الحال المفرا وحذف ما كان مبتداء اسم تفصيل مضافا
الى مصدر مخرج او ما في الاصل فاقول نحو قولهم اخطب ما يكون الاقربا **فقد**
النحو قولهم اقرب ما يكون العبد لله وهو متفضل **فقد** ففالت
سيوية والجمهور بمشترط القصد فيه الى اي في الكلام ففقد قوله
فلا يسمى كلاما ما انطق به النائم والاب هي في عليه هي في البيان
واما نزع قوله ما اذا حذف لا يكمل فكل ما في عليه في جمل ما لا وجه
له اصلا لان استثناء القصد انما يتحقق في النائم الكلام لا في اليقظة الذي
يكلم معه ففي قوله وفرع عليه ذلك في الفقه ما اذا حذف لا يكمل الى اخر ما ذكر
لا يخفى على السامع لما قلنا وكذلك الحال في قوله ولم ار الا ان حكم ما اذا
كان في عليه او سكرانا وانما السبب في نزع هذا الاصل المسائل
المذكورة بقوله ولو سمع آية السجدة من حيوان في قوله وفروع ذلك
كثيرة فانظر بعين الانصاف متجسبا عن الاعتصاف **فقد** ومنه ان
النادي الكثرة فان قصد نداء واحد بعينه تعرف ووجب بناؤه

على الضم

على الضم الى اي وما جرت فيه هذه القاعدة وهي الامور بمقتضى صدام
النادي الكثرة فان قصد تلك الكثرة نداء واحد بعينه تعرفت ووجب
بناءؤه على الضم كقولك يا رجل نحو يا زيد وفي نحو يني على ما يرفع به بدل قوله
على الضم بتمثيل الحكم ببناء التشبيه والجمع والاسماء الستة **فقد** المعلقة **فقد**
والا لم يعرف واعرب بالنصب الى وان لم يقصد نداء واحد بعينه
لم يعرف ولم يبين على الضم فوضع قوله واعرب بالنصب مكانة تكتفي بها
يعني ان مقتضى المقابلة لقوله ان قصد نداء واحد بعينه تعرفت في على
الضم كان يقول والا اي وان لم يقصد نداء واحد بعينه لم يعرف ولم يبين
على الضم الا انه عدل عما هو مقتضى الظاهر في المقابلة لكتبة وهي اداة تجل
المعدول اليها ولم يفده ما هو مقتضى الظاهر في المقابلة لانه لا يتفاد منه
الا عدم البناء على الضم ولا يفهم منه ان حكمه مخصوص به اتي شئ هو على ذلك
التقدير فلما وضع قوله واعرب بالنصب موضع استفيد منه عدم البناء
على الضم مع زيادة اداة حكمه مخصوص بالاعراب بالنصب على ذلك التقدير
لقوله لا اعني يا رجلا خديري **فقد** ومن ذلك العلم المنقول منه
صفة المنقول منها ادخل عليه ان والا فلا في معنى العلم المنقول منه صفة من العفا
مشتقة نحو حسن وصعب اذا اريد به الاشارة الى الخلق لا الى صلبه وبودت
له الحسن وذات له الصعوبة ادخل عيل الالف والهم ويقال الحسن والصعب
وان لم يقصد به الاشارة اليه بل قصد به مجرده معناه العلمي فير ملا حطة
معنى آخر لا يدخل عليه لام التعريف فيقال حسن وصعب والمراد بالاشارة
الى الصفة ملا حطة معناه الوضوح بعد ما كان المقصود الا حطة والغرض الا
المعنى العلى هذا المحض المراد من هذا الكلام ولكن يبقى ما بحث وهو ان قوله
المنقول صفة للصفة في قوله لم الصفة على ان يكون صفة جرت على غير من
هي له فكان الواجب عليه ان يقول المنقول هو منها يا راز الضمير المنفصل

لان ابرار الضمير في صفة جرت على غير من هي له واجب في الصفات وان لم
 يجب في الافعال فلا يجوز هذا فيضاربه كما جاز هذا في بقرته بل الوا
 جب ضاربه هي ابرار الضمير ولا فرق في وجوب الابرار بين موضع
 اللبس وغيره مخرج به الفاضل الهندي في شرح الكافية في بحث البنيات
 ويمكن ان يجاب عنه بان المنقول انما يتعين كونه صفة جرت على غير من
 هي له الصفة اذا تعين تعلق كلمة فيه في قول المنقول منها بالنقول فليس
 ان يكون محل الجار والمجرور نصب بكونه مفعلا به مخرج للمنقول واما اذا كان
 الجار والمجرور قايما مقام الفاعل له فيكون مجموع قول المنقول صفة للصفة
 على ان يكون من قبيل صفة جرت على غير من هي له فلا يجب ابرار الضمير
 بكونه الجار والمجرور مرفوع المحل بكونه قايما مقام الفاعل للمفعول فيكون مجموع
 قول المنقول منها وصفا للصفة بحال نفسه فلا يلزم محذور **عبد الله**
 مقصود به ذلك نفي اي الوزن المفهوم من المورد في الرجوع الى ان كان هذا
 الى المدلول كرجع الضمير اليه في قول تعالى اعدوا له هو اقرب للنقول الآية
فهم وهل انت الا اصبح وفتيت وفي سبيل الله ما لفتيت في قول هذا
 الكلام اللطيف صدر من صدر الرسالة يوم الخندق حين اخذ الالة منه
 يد سبيل الفارس رضى الله عنه وضرها على الضمير الصليته قد ثبتت بعضا
 عم من شدة ذلك الضرب فنعى قوله وم وفي سبيل الله لفتت ان ما لفتك
 يعنى اصابتك في الاكم ملاقا لك في سبيل الله وكاين في ابتغاء مرضا فلا
 عن به فان الله لا يضيع اجر العالمين **عبد الله** وقع انك في قيم النجاة
 في كذا وقعت العباد في النسخ التي راينا ما ولكن لا يخفى عدم ارتباطها وحل
 هنا العاطا يرتبط بها هذه الجملة سقطت من قلم النسخ الاول ثم اني قد طالعت
 اكثر نسخ الاشياء الموجودة في ديارنا فوجدتها متفقة في الخط والخطا بحيث
 لا تقبل الصيغ والاصلاح في هذا الجنب الا اني احذر لك قد رافقتهم منه

من عباراته

من عباراته القيمة ومقدماتها العقيمة بعد ما اصلحها صاحب ما قبلت
 من الاصلاح **عبد الله** وحاصله انه شك في الازالة بعد تيقن قيم الحج
 والشك لا يرفع المتيقن بل لا يذهب عليك ان الشك في الازالة بعد تيقن
 قيم الحجاسة فدرج التيقن اليك بقول كما قرره انما الالة جعل للمعنيين فيه واد
 واحد بنوع تكلف سيدكره بقوله والحاصل ان ثبوت الشك في مع عدم تيقن
 هذا التاكيد البعيد داخل **عبد الله** الذي يوجب الشك في طهر الكا والاه
 دم الباقين في قوله الذي خبر ان في قوله ان ثبوت الشك في ثبوت الشك
 في كونه الطرف المفعول هو مكان الخامسة وفي كونه الرجل المخرج من الحصن الذي
 اورث في طهر الكا في الصورة الاولى وفي اباحة دم الباقين في الصورة الثانية
 والحال ان من ضرورة ضرورة غير المفعول مشكوكا فيه ارتفاع تنجبه من ضرورة
 صيرورة اباحة دم الباقين مشكوكا فيه ارتفاع معصومتهم فاذا وجدك
 في طهارة غير المفعول جازت الصلوة معه وكذا الحال في اهل الحصن لانه لا طهارة
 الشك في غير المفعول اباحة دم الباقين جازت قتلهم ونجى حمل هذه العبارة على
 هذا المعنى بناء على ان الشك في كونه غير طاهر لا يرفع الطهارة المتيقن بها قبله
 وكذلك الشك في كونهم غير معصوم الدم لا يرفع الاباحة المتيقن بها قبله
 ولما كان الفصل المذكور مراد بعض الاشلاف من الفقهاء ولم يكن مرضيا
 عنه زيف بقوله الا ان لم يبق كلامهم جميعا عليه اعني قولهم القين لا
 يزال الشك معنى يعنى الا ان هذا التاكيد ان صح لم يبق كلامهم جميعا
 عليه اعني قولهم البقي لا يزال الشك معنى لانه لا يتصور ان يثبت في محل
 ثبوت القين لا محل ثبوت القين مثلا هو الطهارة واباحة الدم ولم ثبت
 شك في زوالها بل كان زوالها مشيقا ومجزوما حيث فرض معلومية النفس
 والعصمة في وضع المسئتين فالشك في المسئتين في الاباحة والعصمة
 العارضة لاف الطهارة والعصمة الاصلية المجزومين وهذا الذي

من عباراته

حررنا هو معنى قوله فانه لا يتصور ان لا يتثبت شك في ثبوت
 اليقين وقوله بعد ذلك وعن هذا حقق بعض المحققين ان المراد ان
 لا يرفع حكم اليقين اى ومن اجل ان الشك لم يرد على ثبوت اليقين ولم
 يرفع به ذلك اليقين فلا بعض المحققين ان المراد ان لا يرفع حكم اليقين على
 تعارض الاعراب كقولهم تعا وسئل القرية الآية فتنا منه اشكال آخر وهو
 ان الشك الظاهري لا لم يرفع حكم اليقين اسبق كان اللازم منه عدم جواز
 الصلح في المسئلة لا في عدم حل دم الباقين في المسئلة الثانية لان التخصيص
 وعصمة الدم لا تثبت وجب البقاء على حالها لعدم رفع الشك الظاهري
 بعد ما اتاهما وهذا معنى قوله وعلى هذا التفسير يخص الاشكال في الحكم لاني
 الدليل في **فصل** فبرهن زهير على ان عليه القاضي بسببها حادثة بعد
 الاداء والبراءة بناء على ان الشهادة يجوز ان يشهدوا به بناء على ان
 الاستصحاب مطلقا لشهادة والحالة ان لم يبق دليلا للبقاء بثبوت خلا
 مقتضاه بالبنية فلا بد وان يتبينوا حدوثه بعد الاداء والبراءة **فصل**
فصل او كانت اللبلة مقرة او منقبة في اى ذات فبروزات فم على
 صيغة النسب كذا بين وانما معنى ذى لبي وذي تير ولو اختلفا بعد العقد في الرجعة
 فيها فالقول لها اى للزوجة لا للزوج وانما كان القول لها بناء على ما حصل المذكور
 كقولها اصل العدم في الحوادث وانما قيد الاختلاف بما بعد العقد لانه لو كان
 فيها يكون القول للزوج لانه يملك انشاء ما فيها فيملك الاخبار **فصل**
 اختلاف المتبايعان في الطلوع والقول لمن يرضيه لانه الاصل وان برز في
 مدعى الاكراه اولى وعليه الفتوى في معنى اذا اختلف المتبايعان في الطلوع
 والاكراه ولم يكن لكل واحد منهما بنية فالقول فيه لمدعى الطلوع مع اليقين
 على انتفاء الاكراه اما كونه القول فيه له فلان الطلوع هو الاصل فكان مدعى
 منسكبا بالظاهر والقول لمن يملكه واما وجوب اليقين عليه

فلان كل

فلان كل من يقبل قول من لا يمين والضمين فعليه الجمين على نفى
 خلاف عواه واما يبرج بنية مدعى الاكراه على بنية مدعى الطلوع فلان
 مدعى الاكراه منسكبت بخلاف الظاهر وبنية كل من يملك الظاهر اولى منه
 بنية المتكسبه فهذا اصلهم ثم يرجع اليه حين تنعارض البينات وفي
 قوله وعليه الفتوى اشارة الى ان فيه قول آخر وهو يبرج بنية مدعى
 الطلوع ولكنه ضعيف **فصل** ولو ادعى المشتري ان الحكم مائة الى
 قوله لم اراه الا ان صريحا في معنى لواءه المشتري كونه حكمه المشتري للمتم
 وادعى البايع كونه حكمه كونه لم اركم هذه الصورة صريحا ولكن قولهم القول
 لمدعى البطلان يقتضيه قبول قول المشتري ايضا المشتري منسكبا
 التخييم باعتبار ان الشاة محترمة في حياتها وهو منسكبه الى ان يتحقق
 ذو الهام **فصل** ثم بين ان الاصل في بيع ثم طهرانه لا جمل فحقق الشاة
 لكثرة الاستعمال الموجب للتخفيف ثم حذف خبر الشاة حذف مع النون شاع
 ومنه هذا قيل له تعا واخر دعويرهم ان الحمد لله رب العالمين **فصل**
 ولا يرد عليه ما لو اقر بدها فانهم قالوا يلزم ثبته ذراهم لانها اقل الجميع
 بين ولا يرد على ما قلنا من ان القول للقدم في نفي الزيادة التي ادعا الحق
 ما لو اقر اجل لاخر ذراهم بالقول لك على ذراهم ثم فسر ما يهددون الثلث
 وادعا خصم الزيادة عليه اى على ما دون الثلث بان يدعى الثلث فان القضا
 قالوا في هذه الصورة يلزم عليه ثلاثة ذراهم ولا يصح فمادونها فعوله
 فانهم قالوا يلزم ثلثه ذراهم تعليل للمعنى بحسب المعنى يعني لو ردوا عليه
 سؤال لو رد فم هذا الوجه عدم كونه الغارم مصداقا في نفي الزيادة التي ادعا
 الخصم في هذه الصورة وقوله لانها اقل الجميع تعليل للمعنى يعني عدم ورود السؤال
 المذكور بمعنى على كونه اقل الجميع ثلثه فيؤخذ بموجب اقراره بالقدر المتحقق فيه وهو
 الثلثة وقوله وعليه اى على المشهور مبنى الاقرار اى باؤه فلفظ المبني هنا

معنى جمل الزيادة

منه من اجل عدم

مصدره في بقية قوله عليه السلام مكان والاعمال هو مبني لا قرا عبد
قوله في القنية افترا وقالت افترا بعد الدخول الى قوله لانها تكرر سقوط
نصف المهر فان قلت مقتضى القاعدة ان يكون القول للخروج لان الاصل
عدم الدخول وكسر ما عارضها اصل آخر وهو ان القول للمكره والمرأة منكثرة في
هذه الصورة لانكارها سقوط نصف المهر كان القول للزوجة فلا وجه لتفريع
هذه المسئلة على الاصل المذكور بل مما ينبغي ان يشتق عنه قلت والحال كذلك يعني
ان هذه المسئلة ليست من المسائل المتفرقة بل من الصور المستثناة خلافاً لان النصف
عنه مستثنى مسئلة الغني عن هذه القاعدة حيث قال كسر قالوا بكملة لكن
الموضوعه للاستدراك الراجع معناه الى معنى الاستثناء ثم عطف عليها مسئلة
القنية بقوله وفي القنية وفي العطف على الاستثنائية ايضا فافهم عبد
قوله والثانية خرجت عن القاعدة فليتأمل الى لان الاصل عدم الاتفاق
فكان مقتضاه ان يقبل من يردى عدم الاتفاق مع ان القول كان لزيد
خلافاً في هذه الصورة **قوله** لانها اتفاقاً على جواز الفرق له والاصل عدم
الضمان لا لا يخفى عليك انه لو قال لان الاصل عدم الضمان ولانها اتفاقاً
الفرق له كان الانسحاب بالتمام واذا في توفيق حق المرام فليتأمل **قوله**
لان مدعى الهبة يدعي البراءة عن القنية مع كون مقومة نفسها في القول ويمكن
ان يعكس الوجه آخر وهو ان القول للمكسب جهة التمسك بكونه اعرافاً بالكون
المستدل على هذا من تفريعات القاعدة المذكور عبد **قوله** وقيل لان الاصل
لزوم العقد من فعله هذا التعليل لا يكون هذه المسئلة من فروع القاعدة المذكور
عبد **قوله** ونظر على ذلك ما لو اشتراه على انه خباز او كاتب او مكره وجود ذلك
الوصف فالقول له في قول يفرم هذه العبارة فدره المشتري على الرد
يجوز دعواه عدم ذلك الوصف الشرط في العقد من غير احتياج الى امر آخر
وما ذكر في الفتاوى ينطبق بخلافه فانه قد ذكر فيها انه يكتب ذلك العلم

او يستخرج

او يستخرج فان كتب او خبز بادني ما يطلق عليه اسم الكنية او الظاهر لزوم العقد
والا يرد بخلافه فوات الوصف المطلوب الشرط في العقد في عبارة المصنف
قصود يجب تمامه بالتفصيل الذي ذكرنا عبد **قوله** وفي البايع يعبد منه آخر ما أحكم
وقيل في البول يعبد منه آخر ما مال وفي الدم ثم آخر ما عرف في كلمة مامصية في الجمل
الثالث لا موصول ولا موصوفة كما لا يخفى عبد **قوله** فقال رجل فقات عينه
وهو ملك البايع وقال المشتري فقاته وهو في ملكي فالقول للمشتري فياخذ
الرشية والمقصود منه حالة الرجل الفقير الى زمن ملك البايع انكار استحقاق
المشتري لارشئ تلك الجناية مقتضى هذا الاصل كون القول للمشتري لان الفقير
حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت ملك المشتري
كان القول له فياخذ المشتري ارشئ تلك الجناية وانما وجب الارشئ لانه لا
يجري القصاص في الاطراف بين العبيد والاحرار كما صرح به في جميع الكتب
الفقهية عبد **قوله** وانما اخرجوا عن هذه القاعدة لاجل حكم الحال وهو
ان سب الحرمان ثابت في الحال فثبت فيما مضى الى بقائه في هذه المسئلة
اجتاج بمقتضاها بحال وهو عندنا محجة في حق الدفع لا في حق الاستحقاق
والورثة في هذه الصورة منسكون لسبب الحرمان الثابت في الحال على وجه
فيما مضى فيصلح لهم حجة في ذلك وكون الاستصحاب غير صالح للحجة في حجة
الاستحقاق كان القول لهم ابقوا فيما اذمات مسلم ونحوه نظرية فيجاء مسئلة
بعد موته وقالت قبل موته وقالت الورثة لا بل بعد القول لهم ايضاً
لان المراد في هذه الصورة متمسكة باستصحاب حال لان سلامها في الحال بل
على سلامها فيما مضى اي قبل موت زوجها وهذا الدليل لا يصلح حجة مستقلاً
المرأة للميراث وتفصل الفرق بين الصورتين ان الصورة الاولى وان كانت
مندرجة تحت القاعدة المذكور روي قولهم الحادث يضاف الى اقرب
اوقاته وكان مقتضاه ان يكون القول لها لكونها لاسلام حادثاً ينبغي

ان يضاف الى اقرب وقاته وهو بعد موت الزوج ومضى اندرجت ايضا
تحت ضابطة اخرى تقتضي جى خلافا مقتضاهما وهي ان ظاهر الحال المستقر
بالاستصحاب محجة في حق الدفع والورثة في هذه الصورة منسكون بالاستصحاب
كما اشار اليه بقوله وانما اخرجوا عن هذه القاعدة لاجل حكم كمال فلو لم يكن
القول لهم في هذه الصورة يلزم عدم صلاح الاستصحاب المحجة في حق الدفع
كما لا يصلح للاستحقاق واما الثانية فيع كونهما من فروع القاعدة المذكورة
مندرجة تحت ضابطة اخرى تقتضي هي ايضا ان يكون القول لهم وهي ان المرأة
في هذه الصورة منسكة بالاستصحاب في حق الاستحقاق فلو كان القول لها
في هذه الصورة يلزم كونه الاستصحاب محجة في حق الاستحقاق فكان القول
لهم لا لها فاما ان القاعدة ان متعارضان في كونه القول لهم لا لها في هذه الصورة
وهذا الذي ذكرته ستر ما يقول فيما سياتي وتحتاج هذه المسألة الى نظر دقيق
للفرق بينها **فقطعت يدك** وانا عبد وقال للموكل بل قطعهما وانحصر
ومقصود المرفس انكار الحرية وقت القطع وقبح القصاص عن نفسه لانه لا يجري
بين العبد والاحرار فيما دون النفس كما يثبت حبيب بقا **عبدك** وكذا
الوكيل بالبيع اذا قال بعثت وسلمت قبل الغرل وقال الموكل بعد الغرل كان
القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قابلا للقول قول الموكل
لوي يبيع اذا غرل الموكل وكيله بالبيع فقال الوكيل بعث العين وسأته الى
المستثنى قبل ذلك اياى عن الوكالة وقال الموكل لا بل بعد القول فيه
للموكل ان كانت العين قايمة بغيرها وان كانت مستهلكة فالقول للوكيل
ولم اظفر لبيان الفرق بينهما بعد ما تبعت الكتب المفصلة والذي يخطر
بالبال في وجه الفرق بينهما ان الوكيل يتغير في الصورة الثانية بكونه ضامنا
لقيمة العين على تقدير عدم كونه مصدقا في دعوى احالة البيع الى ما قبله
الغرل فيوجب له اعادة ما من القيمة بمصالح الغير بخلاف الصورة الاولى

لانه لا يتصرف فيها الوكيل بل يأخذ الموكل مال من كيد في دين والله اعلم بحقيقة
الحال وصدق المقال **عبدك** مبيته ارضعها قوم كثير من اهل قرية اقلهم
او اكثرهم في اقلهم او اكثرهم بدل منها اهل قرية بدل بعض من الكل **عبدك**
فيكون المعنى في قوم كثير من اقلهم او اكثرهم اذ المبدل منه في حكم الساقط ولا
ان لا معنى لهذا الكلام فالظاهر ان يكون خبره مخدوف اي هم اقلهم او اكثرهم
حسن المعنى **عبدك** لمحررة يريد ان يلزم خلو الضمير عن المرجع في قوله
اقامهم او اكثرهم على ذلك التقدير لان سبق ذكر المبدل منه كعدم السبق بناو
على كونه في حكم الساقط فاقول لا يخفى عليك ان القول يجعل المبدل منه ساقط
رائسا ساقط من درجة الاعتبار كيف وقع بعض الكلمات في القرآن العظيم
بدلا عن لفظة اندمج رجوع الضمير في المبدل اليها وفتح البيضاوي في
تفسيره بان كونه المبدل منه في حكم التنحية لا يخل بذلك لان المراد به كونه
غير مقصود اصله في الكلام وكونه مذكورا او مذكورا لا يخل بالان لا يكون
بوجه من الوجوه الا لم يجز وقوله في كلام الله تعالى اصلا هذا ثم بقي هنا يحتاج
الاو لا بوجه تذكر القائل حيث قدر المبدأ المحذوف هم مع عوده الى جماعة
النساء وقومهم انه انما قدر المبدأ ضمير جمع المذكور مع عوده الى جماعة النساء
بما في الجانب اللفظ في المعاد وهو لفظ القوم مخصوص لجماعة الذكور وان
وان كان فجازا فيها بمعنى طائفة النساء والثاني ما وجه ايراد المصنف
ضمير الجمع في اقلهم او اكثرهم مع عوده الى اهل قرية في قوله اهل قرية مع
كونه مفردا فوجهه انه بمنزلة اسم مجنس في كونه متحلا للجمعية والافراد
فهو وان كان هنا مفردا لفظا لكنه جمع معنى بقرينة قوله قوم كثير واما
وجه التذكير فقد مر فلا يفيد في حصول المعنى فيه مبيته ارضعها طائفة
كثيرة من نساء اهل قرية سواء كن المرضعات اقل اهل القرية
او اكثرها وعلق هذه الزيادة دفع توهم كونه اكثر في حكم الكل كما في

والمراد بالمراد الثاني في هذا الكلام
لان المعنى لان الواقع في حكمها هو المذكور وانما في قوله
انما في قوله الثاني في قوله

أكثر الأحكام والحال أنه لا تدرى المصلحة بعينها وأراد وحده من أجل
 الفترة أن ينزجها أي تلك الرضعة قال أبو القاسم الصفا إذا لم يظهر
 له علامة أي إذا لم تظهر للارضاع علامة نحو أن يعامل معها معاملة
 المحرم من الإختلاط عليها بعد البلوغ وغير ذلك ولا يشهد بذلك أي
 والحال أنه لا يقع الشهاق بالارضاع فيشهد بمبنى للفعول من ذلك
 مصدره عدول عليه كما في لغة جيل بين الصبي والنزوان يجوز نكاحها
 أي يجوز ذلك المريد نكاح تلك الرضعة وفي قوله وبهذا باب الرخصة
 كيلا ينسد باب النكاح استرقا إلى أن الغريم في عدم الزوج وان
 الأفضل والآلة الأخذ بالغريم **عبد فدية** وفي الثانية فتور ومغفرة
 بينهما بشبهة الرضاع إلى كلام من لا ريب فيه لكن قوله فكأن أقبر
 عدل فقد يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح في غير المنع وحل النظر لأنه
 لا بد فيه من رضا بالشهاق كما في سائر الأحكام فيشتهط فيه ما يشترط
 في غير من الأحكام الشرعية فهذه المسئلة ضعيفة غير معمول بها ونخالفة
 لما هو المذكور في المتون المعتمدة ومن رام الاطلاع عليها **فدية**
 وإن كان الخبر بعد النكاح وبها كبر أن فالأحوط أن يعارضا أي
 الإدخال في الاحتياط لئلا يقع في الحرام الذي **عبد فدية** قال في المصنف
 إذا عقد علة متشراعي وطنا في أقول لو صح ما ذكره المصنف فاما معنى
 قولهم لا يجمع تلك المنعة مع تلك الميكن حتى لو استرق زوجة التي
 بها أمة الغير انفسخ النكاح بينهما **عبد فدية** فما وقع لبعض التساقط
 أي كاتمة موصولة مرفوعة المحل على الابتداء خبره قوله الآتي بعد عن
 أسطره في أقول محل مراد المصنف من قوله ورجع لأحكام لا نرى كونه كذلك
 بالنظر إلى مذهبنا ولا بالنظر إلى مذهبهم لأن عبارتهم خاطئة بكونه حكما
 لازما بالنظر إلى مذهبهم كما لا يخفى على الناظر فيها فقوله من أن بيان

لما وقع وقوله وطى منصوب على أنه اسم إن ومضاف إلى السراي جمع
 سرية بضم السين وتشديد الراء وهي الأمة التي تستقرش لطلب الولد
 وقوله الآتي جمع التي منه السراي وقوله يكليين صلتها وحمل الموصول
 مع الصلة بحرف على الوافية للسراي وقوله اليوم منصوب على الظرفية
 بلجائي وقوله من الرزوم والهند والسكر متعلق به أيضا وقوله حرام رفوع
 على أنه خبر إن في قوله من أن وطى السراي اللاتي في الاستثناء في قوله
 إلا أن نصب في الغائم من جهة الامام من يحس قسمها بقرعة أي حرام في
 جميع الأزمان والأحيان إلا في حين نصب الامام فاسما في الغائم فيقسمها
 على العدلين العائمين في لا يحرم وطنها فالصديق كما في أبيك حقوق
 النجم وقوله أو يحصل قسمه من محكم عطف على السنتي أي وفي وقت حصوله
 قسمه وقوله أو تزوج بعد العنق بآذن القاضي أو العنق عطف على السنتي
 أيضا أي وقت حصول التزوج بآذن القاضي إن لم يوجد وليها الخاص وهو
 المفق أو بآذنه إن وجد وقوله والاحتياط اجتنابهن مملوكات
 وحرارى الاحتياط الاجتناب فيهن حال كونهن مملوكات وحال كونهن
 حرا يرفع بين طريق الاجتناب حال كونهن مملوكات وحرارى بانه يلتزم
 في كلتا الحالين فالصديق الاحتياط بهن مضاف إلى مفعول وقوله مملوكات
 وحرارى منصوبان على الحالية **عبد فدية** المرجع فيها إلى صاحب اليد في المرجع
 مصدر مسمى بمعنى الرجوع بقربنية قوله إلى صاحب اليد لأنه لو كان اسم مكان
 لقال المرجع فيها صاحب اليد **عبد فدية** وحرمة العقود عليها بلا وطى بالأجاء
 أي كانه قبل أن حمل النكاح المذكور في الآية المذكورة على الوطى فيثبت حرمة
 العقود عليها بلا وطى فأجاب بانه ثبت بالأجاء **عبد فدية** أو بني وأقربى
 أنه فعل بالاجر فهو للمفقر أي الضيق عايد إلى البناء المفهوم من قوله بني يعني
 إذا قرأ خالد بن زيد أبي بنه الدار ثم أذن بني بناء بالاجر لم يصدق أنه

لما اقر يكون بانيا فقد اقر له بالنسب حملًا للطلاق على الكمال فالظاهر من عدم
 قبول بنية ايضا على الاستمرار للبناء لان قبول البنية يترتب على صحة الدعوى
 والاحتمال انهما لم يصح كونه من قضا فيها قلنا نعم منه اقامة البنية فانهم **نعم**
 وضربا اوصى لابناء زيدا ولد له سبعة اولاد فاحقة فلو صيغ للصبي في لان الحقيقة
 بمفعول الابناء واولاد الابناء فاحقة الاسباط **نعم** الحقة ابنا والبناء
 لا الاسباط او الاسباط في بني اسرائيل بمنزلة القبيل في العرب حسن المفعول
نعم والسبط واحد الاسباط وهم ولد الولد والاسباط من بني اسرائيل بمنزلة
 القبائل من العرب وقوله **نعم** وقطعا انتني عشر سبطا اما اثنا عشر لانه
 اراد انتني عشر فرقة ثم اخبر ان الفرق سبطا وبسبب الاسباط بتفسيرنا
 هو بدل انتني عشر لان التفسير لا يكون الا واحدا متكررا كقولك انتني عشر
 درهما ولا يجوز دراهم فصار **نعم** الصلح **نعم** اقول لا ينبغي على ان طر المتأمل فيها انه
 يريد ان معنى السبط في اللغة ولد الولد لانه واحد الاسباط التي هي مجموع
 اولاد الاولاد ففيها تنصب وتخرج على معنى اطلاق السبط على الشخص الواحد
 وان اطلاق الاسباط على القبائل التي انتني عشر فرقة من بني اسرائيل من
 على كونها من افراد المعاني اللغوية كمن اطلاق الدابة على الفرس والبقر والحمير
 باعتبار كونها من افراد المعاني اللغوية للدابة لوجوب معنى ما يرب في الارض
 في كل واحد منها وكذلك اطلاق السبط على كل واحد من القبائل المذكورة لكون كل
 واحدة منها اولاد اولاد يعقوب النبي عزم لا يكون هذا اللفظ موضحا لها
 ابتداء بالذات فعلم ان من اطلاق المعترض هو قول صاحب المختار والاسباط
 من بني اسرائيل على قبائل بني اسرائيل ولم ينظر الى قول الكلام وهو قوله والسبط
 واحد الاسباط وهم ولد الولد فان قلت قد علم في كلام المختار ان الاسباط
 بمفعول اولاد الاولاد مطلقا لا بمفعول ابنا والبناء فلزم من تفسير الحقة بالاسباط
 تغيير الشيء بالاعم منه قلت يجوز ذلك فيما اذا كان الغرض التعيين والتفسير

في الجملة

في الجملة اي تميز الغرض عن بعض ما حده لا غير كل تأمل **نعم** ونقض علينا
 الاصل المذكور بالمستأن من علم ابناة في اي ونقض علينا الاصل المذكور وهو
 قولنا الاصل في الكلام الحقيقة بمسائل يترجح فيها الجازع الحقيقة وحاصل الجواب
 فيها يرجع الى ان يقال ان المراد بالاصل المذكور في القاعدة اصالة الحقيقة عند
 عدم وجود القرينة الحالية والفاكية الصاندة للكلام عن معناه الحقيقي الى الجازع
 وقد وجدت في هذه المسائل كلها فلا يرد النقض علينا وقد ذكرنا انما مجموع
 هذه المسائل كلها في التوضيح مع اجوبتها التي يذكرها للصف فلا غلبنا في ان
 نمر البحث بالتعام حتى تبين لك حصول المرام في هذا المقام فنقول قوله
 على ابناة متعلق بقوله بالمستأن من وقوله لدخول الحقة متعلق بقوله
 نقض يعني ان لفظ الابناء حقيقة في الصبيان وجازع الحقة مع انه قد
 شمل لفظ الابناء الحقة ايضا حيث تدخل الحقة ايضا في عصمة الدم في
 صورة الامان بهذه العبارة فتختلف الاصل المذكور في هذه الصورة في الاصل
 من مواد النقض وقوله وبمن لا يضع قدمه في دار زيد بحيث يدخل مطلقا
 بيان للصورة الثانية من مواد النقض بالباء في قوله بمن متعلق بنقض يعني
 ونقض بمن حلف بان لا يضع قدمه في دار زيد بحيث يدخل فيها حافيا
 او متعلما مع ان وضع القدم حقيقة في وضع حافيا وجازع في الوضع
 متعلما والحال ان الحلف بالعبارة المذكورة قد شمل الوضع فيها بكلا الوجهين
 وقوله بمن صاف العتق الى يوم قدوم زيد فقدم ليلا عتقا بيان بصورة
 الثانية من مواد النقض يعني ان اليوم حقيقة في النهار والليل والجملة
 الوقت الذي هو اعم من الليل والنهار مع انه اريد به مطلق الوقت الشامل
 لليل ايضا في قوله انت حر يوم يقدم زيد حيث عتق العبد اذا قدم زيد في
 الليل ايضا وقوله وبمن لا يكن دار زيد عتق النسبة الملك وغير بيان
 للصورة الرابعة من مواد النقض يعني ان الاصل والحقة في الاضافة للملك

وغيره من اللابسات التي تعبيرها عن غير حلاقة المكس جاز فيها معانها عنت
 النسبة الدار المستأجرة ايضا في قول الخالف بان لا يمكن دار زج حيث
 حنت في سكونه في داره مملوكة التي يمكن فيها وسكونه في الدار التي
 سكن فيها بالاجارة وقوله وبان محمد وباح صحاح فلا يمكن للتمتع على صوم
 رجب ناويا لليمين بيان للصورة الخامسة من مواد النقض قال في قوله وبان
 متعلقة بنقض ايضا والمعنى ونقض الاصل المذكور ايضا بما قال في ربيع وبيعها
 فيمن قال للتمتع على صوم رجب ناويا لليمين حيث يلزم عليه كفارة اليمين في
 في صورة الحنت مع ان هذه الصيغة حقيقة في النذر وجاز في اليمين فاجاب
 عن صورة الاكتماء مواد النقض بقوله واجيب بان الامان يحسن الدم المحظوظ
 فيه يعني ان الامان موضوع لصيانة الدم الذي يجب فيه الاحتياط بنا على
 عظم امر الدم فان تهفوا الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه اي قام الاطلاق
 وهو ذكر الابناء مطلقا من غير تقييدهم بالصليبين شبهة اي من جهة الشبهة
 فمن غير من نسبة انتهاض الاطلاق على ان التمييز فيه يميز بين المعامل كما في تقييد
 الفرس عما قال المعنى في هذه الجملة ان الاطلاق فيه اورث شبهة في كل المراد
 بالابناء المعنى الاصح من الصليبين والحفدة والشبهة في هذه الباب فاقية مقام
 الحقيقة صيانة لامر الدم واظهار العظم من شأنه واقامة الشبهة مقام الحقيقة
 في الامور الخطيرة التي يجب الاهتمام بها في جميع وغريب في الشئ لان
 ائمة الفقهاء قد لها مواضع الحقيقة في باب الربوا ايضا لعين هذه العلل
 واجاب عن الصورة الثانية من مواد النقض بقوله ووضع القدم في رعي
 الدخول فيتم اقول فيه ان من السئال ترجع الجاز على الحقيقة مع كونه الاصل
 فيه الحقيقة والجواب الذي ذكره كونه لا يدفع هذا السئال بل يعويه كما لا يخفى
 على الساطع مماثل في هذه العبارة فكان الصواب فيه ان يقول ان وضع
 القدم في الدار يحسب اللغة وان كان حقيقة في الوضع فيها ما فيا لكن صار

في العرب يعني الدخول فيها مطلقا بحيث صارت حقيقة لغوية متروكة
 مأجورة في الاستعمال فكان العرف قرينة دالة على ان المراد به الدخول مطلقا
 والعرف لما يترك به الحقائق كما سيق في المصنف في عدة مواضع والمراد بقوله
 جاز عن الدخول كونه جاز لغويا والا فهو حقيقة لغوية فيه كما لا يخفى على الساطع
 المتأمل واجاب عن الصورة الثالثة من مواد النقض بقوله واليوم اذا قرأ
 بفعل لا يتدكان لطلق الوقت نحو من يولهم يومئذ دبره وللنهار
 اذا تمت كونه معيارا والقدم غير تمتد فاستعمل لطلق الوقت يعني ان
 اليوم حقيقة لغوية في النهار الشئ لا يمكن ان يكون بمعنى مطلق الوقت فجاز
 اذا اضيف الى فعل غير تمتد نحو قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الى قوله
 يولهم في لك الوقت دبره والعهيد وارد في جن الغايب عن الرخص
 والقرينة على ارادة مطلق الوقت ان حكم العهيد الاخر في مولى الدبر
 في الليل ايضا والقدم ايضا مما لا يتد فيراد مطلق الوقت بقرينة اضافته
 اليه واجاب عن الصورة الرابعة من مواد النقض بقوله واضافة الدار
 نسبة السكنى وهي عامة يعني ان المراد منهاضافة الدار نسبة السكنى وبها
 عامة تصدق على الدار مملوكة التي يمكن فيها وعلى المستأجرة التي يمكن
 فيها حتى لو كان لزيد دار مملوكة لا يمكن هو فيها لا يثبت له السكنى
 فيها وفيه ما قر من الاعتراض الوارد عليه فلا بد من تيقن ان يكون الاختصاص
 المقصود من الاضافة المكس حقيقة لغوية لكن نسبة السكنى الى الدار
 صارت حقيقة لغوية في نسبة السكنى بحيث صارت الحقيقة لغوية
 مأجورة في الاستعمال وهي ان نسبة السكنى عامة تم المكس والاجارة
 فليكن هذا على ذكر محك واجاب عن الصورة الخامسة من مواد النقض
 بقوله والنذر مستفاد من الصيغة واليمين من الموجب فان ايجاب
 المباح يمين كتحريم بالنقض مع الاختلاف لاجمع كذا في البديع يعني

فان كان في فتواه بقوله ويجوز شرب الخمر لرفع الغصة **عند** **هـ** وبإباحة
النظر للطبيب حتى للمهورة والشوئين في والمراد بالهورة في الرجل منسوبة إلى
الركبة وفي المرأة جميع أعضائها سوى الوجه والقدمين والكفان في حق غير لاجبا
وأما بالنسبة إليها فالأعضاء المذكورة أيضا حرة فكلية حتى في التدرج
والارتفاع من الألف إلى الألف كما في قول الشافعي عن كنت فتى من جنس الميسر
فأرني بالمال حتى صار الميسر جندي وينبغي ان يريد قوله والفتان كماء
لا يخفى **قوله** وبول ترشش على الثوب قد رد رأس الأبريق ترششا بالفتان
كيزد سر كين **عند** **هـ** وقيل الدخان في أي الدخان القليل فالأضافة
فيه من قبيل اخلاق ثياب **قوله** وما يصيبه ما سال فيه الكيف ما لم يكن
رأيه النجاسة في قوله النجاسة منصوب على خبرية كان لكن على المحاذرة لاجبا
فقد ير الكلام ما لم يكن أكبر رائحة طين النجاسة وإنما اجتمع في هذا لأن
الأفعال في قصة من دواخل المبتدأ والخبر فلما بدت من تحت الخليل بين خبرها
قبل دخولها عليه **عند** **قوله** والزيادة وان كان عرق جوارح فحرم الأكل
في قوله فحرم جوارحه وصفية للهيوان وقوله الأكل مرفوع على كونه قام مقام
الفاعل للمحرم والزيادة عرق سنور لا سوله وكيفية اراقة العرق منه على ما ذكر
في بعض النسخ الخيرة انه يجب في قضى ثم يذكر برأس هو دعة مرات في
كل ذكره بدور فيه فيضليه ذلك ان يعنى فيريق عرقا ويأخذونه ويعدونه
ذوى الأربع الطينة كالسك العنبر **عند** **قوله** وبخلاف السخامة لندور
ذلك كالندرة السخامة فالاشارة راجعة إلى ما دعيه السخامة نقصنا
كالضيق قوله تعالى اعدوا لها قرب لتقوى **قوله** ولذا قلنا انها وجبت
بقدره مبسرة في ان القدرة على نوعين ممكنة ومبسرة لاولى هي سلا الآلات
والاسباب الموصلة إلى المطلوب والثانية القدرة التي يقدر بها على ايقاع المراد
وحسب ما اقتضت اراوته فمن تعارن المطلوب في الوجود **قوله** المستقنة

العقيدة

العقيدة في قوله لا ينفع ما طرأ على الاجابة والمزاولة والمساقة والمضاربة والاعانة
وقوله ولا يستوفى في الحوالة وقوله ولا يأخذها الا بكماله في القلي وقوله ولا
يتعاطى اموره الا بنفسه في الوكالة **قوله** فسهل الامر بإباحة الانتفاع
بملك الغير بطريق الاجابة والاعانة والقرض في فان قلت الانتفاع بملك
الغير ظاهر في الصورتين الاولين وأما في الصورة الثانية وهي القرض فحججنا
فما وجدنا رده في سكر صور الانتفاع بملك الغير فقلت الا قراضا ولا تملك
الاشياء لم يملك الانتفاع في باب المثليات الا بشئها كغيرها فقام رد المثل
فيها مقام رد غيرها فكان المستقرض انتفع بها ثم ردها إلى المقرض نقص عليه
في جميع الكتب الفقهية فمن رام الاطلاع عليه فليجزمها **عند** **قوله** ولحاجة
افتداء يمينه جواز الصلح على الكفار ولقد ما شرعت الاجابة لاجل لم يخرج
المنافع اجرة عند اتحاد الجنس في الام في قوله ولحاجة متعلقة بقوله حوزها
وكذلك الام في قوله ولقد شرعت الاجابة لاجل متعلقة بقوله لم يخرج
متعلقا بهذين الفعلين عليهما تنبيه على قصر العلية فيما ذكره العلين يعني
ولحاجة فداء اليمين لا غير جاز الصلح على الكفار مع كونه مقتضى القياس عدم
جوازه اعدم ثبوت اصل الحق وعدم وجود المانع الذي كانت الاجارة
مشروعة لاجل ذلك المانع فقط لم يخرج المانع اجرة عند اتحاد الجنس في
الكلام ان مقتضى القياس عدم جواز الاجابة لكونها بيع المعلوم في المانع لان
المعقود عليه فيها المتفق وبني غير موجودة حين العقد بل تحدث ساعة
فماض إلى ان تنقضي مدة الاجارة ومع ذلك جازت بالنسبة وهي قوله عوم
أعطى الاجرة قبل ان يكف عرقه والجميع تعامل الناس بها الى يومنا هذا
من غير تكبير من الاشلاف والاشلاف والاجام العلى أقوى من الاجام القولى
والشرعى مشروعية به احتياج الناس إليها لان كل واحد لا يوجد في ملكه ما يملك
إليه ولا يقدر ايضا على شراء ما يقتصر اليه فلهذا الضرورة جازت على خلاف

القياس في موضع الحاجة دفعا للحاجة ولم تجز فيما لا حاجة اليها لانعدام المعنى
 يجوز فيه مع كونه النقص الوارد على خلاف القياس مقتضاها مورد غير
 متجاوزاياه والحاصل ان جواز الاجارة لما كان على خلاف القياس لغو
 دفع الحاجة جازت فيما تحققت فيه الحاجة ولم تجز في غيرا فحجوز مثلا فيما اذا
 استأجر دارا للسكنى فيها شبرا على ان تكون الاجرة ركوب دابة المستأجر
 في المدة المذكورة لان جنس النفع مختلف فيحوز ان يكون السأجر مأجورا
 الى السكنى والمؤجر الى الركوب واما اذا اتحد بان يوجد دابة للركوب على
 ان تكون اجرة ركوب دابة المستأجر وان يوجد دابة للسكنى على ان يكون
 اجرة السكنى في دار المستأجر ايضا فلا تجوز هذه الاجارة لانها على الحاجة
 التي شرعت الاجارة لاجلها في تلك الصورة بان اذا جاز موجد الدابة بتدفع
 بركوب دابة نفسه وكذا جاز موجد الدابة بتدفع بالسكنى في دار نفسه
عبد قيس وعند الخطبة يخبركم الحما، وسكنوا الظاء ان يعرض الرجل
 للمرأة ارادة للتزوج **عبد قيس** فاعين وسكارى يذكره بعد الصبح
 الى اى حال كون الشهود متلبين بالنعاس وهو النوم الخفيف والسكر
 اذا ذكروا العقد بعد افاقتهم وترجمه الصحيح بالفا رسمة شيار شدر عبد
قيس ومشروعية التخيير في نذر معلق بشرط لا يرد كونه بين كفارة اليمين
 والوفاء بالمنذور في نذر معلق بشرط لا يرد الناذر حصول تلك الشرط
 ووجوده نحو ان لم ازن بغلانة ولم اقل فلانا فلانة على كذا اقول بين طرف
 للتخيير وكلمة اكون في قوله لا يرد كونه تامة لا ناقصة **عبد قيس** ولو كان
 بالاختيار اليقين لشيء وعسر الوصول اليه في قوله كفوا مبيع للمفعول المفعول
 لوصا المختصرون مكلفين بالاختيار اليقين لعسر الوصول اليه اليقين في قوله
 الوصول برفع فاعل لقوله لشيء وعسر كليها على سبيل الناحج والضمير اليه
 راجع الى اليقين **عبد قيس** ولم يقبل الحجج المجردة في الشهادتين وهو ما يكره

حقا للعبد

حقا للعبد والشئ كما بين في المطولات **قيس** فقد بان ان هذا المعنى
 ترجع اليها غالب ابواب الفقه في قولنا هذا الكلام من قبيل قولهم سقطت
 بعض ايامه **عبد قيس** ولم يجز على الحفانة تسيير اعيانه في قول
 ينبغي ان يقيد بقوله ما لم يتعين لانهن اذا تعين جبرن عليها مخرج به في
 المفصلة الموثوقة **عبد قيس** لان تحصيل مصالح العباد اولى من دفع مثل
 هذه المفسة التي لا اثر لها في قولنا كان الظاهر من الصواب اسقاط الموصول
 مع صلة وذبولها من البين والاكتماء بما ذكر قبله لان قوله لان تحصيل مصالح
 العبادات ذكر لا ثبات ان لا اثر لمتقنة الحقيقة فذكر قوله التي لا اثر لها في ظلال
 العلة يودي الى المضادة على المطلوب لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما
 لما طرب قبل الاخبار بها والله اعلم بالصواب **عبد قيس** بخلاف مرضها في معنى
 مرض الزوج سواء كان مفرأ او لا مانع منه صحة الخلق بخلاف مرض الزوج فانه
 لا يمنع صحة الخلق الا اذا كان مفرأ او لعل المراد بالمفرأ بضائفا بحيث يصير
 صاحبه في مرضه **قيس** بل لا بد من شق محل ورأس نامل في والمراد منه شق
 الحمل الزاد والنفقة ومنه رأس الرامل الراحل والمركب لان الزامه ان قد البصر
 السيرة على ما مر به المطر في الغوب **عبد قيس** مع ان مشقة السفر دون ذكر
 بكثرة ولم يوجبوا شرا الماء بزيادة فاحشة على قيمة لا اليسيرة في معنى الفقهاء
 لم يكملوا بوجوب شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمة لا بزيادة يسيرة وحكموا
 بجواز البتم في هذه الصورة مع ان المشقة في السفر اولى حالا بمراتب كثيرة منه
 مشقة المرض اليسير للبيتم وتفصيل الكلام على وجه تضيح به ورود الاشكال في هذا المقام
 ان الفقهاء لم يجوزوا البيتم بطلق المرض بل شترطوا في المرض اليسير للبيتم ان يخاف
 ممف النفس والعضو على تقدير اصابته الماء باعضاء الموضوع مع ان مشقة السفر
 اولى علامته بمراتب كثيرة وحال انهم لم يكملوا بوجوب شراء الماء في السفر كان
 فمن الماء زيادة على قيمة بزيادة فاحشة وحكموا بجواز البيتم فيه لا فيما اذا كانا

منه

انما كانت النفاذ في مشقة العباد
 التي يقتضيها في الفعل السند في العباد

في قوله لم يوجبوا شرا الماء بزيادة فاحشة على قيمة لا اليسيرة في معنى الفقهاء
 فاما ان يجاب البيتم كما ينبغي ان يكون

على قوله ظاهر والعامل فيهما معنى الابتداء وقوله في حق غيره معطوف على قوله
في حق نفسه على طريق عطف جملة الجار والمجرور على جملة الجار والمجرور لا على طريق عطف
مجرد الجار والمجرور على مجرد الجار والمجرور كما في قوله في الدار زيد والحجر عمرو لان الاختلاف
النوعي في العامل يحقق في هذه الصورة بكونها احداهما معنوية والاخر لفظية
ولكنه حوز مع ذلك لتحقيق شرط جواز الذي هو تقديم الجار والمجرور اما في قوله في الدار
زيد والحجر عمرو وبعطف مجموع الجار والمجرور الذي هو موقع الحمل على الخبرية على
مجموع الجار والمجرور الذي هو ايضا كذلك في بولس في قيل العطف على معمول
عالمين مختلفين بحرف عطف واحد عدم تحقق الاختلاف النوعي للعامل
في هذا المثال فهو جائز في نفسه غير محتاج الى الجواز في هذا التركيب لما يكون في قيل
المثال الثاني الاول لعدم العطف في ليس بمبتدأ على القاعدة المذكورة بل الوجه
في ان المقصود اثبات كيفية الخصوصية ليدل على الشهادة واقادة هذا المعنى يقتض
اولوية تركب العطف كما في قوله هذا خذوا مني ولعل هذا مستوفيا وان لم يكن العطف
من جهة المعنى في هذا حاصل ما طنت انه مراد المعترض في هذا المقام فاقول بانته الكثرة
والهداية والعطف من هذا لان الغاية ان العامل قد ضبطت اولاه في رزم جواز تركيب
في الدار زيد وفي الحجر عمرو وبتوهم اشتراط لزوم الاختلاف النوعي وثانيا في رزم
كون عبارة المضاف من قبيل المثال الثاني وفي توهم عدم تحقق الاختلاف النوعي للعامل
فيه فابتنى لك وجه الخط في الاول ولا وثالثا ثانيا اما وجه الاول فهو ان الشيخ
ابن الحاجب قال في الكافية في بحث المصدر وهو في التلافي الجذر وسماح وغير
فاس قال العاضل الهندي في شرح قوله ومن غير قياس عطف على قوله في التلافي
الجذر وسماح عا طريق عطف مجموع الجمل لا على طريق عطف مفردات الثانية على مفرد
الاولى الا يلزم العطف على معمول عالمين مختلفين بحرف واحد وليس الجار والمجرور
بمقدم حتى يقال بوجود شرط جواز لان المقدم هنا الجار والمجرور وهو
من التلافي مجرد الذي هو منصوب كحل لا مجرد الجار والمجرور وان ثبت جواز

في الدار

١

في الدار زيد وفي الحجر عمرو ولم ثبت جواز او يحل على قول من جاز ذلك مطلقا فانه
فقد استفيد منه عدم جواز المثال المذكور وان الاختلاف الشخصي كاف في هذا
الباب واما وجه الثاني فهو ان عبارة المضاف ليس من قبيل المثال المذكور على تقدير
جوازها ايضا لوجود الاختلاف النوعي للعامل فيها لان قوله نجس عطف على قول ظاهر
والعامل في معنى الابتداء وقوله في حق غيره عطف على قوله في حق نفسه والعامل فيه
ظاهر الذي هو من العوامل اللفظية فالمعترض في خطي بالنظر الى ما استند اليه طه
وصار مبنية دعواه **عبد قيس** وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة
على الشهادة اذا كان الاول ايضا فيخرج بعد الاشهاد او ما فرأ قدم ان يطل
الاشهاد اقول ليس هذا اللفظ اعني بقوله ان يبطل محلها الاعراب ولا يروى له
رابط ولا اتفاق ولعل قوله فيما ان يخرج به هو في قلم السامع واصل التركيب
وينبغي على هذه القاعدة في الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضا فيخرج
بعد الاشهاد او ما فرأ قدم ان يبطل الاشهاد فيكون قوله ان يبطل فاعلا
ينبغي فانهم **عبد قيس** والظاهر انهما سا قاطبة النسخ حسن المعنى عني **قيس** يريانه
لا شك في وجود التوهم السابق في هذا المقام لكن ما ذكرت من السهولة بالزعم
بعيد فانه ان يوجد منه السهولة التقصا في سقوط لفظ يرتبط به قوله ان
يبطل في هذا المراد المعترض لكن لا ينبغي عليك ان على تقدير كون اصل التركيب
وينبغي على هذه القاعدة يجوز ان يفتره بعض السامعين بقوله ان يخرج بيانا
لمتعلق عما يبع كونه فاعلا ينبغي من غير ان تبذير خلق قوله ان يبطل في المثال
على ذلك التقدير ثم يحكى التامخون ذلك كما مش باصل المتن فيقرر التركيب
على الاسلوب المذكور فلينال **عبد قيس** وهي بقية لقولهم الفرير زال كما
لا يفرير في قول القيد بكسر اليا اسم فاعل في القيد واللام في قولهم لتفوتيه عمله
والمعنى ان هذه القاعدة اعني قولهم الفرير لا يزال بالفرير مقيدة للقاعدة العامة
التي هي قولهم الفرير بل لان معناه الفرير زال سواء كان الازالة بغيره او غيره

لما قيل الفر لا يزال لان معناه بالفر تقيدت القاعة وارتفع الاطلاق بنوع
تقيد و ضرب ارتفاع وانما قلت ذلك لانه قد بقي فيها بعد نوع من الاطلاق
حيث صار معناه ان الفر لا يزال بالفر سواء كان الفران متب وبين
او كان احدهما اعظم من الآخر فلما قال المصنف فيما بعد يتحل الفر الحاص
لاجل رفع الفر العام ارتفاع الاطلاق راسا فعلم ان ههنا قواعد ثلثة
مرتبة في الاطلاق وقد فصلت هذه المقام تفصيلا مشيقا في اول الكتاب
عبد **فصل** وهذا مقيد لقولهم الفر لا يزال بل لا يزال بالفر فالمراد بالمثل
الاتحاد في النوع لا المساواة في القدر والافلا اطلاق ولا تقيد وقد فت
اتفاق في التقيد والاطلاق في هذه القواعد الثلاثة عبد **فصل** ومنها جواز
الرجوع الى الكفار من ترسوا بصبيان المسلمين الى قبله المذكور في عانته الكتب
ترسوا بالمسلمين فلا وجه تخصيص هذا الحكم بصبيانهم انتهى **فصل** اقول
كان وجه تخصيص الصبيان دون البالغين لان ترس الذي شرع
عنه بالعربية ترس ترس ثلثي اسهل وايسر ان يصح منه الترسل بالبالغين
لانهم يرفعونهم من السفل الى العلو ويتعلمونهم كالجن حيث شؤا في اثار
الحاربة ومفهوم الحياقة وان كان معتبر في رواية المسند باتفاق العلماء
ولكن من شروط العقبة ان لا يخرج الكلام فخرج العادة فاعل عبد **فصل** لان
في عدم القسمة اعظم من ضرر تركها بها لان معنى التمايز بواجب صاحب الكثرة
في طلب القسمة لان ضرره على تقدير عدم القسمة اعظم من ضرر تركها بالقسمة
على تقدير القسمة عبد **فصل** ومن هذا القبيل ما ذكر في خلاصته انه لو كان بحيث
اذا خرج للجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قايما يخرج اليها ويصلي
قاعدا في قوله يخرج جزاء الشرط اعذ لو كان والضمير في اليها راجع الى
الجماعة يعني لو كان المصلح متلبا بحاله وهي انه لو خرج الى الجماعة لا يقدر
القيام في الصلوة ولو صلى في بيته بقدر على القيام فيها يخرج الى الجماعة ويصل

معها قاعدا ولكن فيه ان الجماعة سنة والقيام واجب فكيف يجوز تخلفه
للايهون عبد **فصل** فيه ان السنة وان تأكدت بالثبوت لكل لا تبلغ مرتبة الوجوب
وما ذكر من منى وجوب القيام في مطلق المرض ممنوع بدل عليه قول صاحب الحاشية
ولو صلى في بيته صلى قايما واعلم بالصواب عبد **فصل** واصلا ان طريق اذا
وقع في سفينة من طريق ههنا مقرر من اوزان الثلاث في عا وزن وجيف **فصل**
ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بشئ فانعمه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شئ
فاجتنبوا ولو حال الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وسلم قيد الاجتناب بالامر بالامتناع ولم
يقيد بالنهي عن النهيات بالقدرة والاستطاعة بل ذكره مطلقا فيقيد بالمبالغة
في الاجتناب عنها بناء على كون المطلق اكدر والمبلغ منه المقيد عبد **فصل** والمرأة
اذا وجب عليها الفسل ولم تجد سرة من الرجال في اي من اجل وجود الرجال في
ذلك للوضع عبد **فصل** والمرأة بين النساء كالرجال بين الرجال فيجب ان المرأة
اذا لم تجد سرة لاجل وجود النساء في ذلك الموضع لا تنكح الفسل بل يغسل
واما اذا لم تجد سرة لاجل وجود النساء لا تستنجأ تنكره ولا تنجي عبد **فصل**
ومنه كذب مفردة محرمه ومتى تضمن جلب نفع مصلحة تربو عليه جاز كما كتبه
للاصلاح بين الناس في قوله تربو عليه صفة لمصلحة اي ومتى تضمن ذلك الفصل
وجب المعصية التي تزني ذلك الفساد وجاز ان تلك المعصية بنا ويلجب
فصل ومنها ضمان الدر كجزءا خلافا لخصم في صورته ان يقول رجل
للمسلم وم شئ من هذا العين فان ادركك شئ من جهتها فانما صام من لك ثمها فالمرء
ضمان الثمن عند استحقاق البيع عبد **فصل** واستعمال في المراء من الاستعمال
استعمال الغوى ومنه الاول معناه الاصطلاح فلا يلزم ان يكون الاستعمال
ما ذكر في مفهومه حتى يلزم الدو عبد **فصل** كوضع القدم في مكانه مستعمل في معنى
الدخول فلو قال لا اضع قدمي دار فلان يراد به الدخول حتى لو صلف على ذلك
ثم وضع قدمه فيها حال كون ساير بيته خارج الدار بحيث عبد **فصل** ومنها الحيف

انما يتكلم الغنى على الغنى
وكمية الغنى والفقير

والنفاس قالوا لو زاد الدم على كثير الخفيف والنفاس نزل الى ايام عاداتها في مثالا
لو كانت عاداته في الخفيف ان تراه سبعة ايام وفي النفاس ثمانين يوما فرائد الخفيف
احد عشر يوما والنفاس احد واربعين يوما وحال ان اكثر الخفيف عشرة ايام واكثر
النفاس اربعون يوما يحسب سبعة ايام من الخفيف فما زاد عليها استخاضة لا تنع
صلوة ولا صوما وكذلك تكسب النكاح من النفاس وما زاد عليه وهو احد
وعشر يوما استخاضة لا تنع العبادات **عبد قيس** وفي اجابة الطبري فان
القياس باي جواز لما فيها من ايراد القصد على استهلاك العين وعقد الاجارة
موضوع لاستهلاك النفقة دون العين **عبد قيس** ومن هذا القبيل طعام العبد
فانه يكون على المستاجر في اي وقت قبيل ما يقع في العرف طعام العبد مستأجرا
يجب على المستاجر لان مقتضى القياس وجوبه على المورج كونه ما لكها ولكن ترك
فيه القياس بالتعامل الذي هو اجماع على وهو فوق الاجماع القولي قوله بخلاف
عاقلة الدابة خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو مبتدئ بخلاف علف الدابة حيث وجب
على المورج ائحة المستاجر لعدم العرف في قبلي على مقتضى القياس وقوله لا ينظر
على المستاجر في اي وقت لو شترط علف الدابة على المستاجر فيستلزم الاجابة
لاشترط النفع الذي ليس بمقتضى العقد لاحد العاقدين وقوله بخلاف استنجار
الطير بطعامها خبر مبتدأ محذوف ايضا تقديره وهو ليس بخلاف استنجار
الطير بطعامها وكسوتها حيث لا يفيد العقد شترط الطعام على المستاجر
ويجتمعا احتمالا لوجوبهما ان يرجع الضمير المستكن في شترط الى طعام العبد لانه
وان جب على المستاجر على تقدير عدم الاشترط على احد هما في العقد لكنه يفيد
العقد على تقدير شترط على المستاجر لاستلزامه جهالة الاجرة واراؤه بهذا
المعنى مناسب لمطابقة قوله بخلاف استنجار الطير بما قبله **عبد قيس** فله
ذلك في اي المذكور من الامام والمؤثر ان اخذ ما بقي بعد الاحتراق من الشمع
بلا يصح الاذن لان العرف لما كان جاريا على ذلك فقد رضى الدافع باخذها

وكسوتها

فالاذن

فالاذن ثابت دلالة اي بدلالة العادة وان لم يثبت مرجح في ان الاذن دلالة
ثبت بالعرف اي بعد استمرار الاخذ ثبت يطلق عليه اسم العادة فيما بال حكم الاخذ
قبل ان يبلغ ذلك المبلغ فيحكم بمرمته الى ان صار عادة كما في صيد الكلب المعلم
وصيد القرد اذا لم يخطاه قبل ان يصير الترك عادة لها فافهم **عبد قيس** والفرق
ان ادرته تنقطل اذا غاب المدرس بحيث تنقطل اصلا في بضم اللام مضارع
من تنقطل حذفت احدى التائين كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح وقوله
اصلا ليس كما ينبغي والاكوفية رثت فكان لا حظ معنى ولا تنقضي في قوله
تنقطل فصارت كلمة اصلا فيدلفي كما هو مقتضى الاستعمال والوضع ولكنها
ليست بحيدة لا مكان تحسية هذا التاويل في كل فعل مثبت بلا حصة نقيضه
عبد قيس وعبارته في باب الامامة امام يترك الامامة لزواجه اهله في الكفاية
اسبوعا او نحوه في قبل ليس في عبارته ما يدل على انه يجوز له المعاشرة في شهر
اسبوعا انتهى محمول كلامه اقول كانه يريد ان صاحب القينة بزواجه
الا هل في الرسايق صلة محارم التي هي فيها فاذا كان المراد ذلك فلا شبهة
في كون عبارته دالة على جواز المسامحة كل شهر مسبوغا لانه قد ذكر
في الفتاوى المتعددة ان صلة محارم تجب في كل مسبوغ اذا كانت هي في اليوم
التي هو فيها في كل شهر اذا كانت في خارج البلد التي هو فيها فيما دون السفر
وفي كل سنة فيما اذا كانت في مسافة متفرقة السفر فعلم ان جواز ترك
الامام اسبوعا مفهوما من عبارة القينة ثم حمل الوجوب في كل شهر مفهوما
من عبارة سائر الكتب فيحمل عليه بمجوزة ما ذكر في غير ما يفهم منها جواز
ترك الامامة في كل شهر مسبوغا فعدم فهم هذا المعنى من عبارتها دأير على
على قصور النظر والاطالة لا على قصور الضعف في فهم مراد صاحب القينة
فا فهم **عبد قيس** هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح
لخص من الصلاح الى اي العلم الذي يبحث فيه عن اصطلاحات الحديث

كالشهور والمتواتر والمنه والمرسل والموقوف والمرفوع والمتقطع والمحس
 والغريب والمدلس وغير ذلك من اصطلاحات اهل الحديث **عبد بن** فاذا
 تعارضنا قدم عرف الاستعمال في اي اوقات تعارض عرف الاستعمال مع استعمال
 الشرع قدم عرف الاستعمال اذا غالب ان مراد المتكلم معناه العربي لا الشيعي
 ومبني الاحكام الشرعية على الغالب والظاهر **عبد بن** وان ساء ما ساء
 اي في قوله تعالى لم يجعل الارض مهادا وقوله وسقى الشمس سراجا في قوله
 وجعلنا سراجا وقوله وان ساء الله لهما في القرآن اي في قوله تعالى ومن كل
 ياكلون لحما طريا وقوله وان ساء الله لهما في القرآن اي في قوله ان شئ
 الدواب عند الله الذي كفر والآية **عبد بن** بخلاف لا ينكر وجهه فانه
 لو طوى في وفيه ان هذه العبارة مشفرة بان رجحان المعاني الشرعية على
 الحقايق اللغوية مشروط بوجود القرينة في التأمل **عبد بن** ومنها لو حلف
 لا يدخل بيتا فدخل بجهة او كنية او بيت النار وكعبه لم يحنث في البيعة
 بكسر الباء الموحدة وسكنه المشقة معبد اليهودي والكنيسة معبد النصارى
 وبيت النار معبد الجوس وتبرم عنه في الفارسية بان كنهه نرسا فاقول فيه
 ان هذا الكلام من المصنف يشهد بان هذه الاشياء مما لا يقع اطلاق البيت عليه
 لغة ولكن لما لم يطلق عليها لفظ البيت عرفا وكان مبنى الايمان على العرب
 لا يحنث لم يحنث به بالدخول فيها وانت خبير بان هذه الاشياء لا يقع اطلاق
 البيت عليها لغة لان معنى البيت في اللغة ما اعتد للبيتوتة فيه وهذه الاشياء
 ليست مما اعتد للبيتوتة فيه فلا تكون هذه الامثلة من خيرات تلك القاعد
 الكلية **عبد بن** ومن هذا القبيل لغة الاستغلال في قول كان الاخوان يقولون
 ومن هذا القبيل كل ما كان معذرا للاستغلال لانه لما ذكر مسئلة نزول الحان ودخول
 لهما فلا معنى لافراد هذا الكلام باذكر وجعله مقابلا لها تأمل **عبد بن** ومنها
 لو جرت عادة المقرض بردا زيدا مما اقترضه بل يحرم اقراضه بشرط العادة

منزلة الشرط في بعض لو كانت عادة المقرض جارية باعطافه شئ زائدا
 اقترض حين اداء القرض فهل يحرم الاقراض بشرط العادة منزلة جرح عقد الواب
 او لا **عبد بن** والعارية اذا شرط فيها الضمان تصير مضبوطة عندنا في رواية
 هذه المسئلة ضعيفة مخالفة للتزوج للعبارة والفتاوى الموثوقة فلا يعمل بها فان
 قلت قوله في رواية بالتكثير على شذوذ هذه الرواية وجهالة راويها فلا بد
 هذا الكلام على كون هذه المسئلة معولاه عند المقلد قلت وان قل هذا على ما ذكر
 لكن قوله وجزم به في الجوهري ولم يقل في رواية في قوله قبل ذلك فاجبت
 بان المعروف كالمشروط في حادثة المطبخ يدلان دلالة صريحة على
 كون هذه المسئلة معتد بها عند المصنف **عبد بن** وما تفرع على ان
 المعروف كالمشروط لو جرت العادة بالانابة في هذه المسئلة معمولة به
 اصحاب الفتاوى الموثوقة **عبد بن** وفي اجابة منية النقي لو وقع
 غلام الى حائك مدة معلومة في هذه المسئلة ايضا معمولة
 فكريا مثلا خسر وفي كتاب الاجابة **عبد بن** وفيها وقع غلام
 الى حائك يسجد بالنصف وهذه المسئلة ايضا غير معمولة لكونها في معنى
 فقير الحان فانية الحائك تبرم عنه في الفارسية بيا فنده عن الغزل تين
عبد بن لو حلف والى بلدة اعلمت بكل اغرد دخل البلد بطلت العين
 بغزل الوالى في بعض لو حلف والى البلد بان يعلمت بكل اغرد دخل البلد
 يتعهد العين بولاية الا الى المحلف حتى لو غزل الوالى المحلف عن الامانة
 ولم يعلم حالف بدخوله الى الوالى الثاني لا يحنث في الخمار الصحاح الدافرا
 للشم والمف الحنث قيل المذكور في جميع الكتب الفقهية ان لا يحنث الحالف
 في هذه الصورة بعدم الاعلام الى الحالف بعد الغزل لما ان لا يحنث بعدم
 الاعلام الى الوالى الثاني فما ذكره المصنف مخالفا لجميع الكتب انتهى بحصول
 كلامه **عبد بن** او مطلق العرف ولو كان حالفنا قول الضمير كانه

راجع الى العرف المطلق لا الى مطلق العرف لا فضاء الى التام ففقد
 عبد الله ولا اعرف العلم حسن المقتضى **ف** كانه يريد ان في هذا التفسير قصور
 يجب تمامه بضم هذه الضميمة اليه لان التام قد تحقق برجوع الضمير الى
 مطلق العرف كذلك يتحقق برجوعه الى العرف العام لانه لا يكون العرف
 العام خاصا بهذا المراد المقصود فاقول لا يحسن على الساطع التام في هذا العبارة
 انه لا حاجة الى هذه الزيادة لانه لا قلت برجوع الضمير الى العرف المطلق ففهم
 عدم جواز رجوعه الى العرف العام لانه مقتيد بالعموم لا مطلق فيجوز
 الى العرف غير مقتيد بقيد من القيود كالعموم والاطلاق وغيرهما فالاعراض
 والرجوع على قصور النظر لا على قصور التفسير **ف** وعند البعض ان كانت
 تكون احده بعض اهل الجارية كان ثمة لا فضاء وقوله ثبت في المقدم
 في القضية الشرطية والمعنى ان وجد التعارف ثبت الحكم وقوله لكن احده
 بعض اهل الجارية استثناء الى استثناء انقيض المقدم فينتج نقيض الثاني وهو
 قولك فلم ثبت الحكم وهي اي النتيجة مطلوبة بها وترتيب القياس هكذا ثبت
 التعارف ثبت الحكم ولكن لم ثبت التعارف لان المراد بالتعارف تعارف
 كل البقية ولم ثبت ذلك فلا ثبت الحكم وهو المطلوب **ف** ويكفي
 المثل لا يجاوز به اسمي الجار والمجرور اعني به في محل الرفع على انه قائم
 مقام الفاعل للفعل المجزول اعني بجاء وزو هو اي الجار والمجرور ومفعول الاقل
 في الاصل ومفعول اشئ وهو قوله اسمي باقي على مفعوليه كما كان والاصل
 فيه اي في عدم تجاوزه المثل عن المسمى ان الاجابة ان في عدم
 التسمية او لجهالة المسمى بجاء بالغا بلغة والآي وان لم تعد
 بهما بل غيرهما من الشروط المفيدة او غيرهما لا يجاوز المسمى بل يتوقف
 ان جاوزا وسواءه واللفظ هنا ليس من تنكير الجاهلين فلا يجاوز
 اسمي **ف** القول العلم شرط الواقف كقول الشيخ ان في قيل

اي في المفهوم والدلالة وفي جواب العمل بمضمونه فلا وجه لما طعن به
 بعض الجاهل من ان هذا شبهة شنيعة وقوله قطع انتهى حصول كلامه بعد
ف سواء كان نصه في الوقت نقض او طاهر انتهى ان اي سواء
 خرج بذلك شرط بطريق النقص وهو ما اردوا وضوحا على الظاهر بحيث
 من التكلم لا في نفس الصفة او بطريق الظاهر وهو ما ظهر المراد به للامع
 بصفته فالمراد بالنقص الاول معناه النقص وهو النقص بالشيء مطلقا وبما
 وبالنقص الثاني معناه الاصطلاح وهو ما ذكرناه فقله نقض ليس بفعل مطلق
 لقوله نقضه بدليل عطف قوله او طاهر اعلى بل كلاهما اي نقضا وطاهرا فيميز
 ان قوله نقضه مكانه قال سواء كان ذلك الشرط مقترنا في الوقت بطريق
 النقص او بطريق الظاهر عند **ف** الساقية اذا اخلط حمامة للملك بغير
 المملوك في هكذا وقعت العبارة في النسخ وكان الظاهر ان يقول للملك
 المملوك بالالف اللام انتهى قول كانه يريد ان مملوكية تضاف الى الف
 فالتوصيف بالمملوكية بعد ما حشو عبد الله وفيه ان الاضافة لا تفيد المملوكية
 قطعاً لجواز ان يكون له لادني ملائمة حسن المقتضى **ف** عبد الله لو كان مراد
 المقصود ان الاضافة لا تفيد مملوكية قطعاً لحال الصواب ان يقول في نقض
 اش الى جواز ما ارادة او في الملازمة مع كونه خلاف الظاهر المتبادر لكنه
 الاصل فيها الاختصاص بحقيقة الذي هو الملك **ف** ولا بأس بشرح الجواز
 الدلال الذي بعد الجواز فباخذ منه كل الف عشرة في وجه توهم عدم الجواز
 ان فيه مظنة ان يكون من باب قفيرة الصحان حيث كانت الاجرة جزءاً
 مما يعمل فيه الاجير وليس من هذا القبيل حقيقة لان الدلال لم يعتقد على ان
 باخذ الاجرة من الجوازات التي بعد ما بل عذما او لا بلا نقض الاجارة ثم
 اخذ اجرة من تلك الجوازات ولا ضرر فيه حتى قالوا ان الصحان لو عقد
 الاجارة على ان تكون الاجرة الدقيق المطلق بلا اضافة الى البيرة لم يطل

ثم اخذنا من الدين الحق لا تفد الاجارة ولا يكون الاجارة حراما عندنا
بانه لو استاجر دارا كل شهر كذا فانه لا يبيع الا في شهر الا قول فقط
لكن لو مضي يوم واحد من الشهر الثاني فلا يبيع بغير العقد **عبد بن عبد الله**
وقالوا لو قال ضمنت لك نفقة كل شهر في مثل الاجارة نفقة صحتها في
شهر واحد فقط **قوله** لان الشهادة واحدة في بيع الشهادة الواحدة
لا تقبل التجربة **عبد بن عبد الله** ويحتمل ان ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كانا قليلا
يحصون انتهى في قولنا في ان يشترط ان عدم جواز تلك الشهادة في كل الوقف
عليهم مجهولة لا لزوم تجزئ الشهادة الواحدة فلا تكفي هذه المسئلة ما نحن
بصدده **عبد بن عبد الله** من اشكل على هذه القاعدة من جاء ويذكر في ما يجر
شخصا بعد الاحرام الى اي بعد التحريم وليس قوله بعد الاحرام طرعا كقوله كبر
لاستلزامه في صلوة الى بل طرف الشخص المحرم وبلا حطة وصف كونه
محروما اي بغير شخص حال كونه احراره بعد التحريم قيل ويمكن ان يقال هذا
لم يفتوت على نفسه شيئا بل احرازه الصف الاول باجراره فيه ثم لو اب
مساعدته لمار انتهى **عبد بن عبد الله** **قوله الرابع** الذي تابع في البيع
من شيئا ما يبيع له ايضا ثم عا بدخوله واندر ارجح تحت العقد الوارد على المتبع
من غير ذكر ان يبيع صريحا كالشرب والطريق بالنسبة الى الارض والحل بالنسبة
الى الامة فيبذل الخبر ولا يخلو الخبر انه لا بد في الحل لا يجازي في التعارض انتهى
والا تخالف الخارج اما بشرط الاول فليلا يلزم حمل الشئ على نفسه واقا بشرط
الثاني فليلا يلزم على مبانیه فلما فست الكلام بما ذكرت ان رفع ما يتوهم فيه
من فقد الشرط الاول من ذنوب الشراطين **عبد بن عبد الله** ما خرج منها لو سقط
الجودة في قولنا هذا معنى ما قالوا في الفداوى والشروع ببيع التجرد بدون
حق **عبد بن عبد الله** ومنها الكفيل لو ابراه الطالب مع ان الرهن والكفيل باعنا
للدين وهو باق في الصور الخارجية من المسئلة ايضا ان الكفيل

لو ابراه الطالب مع ان الرهن مع ان الكفالة والرهن باعنا للدين حيث
وضعا التوثيق وشرا لا حكمه والحال ان نفس الدين غير ساقط
في هذه الصورة فقوله الطالب من نوع على العاقلية لا يبرأ وانما قدم عليه
مفعوله وهو الضمير البارز لفروقة اتصال الضمير قبل كذا وقعت العبارة في البيع
وكان الظاهر ان يقال مع ان الرهن والكفالة باعنا للدين انتهى **قوله** لا ياتي
بالرئي اليست لانهما باعنا للوقوف وقد سقط في اي الرئي اليست باعنا
للووقف والحال ان الوقوف قد سقط بفوات الحج والمراد بالرئي ربي الحار والبيت
البيوتة في الذي **عبد بن عبد الله** وما خرج منها الاخرس يلزم تحريك اللام في بكثرة
الافتتاح والبيوتة على المعنى في ان المتبع في ما بين الصورتين بكثرة الافتتاح
والبيوتة باللفظ والحال انها قد سقطا مع انه لم يسقط البيع الذي هو
تحريك اللام في الصورتين والاخرس على وزن احرصقة مشبهة لا اسم فاعل
لعدم اشتقاقه من العيوب الظاهرة وترجمته بالفارسية كقوله **عبد بن عبد الله** ومنها
اجراء الموسيقى على رأس الاقرب في اي في الصور الخارجية ايضا من هذه القاعدة اجراء
الموسى على رأس الاقرب والمراد بالاجراء الاجراء عليه حين التحلل من الاحرام
والاقرب بالفارسية هسانة سر والموسى بضم الميم وسكون الواو وكسر السين حربة
بالفارسية شنة بضم السين وسكون الاء وفتح الراء والمراد آلة الحلق وانما
حكموا بخروج هذه الصور من القاعدة لان المتبع فيها هو الحلق سقط لفروقة
عدم التحلل وهو شرط الرأس مع انه لم يسقط فيها البيع الذي هو اجراء الموسيقى
على الرأس وقوله انه واجب على المحمرا في الفل شروح المعبر حيث عدوه فيها
من قبيل سني الحج لانه واجب ان يحل على كونه محمرا راعده لا مطلقا فالهم
عبد بن عبد الله ويقرب من ذلك سقط الفرع اذا سقط الاصل في كان القاعدة
الاكواعية والثانية خاصة ولهذا اعتبر الفرت المبني عن التعارض **عبد بن عبد الله**
لزم الكفيل اذا ادعا ما زيد دون الاصل في لان هذا القول منه يتضمن شيئين

الاول الاخبار بكفالة نفسه وانما الاخبار بحق الرجوع على زيد بعد ما ضمن
 المكفول به فالاول اقرار فيؤاخذ به واما الثاني فدعوى بجرعة فلا تسامح به
 البينة فلا بد وان يقول في وضع المسألة وانا ضامن به بعد ما كنت كفيلًا
 بامره لان بجره وكفالة لا تقتضي الرجوع على المكفول عنه بعد ضمان المكفول به
 فلا بد من ضم هذه القيمة الى هذه الصورة حتى تندرج في صورة الدعوى واما
 قيد جواز هذا الاقرار بدعوى المكفول له لانه لو كذب في هذه الاقرار لا يؤخذ
 به **القرعة** ومنها لو ادعى الزوج الخلع الى ان هذا الكلام منه ايضا
 يتضمن شيئين الاول الاقرار ببانته زوجته والثاني دعوى التزامها بالمال في
 مقابلها فيصدق في الاول ويؤاخذ به كونه الاقرار الى ان كونه دعوى
 المال على غيره فلا بد من البينة **عبد الله** يقتصر في التوابع مالا يقتصر في غيره
 في الغيب المجردة والعامة لا تقتصر على الجواز على ان الفعل ينسب للمفول
 اي يجوز في التوابع مالا يجوز في غيره فما وقع في بعض النسخ من قول يقتصر
 في التوابع مالا يقتصر في غيره بالفاء في فاء فعل والقاف في عين فعله
 منه لاقتفاء فما لا يخفى اصلا كما لا يخفى على من له ادنى دراية حسن الفقه **قوله**
 اقول هذا يصحح صحيح لا شك في صحته وقد ذكر المصنف ما يذكره غيره من فروعها
 الفقهاء وحقق البحث ولكن لم يفرغ على هذه القاعدة مسألة نحو
 من فروعهما على ما هو دأبه في بعض قواعد هذا الكتاب ومنها انما اكره عدة
 امثلة من فروعهما النخوية منها قولهم في باب المأوى يارزيد والحارث فان حرف
 النداء لو سيطر على الحارث او لا وبالذات اي غير ان يجعل المعرف بغير
 للمجد عنه لم يخبر بهذا الكلام اعني بالحارث لوجوب توسط اي مع فاء البينة
 بين حروف النداء والمنادي في صورة كون المنادي معروفا باللام ومنها
 قولهم في باب ما اتى لغير الجنس لرجل وزيد البناء على الفتح في زيد فان
 كلمة لا كودخلت عليه على سبيل الاصل والاستقلال لا يجوز فيه البناء

على الفتح

على الفتح لان اسم لا به ولو كانت معرفة وجبت الرفع والتكرير كما بين في علم
 النحو ومنها قولهم في باب الحفظ ايضا رب ثاة وتخطها فانه لو سيطرت
 كلمة رب على لفظ اسخنها بالاستقلال قبل رب سخطها لم يكن هذه التركيب
 صحيحا لوجوب التثنية في مدخل رب ونظاير هذه المذكورة اكثر من ان تحصى **عبد**
قوله وفريق يقتصر في الشيء ضمنا مالا يقتصر قصدا في اقول وما فرغ على الاصل
 ما ذكر في الخلاصة من ان الشهود شهدوا على حادثة فطعن الخصم بانهم عبيد
 فلان العايب فاقام الشهود في غيبة المولى على انه اعقدهم بقبل هذه الشراة
 ونبت حريتهم حتى لو حفر المولى وانكر اعاقبهم لا يلتفت الى انكاره ولا يكفلون
 اعادة البينة بحضرة مع انهم لو ادعوا الحرية او لا وبالذات في غيبة مولاهم
 من غير ان يسموا في ضمن حادثة لا تسامح دعواهم ولا يتبهم **عبد الله** لو كان
 عدلا ففحق يغفل عند بعض الشايع الى وجه الفرق على ما ذكر في بعض كتب
 المطوعة ان الامام في الصورة الاولى قد علم مع العلم بفسقه فجاز لان تقليد
 الفاسق جائز عند وفي الصورة الثانية قلعه على اعتقاد العدالة والصلاح
 فكانت العدالة مشروطة فاذا انتفت العدالة انتفت الولاية لان
 الشيء يتبني بانتها وشرط **عبد الله** تعرف الامام على الرعية منوط بالحجة
 الى اي متعلق بها وادبر عليها بحيث ان وجدت جاز والافلا **عبد الله** قال
 عمر رضي الله عنه اني انزلت من مال الله بمنزلة ولي اليتيم الى انما قال انزلت
 نفسي ولم يقل انزلتني لان جعل الضميرين اعني ضمير الفاعل والمفعول
 لشيء واحد من خصائص افعال القلوب كالنقل والاعاء **عبد الله**
 وبعث عثمان بن حنيف على من حقه الارضين ترجمته بالفارسية بجمود
 فترجمه من الارضين بجمود زمينها وهذا الجمع اعني الجمع بالواو والنون
 واراد على خلاف القياس في غير ذوى العقول **عبد الله** فلو مضت
 اهل السوابق والقدم والفضل بفضلهم في اقول احل كلمة لوها للترجي

كما في قول الخاتم الطائي لو ذات سوار الطنقي فان قلت بالاجتزاء من
 لشرط على ان جاز ما عذوف ويؤمن تقدير الكلام فلو فصلت اهل السنة
 والقدم بغيرهم لكان احسن وافضل قلت هذا مع كونه مؤدبا الى
 تحالف الخلف يفتي الاساتيد بحيث تشرب العبارة عن ذلك النقيض
 بانواع صدور الامر المحجج من هو معدن الحسن ومنع الكارم بغير كلمة
 لو شرط عبد **قوله** وقال لا اجعل من قاتل رسول الله من قاتل
 معه في بعث لا اجعل منهم من قاتل رسول الله من قاتل الكفار مع
 النبي عوم معناه **قوله** وفرض لمن كان اسلامه بعد اسلام ابيه
 دون ذلك المفعول له لقوله فرض والاشارة راجعة الى قوله اربعة
 آلاف والبعث وفرض لمن كان اسلامه بعد غزوة بدر او في اربعة
 آلاف عبد **قوله** وان كان غنيا ضمن السلطان العشرة للفقراء من بيت
 المال الخارج لبيت المال الصدقة انتهى في معنى ضمن السلطان العشرة من بيت
 المال الذي وضع فيه يخرج لبيت المال الذي توضع فيه الصدقة هذا حكم العشر
 واما خارج الاراضي الميراثية المسماة بارض المكة اذا وهدب السلطان
 لشرفها يجوز بشرط كون المروك له من المالكين الذين يذوقون
 الاعداء من بيعة الاسلام او ممن يعيرون نفعا الى العامة كالقضاة
 والفتى والدعوى كما ذكر في مجمع الفتاوى المستحق للمجموع القسرية
قوله غير ان الامام ان منع السحق فذلك مرتين في قضية واحدة هي
 ولا يذهب عليك ان المراد بمنع السحق منع فعل السحق وهو انما يفتق
 باقائه غير المستحق معانه فكان حراما ان المستحق من مروة اقامه الغيرة
 مقامه من حيث عند فالواقع الحكم ان يواظب على اعطاء العلماء والفقهاء
 واما المواظمة بسبب البشارة للسبب ومرة بغيره ترتب السبب على ذلك
 السبب بغير معقول جدا تدبر **قوله** ولهذا امر حوا بان الحارط القائل اكل

الى الطريق الى اي ويكون فعل العاصي مقيدا بالمصلحة لا بغيره اراء الفاضل
 عن حق الهدم لعدم الصلوة في جواز هذا البراء وكذا الحال في التاجيل عبد
قوله اوزوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم في اي مدة استطاعتم
 على الشرع ان تكون كرامة ما مصدرية والمصدرية فيفيد الباقية في الامر
 بالستر لان الشهود موصوفة بالاستطاعة على الشرع في جميع الاحيان والازمان
 لانهم مختارون في اداء الشهادة غير مجبورين عليه فاني قلت كونهم مختارين
 في اداء الشهادة انما يفهم من هذا الحديث اذ لولا كمال المجبورين عليه في اداء
 على وجوب اداها في سائر الحقوق الشرعية قلت فهم جواز الستة من قوله عوم
 اوزوا الحدود فلما تمكنهم على ستمه اكد بقوله ما استطعتم كما ذكرنا وكون الامر
 لا للوجوب ثابت بالاجماع **قوله** فان الامام لان يخطئ في العفو فيه
 من ان يخطئ في العفو فيه في الامم لان يخطئ في الامم الداخل على ان ويخطئ خطأ
 الامم في اداها بناء على عدم شهادته الشهود والافاقا منها واجبة بعد شهادته
 الشهود عبد **قوله** ولا تفتح الكفالة في الحدود في اقول الصواب الموافق سائر
 الكتب الفقهاء ان يقال ولا يجبر على اعطاء الكفيل في الحدود لان الجاني لو تحت
 به انفسه جاز وكيف لا والفائدة المطلوبة منها هي الطالبة وهي متحققة في
 والله اعلم بالصواب عبد **قوله** ومن بيت ما ذوق في دخوله الى بيت صاحب
 الغياقة والحمام والسجود وخانقاه المشايخ للصوفية وغيره من الزاوية
 والخوانق والحانات ان سرق منها نهارا لان الحانات والخوانق
 ما ذوق في دخولها نهارا لا ليلا عبد **قوله** ويرقط القطع بدعواه كون
 المسروق ملكه وان لم يثبت في اقول فيه ان هذا الكلام ليس مجمع عليه بل
 قول بعض الائمة وعبارة المصنف مشقة كونه مجعنا عليه عبد **قوله** في وجوب
 الدية والاصح عدمه في اقول بل لا محالة وجوبه كما صرح به بعض كتب الفقه
 بخلاف ما اذا قال قطع يدك فقطعها حيث لا تحجب الدية والفرق ان قطع اليد

فلما يكون فيه فائق كدفع الأكله بخلاف قبل النفس فانه لا فائق فيه أصلا
عبد قيس واما القدية فهل تسقطها لم أره الآن في الفيم المستقر في سقط
 راجع الى الشهرة والبارز في القدية اي فهل تسقط الشهرة القدية عبد
قيس كونه دليلا على سبق عقد في اي لكونه صيرة المرأة في بيته والذوق
 عليها دليلا على الفيم في كونه راجع الى احد الشين المذكورين بكلمة عبد
قيس وبما في اصل العادة لم لا يدخل تحت حد الزوجة في معنى ان
 لم ينشئ الزوجة في اصل العادة يلزم تحلف هذه القاعدة بالزوجة
 ويحصل الفتور في كليتها بورد والنقض عليها ببعض المواد **قيس** واذا افتقر
 تعبيرا جبايات كونه اعضاء متبانية في قوله جبايات منصوب على انه
 مفعول تعبيرا والفايم مقام فاعله في مستقره راجع الى الجبايات فالغيب
 الجبايات جبايات لا جنابة واحدة والحصول التحريم ان الاعتبار بتعدى
 الى المفعولين واللفظ تعبيرا من بني للمفعول والمفعول الاول فاييم مقام فاعله
 ومفعوله الثاني وهو قوله جبايات باق على مفعولية ومنصوب لفظا بالكثرة
 لان حالة النصب في جمع المؤنث تامة كماله الجبر على كسب غير المتفرق **عبد قيس**
 وصور ما ستة عشر اى صور الجبايات بالقطع او لا والفتل ما بالصور
 المستثناة فافهم ثم اعلم ان المصنف قد ساء في الصورة الثالثة اعني قوله
 او احدها مائة والآخر خطأ وكان الواجب عليه فيها ان يقول وهي تقسم
 الى قسمين الاول ان يكون الاول خطأ والثاني عدا وكذا ان يكون عدا
 والثاني خطأ وحتى يأتى له التفصيل بانفت مهابية الى اثني عشر صورة
 حاصل في مبرر ستة كما لا يخفى على الناظر لما في عبارته والله اعلم عبد
قيس والمزى سواء كان الواطئ صاحب العفة الا او غيره في معنى اذا وطلعت
 العفة قبل الحيفة الاولى فالذي تراه من الحيف الثالث بعدة تحت من الاولى
 والثانية جميعا فتم بها عدها بعد ذلك ولو وطلعت بعد الحيفة الاولى فالذي

تراه بعده

تراه بعده من الحيفتين تحت بان منها جميعا فاذا رأت بعدها حيفة واحدة
 تتم الثانية ايضا ولو وطلعت بعد ما رأت حيفتين فالذي تراه بعد ذلك
 من الحيفة الواحدة تحت بان الاولى فتم العدة الاولى ومن الثانية ايضا
 فتم هي ايضا فاذا رأت بعدها حيفتين **عبد قيس** فالاول لامراته
 المعروف بها هذه بنتي لم تحرم بذلك ابدان في اي مثال فعزز الحقيقة ويجاز
 هذه الصورة اما فعزز الحقيقة فيها فظاهر كونهها معروف الاب وثابت
 النسب من الغير واما وجه تعذر ارادة مجاز وهو ارادة اللازم الذي هو
 حرمة الطلاق فلانها ليست بلازمة الولاد ويعني ان حرمة الطلاق ليست
 من لوازم قرابة الولادة لانها تقتضي سبق صحة النكاح بل اللازم لها حرمة النكاح
 على التام من الاصل كما است رالية المصنف بقوله لم تحرم بذلك ابدان في وتغذر
 ارادته لما ذكرنا فلما لم يكن اراده معناه تحقيقا والمجازي معا الغني هذا الكلام
 ولم يترتب عليه حكم من الامكام الشرعية فهذا هو المراد بالجمال الكلام وعندنا
عبد قيس فقال الزوج او وقعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى
 شيء لان الزيادة غير ثابتة في الاولى فلما لم يكن ثابتا في محل لا يمكن اثباته
 في محل آخر لان الاثبات فرع الثبوت ولا يكون هذا كالتطبيق قصدا
 لانه لم يوقع الطلاق مطلقا بل وقع الزيادة التي حكم الشرع بطلانها فافقت
عبد قيس الا انه بشكل بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه في وانما زاد
 لفظ عليه لانه لم يزد ما فترتب عليهم ان الرجل ليس ممن تسلب عنه صفة
 الطلاق مطلقا لانه لا يتصف به بمعنى الكون مطلقا يتعمل في كلامه
 الغيبين فراد ما وقع له هذا لوهم ثم اقول لا يخفى انه لا وجه لذلك في كماله
 هذه الصورة بعيد ما قال بخلاف اذا كان المضموم ادبيا فانه صالح في الجملة
 لان معناه ان نوع الادبي ما يوصف بالطلاق وان كان ذلك المضموم
 بشخصه عما لا يوصف به **عبد قيس** وقد يقال ان الطلاق لازمه الوصل

وهي مشتركة بينهما في اي ازاله الوصل مشتركة بينهما واعل القائل به اراده
بالازالة اثرها الذي هو الزوال لان المشترك بينهما زوال الوصل لا ازالتهما
لاختصاصهما بالزوج فلو قال ان الطلاق لزوم الوصل في مكان قوله لا ازاله
الوصل كان ظاهرا في اعادة المراد لان الازالة في هذا الكلام غير مجابة على
ظاهر ما اقدم ملائمتها لقوله وهي مشتركة بينهما فيلزم تركيبا كالمركب
الاول حرف الازالة غير ظاهر ما والتا جعل اللام فيها لغرض لاصد للوضع
المقدر في نظم الكلام فبعد ذلك يرجع معنى الكلام الى ان يقال ان الطلاق
موضوع لزوال الوصل وهو مشترك بينهما ولحق مراد القائل ان الطلاق
وان كان مما لا يتصف به الرجل والمرأة بحسب معناه الحقيقي لكنه ما يفيد
به كلاما بحسب معناه المجازي لان غاية الطلاق وما هو الغرض منه هو زوال
ملك النكاح وهو مشترك بينهما فيجوز استعمال الطلاق في هذا المعنى بالنظر
الى كل واحد منهما فيقع قوله انا طالق منك انا ازال النكاح منك بهذا المعنى
لما كان هذا القول غير مرفوع عنده بشار الى بكلمة التريض فاعل **عبد الله** وبها
يكره الاستعارة عند استحقاق الحكم في المراد بالاستعارة هنا معناه التوهم
دون مصلح ارباب العاني والبيان فتعم الاستعارة الاصطلاحية ويجاز
المرسل ثم اعلم ان في تفسير هذه المجاز عن الحقيقة عند الامام الاعظم صاحب
وان كان فيه نوع غموض على ما حققه الامام الحجة في التوضيح الا ان ما
استقر عليه الرى هو ان المراد بخلفيته المجاز عن الحقيقة عند صحة التركيب
والاعراب وعندهما امكان تحقق المعنى وعدم استحالة فان اردت
زيادة التفصيل راجع كتب الاصول **عبد الله** واولاده اذا آل اليهم
لاستحقاق كل واحد منهم من اهل الوقف في قوله اولاده مبتدأ واذا
في قوله اذا طرفته لا شرطية وقوله كل واحد مبتدأ بان وقوله من اهل
الوقف خبر مبتدأ الثاني وهو مع خبر خبر المبتدأ الاول فحصول المعنى واولاد

عمود وقت

عمود وقت رجوع الاستحقاق اليهم كل واحد منهم من اهل الوقف
عبد الله ولا يقال في كل واحد من اهل الوقف عليه بخصوصه في العلم ان
شرط العموم والخصوص ضرورة ان يكون بينهما افتراق في مادتين واتحاد
في مادة واحدة فاشارة ما قل افتراقهما اولا بقوله فعمود ووقوف عليه
في حياة زيد الى وثانيا بقوله واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق كل
واحد منهم من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد منهم انه موقوف عليه في
فيتين مادة الافتراق صريحا وامادة الاجتماع فلم يشهد صريحا بل اشار
اليها في ضمن بيان وقت الافتراق حيث قال في الاول وليس من اهل
الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه في وفي الثانية لانه لم يعينه الوقف
لا يفيد هذا الكلام ان مادة الاجتماع اهل الوقف والموقوف عليه
من قصده الواقف بعينه وسماه وكان مستحقا للوقف في الحال فصار
زيد مادة اجتماعهما في هذه الصيغة فيقال للموقوف عليه لانه معين فعمود
الواقف بعينه وسماه واهل الواقف ايضا لكونه مستحقا للوقف في الحال
وبما قررت ظهر بطلان ما قيل ان زيدا من اهل الوقف كما انه موقوف عليه
فيئنه عموم وخصوص مطلقا لا من وجه انتهى **عبد الله** قال من قبل ان
ناسخ للاول في معنى جواز الاستبدال في جهة ان آخر الكلام وهو قوله على
ان افلان بيع ذلك ناسخ لاوله وهو قوله للرباع ولا يوجب قوله ولو
كان على ذلك في معنى اذا قال اولا على ان افلان بيع ثم قال للرباع و
ولا يوجب ناسخ البيع والمنة بعين هذه العلم **عبد الله** ان لم يشترط
استقال نصيب مات لولده في الجملة الشرطية فيه في محل الرفع على الخبر في معنى
والمراد من نجب الحقيقة العليا السفلية جبرها فيما لم يشترط فيه انتقال نصيب
من مات لولده فاذا اشترط ذلك الشرط فلا تجب العليا السفلية **عبد**
عبد الله الخراج بالضمان في اقول ويتعاكس بالعكس المستوي قوله عم

الغرم بالغرم لانه بعينه في قوة قوله الضمان بالخراج ومن الغرم ما صدر
 من بعض شخصي صدر الشريعة قال وفي معناه الغرم بالغرم **عبد الله** فاقام
 عنده ما شاء ان يقيم في كاتبة ما في ما شاء ومصدره والمصدر حتى
 كما انك حقوق النجم والمغنى فاقام عنده مدة مثبته امتد الاقامة عنده
 والاقامة المفروقة من اقام بمعنى الصيرورة مقبها والتي دل عليه قوله
 ان يقيم بمعنى التفسير مقبها كما لا يخفى على من له ادنى شهر باحوال الكركب
 تدبر **عبد الله** فاقام الى النجم يوم في اي حاصم المشتري البائع را فقامه
 الى النجم يوم فتعدية المصونة بالي تفضيحه معنى المرافقة **عبد الله** فقال الرجل
 يا رسول الله قد استعمل غلامي في اي قبل الاطلاع على حبيب لان مقصود
 البائع طلب اجرة الخدمة من المشتري لا اداء ما في الرد فما يدل على
 الاستبقاء في الملك لهذا اجاب النبي يوم قوله طرأ بالضم والقصور
 ان الغلام لو ملك في مفع الاستعمال كان بالكا في ملكه ولم يكن مستحقا
 للرجوع عليك شي فنفقة الاستعمال مقابلته لذلك الضر فلا تستحق
 الرجوع عليه بشي **عبد الله** على عيب ذلك البائع في في حق الصالح
 التذليس كما ان البائع عيب السلعة في المشتري **عبد الله** لا يجوز نقل
 بالمعنى في معنى لا يجوز نقل الكلام الجامع بما هو مطمئن بكونه مقصودا منه
 كان يقال بدل الخراج بالضم ان النفقة بازا والمقرة لكونه معجزة الاتفي
 عبارة سائر الشدة عما هو المقصود منه على التام **عبد الله** كانت الزوايد
 قبل القبض في اي زوايد البيع قبل قبض المشتري آياه فالضمير في قوله كونه
 عابدا في البيع اي كونه البيع في ضمان البائع قبل قبض المشتري آياه والراد
 بالضم ان يكون ما لكا على ملكه اذا ملك وان لا يقد على طلب الثمن من
 المشتري لا البيع اذا ملك قبل التبريم الى المشتري سقط الثمن غرضه
 المشتري **عبد الله** لان ضمانه اشتد من ضمان غيره لانه للعصوب

مضمون

مضمون بالضم ان الحقيقي بخلاف البيع قبل القبض لان اطلاق المضمون
 عليه مجاز لان معنى رد مثل الراك في المثليات ورد قيمته في الثغيات
 وذلك لما تحقق في الغصوب الراك في السروق النكاحي دون البيع
 الراك قبل التبريم في المشتري لانه لا يلزم على البائع رد المثل في القيمة لم يخط
 الثمن عن فقه المشتري **عبد الله** ولا خلاف في ان العاصب لا يملك الغصوب
 بل اذا املكها في قول يتي على هذا ما ذكر في خلاصة من انه اذا دخل طوع
 الغير فيه بلا رضاه ما ملكه وابلعه يكون ادخاله حراما وابلعه حلالا **عبد الله**
 وسكت الاول في مطالبة الثمن ليس برضى وان طال في قول يتي ان يقيد
 بقوله ما لم تد منه لانها لو دلت بطل حق المطالبة بالثمن في مخرج به في الفصل
عبد الله الثانية سكوتها اذا بلغت بكرا في اعتبار هذه الحالة حال ابتداء النكاح
 فانها اذا استمرت للنكاح في حال البين فسكت يكون سكوتها بمنزلة الاذن
 الصريح فكذلك اذا زوجت صبية وكان المزوج غير الاب وجدهم الاطباء والعصا
 فبلغت وسكت يكون سكوتها بمنزلة الرضا في النكاح وليسقط خيار بلوغها
عبد الله الحادي عشر سكوت احد المتبايعين في بيع الكهنة في الكهنة ان يتواضع
 انسان في الطاهر على خويج ودية واجارة وغيره بالعرض في الاغراض على ان لا يكون
 ذلك العقد عقدا صحيحا في الحقيقة ونفس الامر وهذا العقد باطل **عبد الله** اي
 قال صاحبه قد بدا لي ان اجعله بيعا صحيحا اقول قوله ان اجعله ليس في علل
 لبدا ولا بدل من فاعله لانه قد طرح في بعض المحاشي لكافية بوجوب ضمرا فاعله
 ولم يتي وجه اضطرار النكاح الى القول بوجوب ضمرا فاعله وقد طلع على ذلك
 في بيان الاضطراب الحكم بذلك وجه وهو انه ترك رخص في جمع موارد استعماله
 كلمة مصدره بان بحيث لا تنفك عنه اصلا فلو جعلت منك الكلمة فاعلا له
 لازم محذوران اما كون الشكوك فاعلا للفعل الذي يتفنى معنى المهر على
 تقدير كونها تفسيرية فلهذه الفروقة حكمها بوجوب ضمرا فاعله وهو لفظي

مضافا الى ما في نسخة
 وانما كانت هذه الاية ولا تبيها ما في نسخة
 انما كانت هذه الاية ولا تبيها ما في نسخة
 انما كانت هذه الاية ولا تبيها ما في نسخة

ايها ذكرت كلمة بذا ثم المصدر بان لا يجوز كونه بدلًا عن الفاعل لا سيما
 عود الخد والاول بان على كون المبدل منه في حكم اللفظ فيجعل نفسه
 للفاعل لانه وان كان مجزوعا ومتبعضا بحسب الوجود والحق كونه مكوّن كجب
 الحاصل مثلا لو قال المصنف للسفر بذا الى رأى باطها راعا على وذكره مرثيا بقيد التركيب
 حدوث اصل الرأى مع كونه مجزوعا متبعضا مع الابرهام في نوعه لان له انواعا
 لم يفرق بعداياتا اراد منها قلنا قال ان ارجع نوعي نوع الرأى وارتفع الابرهام
 والجمال هذا ما سمع به خاطري الفاتر وحين عرضت هذا الوجه على بعض معاصري
 الذين كانوا في بعض المجالس التي جرت فيها المذاكرة العلمية استحسنوا
 اهل المجلس لم يرضوا واحدا منهم ومع ذلك لم يجدوها معقولا غير معقول
 لرد كلامي هذا فغير ان يقول ليس الوجه بذلك قطع افقه دابر العائدين الكبار
 ودفنهم من مبر عبد الله الحادي والعشرون سكوت المولى عند ولادة اقم ولد
 اقرار به اعلم ان الفرائض تقسم الى ثلثة اقسام قوي ومتوسط وضعيف الاول
 فرائض النكاح فان ثبوت نسب المولود منه ولا يحتاج الى الدعوة ولا يتحقق
 النفي ما لم يقع اللعان قبل الاقرار به والفرائض المتوسطة فرائض اقم الولد فثبت
 نسب له ولا يحتاج الى الدعوة ولكن يتحقق النفي والفرائض الضعيفة
 الاقم فثبت نسب له ما يحتاج الى الدعوة ولا يثبت بدونها عبد الله
 فينظر المقتضى في اي فاعل في حال المدعى فان كان مشهورا بالزور والتبليس فيجوز
 بقول من يخسر قنذولا فيفصح مشايخ بخارى عبد الله لوباع جارية وعليها
 وقرطان في القرطان بضم القاف سكوت الراشدة قوط الذي يبرح في كفاية
 بكوشوار عبد الله لا ابراه العشر مندوب افضل من انظاره الواجب ان
 قوله ابراه العشر قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وكذا اضافة الانظار الى
 الضمير المقصود ان ابراه الذين مديونة المعسر واسقاط الدين غرض منه
 اولى وافضل من التردد والانتظار الى وقت يبره مع ان الابراه مندوب

والانتظار الى وقت يسار واجب لقوله تعالى وان كان ذو حسرة فطقة الى اميرة
 عبد الله الرابعة امكرو جبرها مشايخا شرها لاجل انهما وريث في اقول ليس
 في هذه الصورة مستعجل على الشيء قبل اذ يبل فيها رصده وانتظارا وفيه فظ
 ادراج هذه الصورة في سلك الصور المستثناة عن القاعدة نظر فندبر عبد الله
 فان نعت قبل امتنع علمه في اصله في انتهى اقول من هو الفاعل ان اسم الفاعل المصدر
 والعفة المشبهة وغيره ما من شبه الفعل كل واحد منها عامل ضعيف ليس بعربي
 في العمل وانما يعمل بواسطة الميت بعينه بالفعل فلما يجوز تحليل الاجنبي بغيره وبين معوله
 فلو عمل اسم الفاعل بعد التوضيح لزم تحليل الاجنبي بغيره وبين معوله وهو النعت وانما
 فلما يكون الصفة اجنبية لاسم الفاعل لان المراد بالاجنبي ما ليس بمعول له وهذه
 كذلك فتكون اجنبية عبد الله ولهذا قالوا ان الفاعل لا يزوج اليتيم واليتيم لا
 اقول يجب ان يستثنى من هذه القاعدة حتى الصلح على الميت فان الولاية العامة
 فيه أقوى من الولاية الخاصة عبد الله ولو قال كافي كان كنه في الولاية اصطلاحا
 الفقهاء ما احتل المراد وغيره فلا بد في وقوع الطلاق والعتاق والظهار بالظهار
 من الولاية فلو قال انت كافي قال ردت بكونها كفيكة في الكرامة بصديق لان هذا
 اللفظ يحتمل التشبيه بها في الوجه فاش في الكلام قال الوسط وقال
 الى فرائض قط نفسه في هذه المسئلة في فروع القاعدة ايضا حتى اجتماعها بالباشرة
 وهو انما نفسه الى التبر والتبني هو صفة التبر حيث اجتماعا اضيف الحكم الى الباشرة
 دون السبب فيسقط القيمان عن الخافق هذا هو الاصل في اقول لا يخفى عليك
 ان في هذا الكلام لفظا وحسن ابراهام لانه يحتمل ان يراد منه ان الفاعل الضابط
 هو الاصل لان لفظ الاصل يطلق عليهما فيكون تذكير الضمير باعتبار الخبر وان يراد
 ان ما ذكر من الفرق بينهما قاعدة كلية تستثير كل واحدة منهما في الاخرى عبد
 الله في من الاشياء والنظاير كمن بظن رقة ودخول الماء من جانب
 وخروجها من جانب اخر فيعني اذا دخل الماء المستعمل في الكوز المتين ماء فطريق

في
 في
 في

نظيره ان نصب لهما من جانب واحد وشرح من جانب الآخر مقدار الماء
 الذي دخل فيه **عبد الله** فلا يترتب التحفيف في الماء بالتحفيف في هذا السبب
 انقطاع التقاطع لا يثبت كما هو المتبادر من اللفظ **عبد الله** فتوالى الغسل
 يقوم مقامه ثم اى مقام التحفيف **عبد الله** الدجاجة اذا اذجت فتشعرا
 واغلت في الماء قول وهذا ما يكثر وقوعه لاسيما في رساتيق ديارنا وفي
 قوله الا ان تحمل الهرة اليها شاة الى عدم جواز حمل الدجاجة الى الهرة
 كما في دروي **عبد الله** **كتاب المساواة** قوله افتداء الثالث بآدمي صلواته
 فاسد مطلقا وبالا على جميع مطلقا مثال الاول افتداء المتوفى بالتميم وافتداء
 القاري بالاتي والمقترض بالتفيل واللابس بالعارى والعاقد بالموثق وغير
 ذلك ومثل الثالث على جميع الصوة المذكورة بغير افتداء التيمم بالمتوفى والاتي
 بالعارى والتفيل بالمقترض والعارى باللابس والموثق بالعاقد ومثال الثالث
 افتداء القاري بالعارى واللابس باللابس والعارى بالعارى وهكذا الى ان
 تنهى الامثلة المذكورة **عبد الله** الا في ثلثة المستحاضة والفضالة ومختصة نخ
 وهذا الاقراط الثلاثة امام وقوعه على ان تكون خبر المتبادر له في وقت التقدير
 هي المستحاضة والفضالة او مجزأة على البدلية اما على ان تكون بدل الكل من
 الكل على ملاحظة الابدال بعد العطف او على ان تكون بدل البعض من الكل على
 ملاحظة العطف بعد الابدال والمراد منها بالفضالة التحفيف لكثرة الاعضاء والله
 فيها اما لتقليل الوصفية لا الاستيعابية كما في ذبيحة او على ان تكون موصوف
 مؤنث اى نفس خالصة كما في قوله تعالى لا تزروا زرة وزر اخرى لا تحمل نفس
 وازرة وزر نفس اخرى **عبد الله** المسبوق بقبضه اول صلوة في صلاة القراءة
 وافر ما في صلاة التشهد الى علم اورك ركعة واحدة من المغرب الى ان يفتحن
 بعد ما ركعتين وفصل بقعدة لانه لما قبض ركعة فكانه ركعتين بالنظر الى الله
 ويقرأ في كل واحد منهما الفاتحة وسورة لان ما قبضه كانه اول صلوة في صلاة

قسب

القراءة حتى لو ترك القراءة في احدتهما تنقض صلوة كذا في الدرر والجموع
 المسماة بعين الحكم وغيرهما **عبد الله** وعند وقوع حريق في الطريق بين المصلي
 على وزن وجيف من مصادر التلا في لانه اوزان الفاعل والمفعول كما لا يخفى
عبد الله الا اذا احدث الامم القعود في فعل الترفيع ان خروج المصلي
 من الصلوة بفعل فرض عند الامم وموجود في حق الامم دون المقتضى في هذه
 الصوة فكان ينبغي ان يقول عند الرجوع **عبد الله** الا في مسئلة اخرى
 قارى باقني لان الامم متبوع واما موم تابع فلو فست صلوة الامم بسبب
 صلوة المأموم لزم قلب المشرع وحكم الموضوع والسر في الصوة المشبهة
 ان القراءة لا بد منها في الصلوة حقيقة او حكما بقاء افتداء القاري بالاتي فأت
 القراءة حقيقة وحكم افتد صلواتها جميعا **عبد الله** من جمع بابل لا يزال
 ثواب الجماعة بغير من صلى بالجماعة التي هي اهل بيته لا يزال ثواب الجماعة في
 في المسجد **عبد الله** بشرابطها او ضمنه جاز ليح اي اجاز التصديق مقارنا
 بشرابط الاجازة وهي قيم الغاصب المصوب الدرهم المصعوبة او ضمنه
 المالك جاز التصديق لان ملك الغاصب المصوب يستند بسبب الضمان الى ما
 قبل التعدي الى ما قبل وقت التصديق متصفا بملك نفسه **عبد الله** **قوله**
قوله الزكوة وجبت بقدر ميتة فتسقط بملك المال بعد الحول وصدقة
 الفطرة وجبت بقدره ممكنة فلو اقتصر بعد يوم العيد لم تسقط في العلم ان القدرة
 على نوعين ميتة وهي سلامة الآلات والاسباب الموصلة الى المطلوب وممكنة
 وهي حكم يقدر بها على ايقاع المارد واجباده حسب ما اقتضت ارادة فهي تعار
 المطلوب في الوجود ففي بناء المسئلة عليها قلنا **عبد الله** ونحل الصدقة
 لمع له غلة مما لا تكفيه وحياله سنة في قوله وعياله منصوب عطفا على الضمير
 المتصل في التكفيه **عبد الله** **قوله** ورد الامم الحرسى بالحديث من صدقة
 كاهنا او منبها فقد كفر بما انزل على محمد في قوله من صدق الى فقد كفر بما انزل

س

س

على محمد بيان لفظ الحديث قبل ويمكن ان يقال القصد من التصديق هو
 في اخبارهم بالمعانيات وفي تأشيراته الانصاف العقلية لا فيما يعلم بالتجربة
 كما لا يام والشهور انتهى كلامه يريد ان هذا الحديث الشريف لا يشترط
 حجة على نفي الاعتقاد بقوله المختارين مطلقا بل فيما اخبروا عن المعانيات كقولهم حدث
 امرنا في السنة العاكة من القحط والغلا او الخصب والرخاء او عموم الامر والفرح
 وفي تأشيراته اوضاع السائر اى قرب بعضها من بعض وبعدها عن بعض
 كالحكم بوقوع امر معين وشئ مخصوص مستدلا لا من قرب المطارة من المشي
 او بعد المخرج عن الرضوخ غير ذلك فاما الاعتقاد على قولهم في كون ركن مضاعف مثلا
 يوم كذا فيجوز ان لا يكون فيه بئس لان ذلك ليس في الامور التي لا يمكن احاطة علمهم
 بها عادة بل هو من الامور التي يمكن الوقوف عليها بالتجربة **عبد الله** ويكتفى بغير
 اى عليه اربع لان الثلاثية غير مشروعة فيها الثانية والرابعة الاثاني
 ركعات **عبد الله** السابعة صدقة لفظية عن نفسه حيث هو يكتب
 الى اهل يعطونهم انفسهم حيث هم في اى يعطى السبعة صدقة الفطرة عن نفسه
 في مكان كان هو فيه ويكتب الى اهل ويا مروان يؤدوا عن انفسهم في مكان
 كانوا فيه فكان الاول ان يقول حيث هو فيه وحيث هم فيه باضافة الجمل لليلة
 يدرج التركيب في صورة التذات وركبها في قول التذات ما ترى حيث
 سهل طالما انتم فيض كالشهاب ساطعا فان قلت تعين القول باضافة
 حيث الى المفرد في قول التذات هو بمط كونه سهلا مجرورا وليس في عبارة الصر
 ما يلحق الحكم بتعين اضافة الى المفرد قلت بل فيها ما يلحق التعين القول به
 لان تقديره كان غير ممكن لعدم القرينة عليه وهي حرف شرط وكذا لا يمكن
 تقدير الطرف هو فيه للزوم الحذف بل دليل اقل **عبد الله** وهو باطل بقر
 ايام الشتاء في اي ظهور بطلانه من لباس باقصر ايام الشتاء فان تمام نصف
 اليوم الاطوار من الصيف فلما كان عمله في تمام اليوم الاقصر كافيا لذلك

عمله نصف النهار من الصيف يكون كافيا **عبد الله** **سنة** قوله الا ان
 يقول وكلت ان تهب الفضل من نفسك في الاستثناء في قوله الا ان قوله
 مفرغ اى يبقى فضل نفقة على ملك المنسوب عنده جميع الاحيان والازمان
 في زمان القول باقى وكلت ان تهب الفضل لنفسك فوجه التائب لنفسه
 بناء على هذه الوكالة فان الفضل حين يكون للتائب لا المنسوب عنه هذا ولكن
 بقوله فيه بحث وهو ان معنى الوكيل من يعمل غيره لا نفسه والتائب هنا
 عامل لنفسه لا غيره فان عدم فيه ركن الوكالة فينبغي ان لا يصح تملك التائب
 ذلك الفضل لنفسه فان قلت فليس صحة التملك مبنية على التعليق لا على التوكيل
 يعني ان الامر كانه قل ان فضل شئ من نفقتك فهو لك فحق التملك مبنية
 على هذا الاعلى التوكيل قلت لا يمكن بناء صحة التملك على ذلك ايضا لان تمام
 التملك لا يقبل التعليق كما تفت عليه فيما سجد **عبد الله** واذا اذكى
 انه حج وكذب به فانقول له انك على حج لا اذ اذن يدعى الخروج عن العرق وقوله
 الا اذا كان مديون البيت في الاول والاخير فيه ان يقول مديون الامر كما
 لا يخفى والسر في الصورة المستثناة انه ضمني بدعى قضاء الدين والبركة عنه
 فلا بد من اقامة البينة **عبد الله** ولا يقبل بنية العارث انه كان يوم النحر بالكوفة
 في ان هذه البينة قائمة على النفي بحسب المال لان حاصلها ترجع الى ان يقال انه
 لم يحج في هذه السنة وكان هذا مبنية على ان البينة غير مسبوقة مطلقا سواء كان
 محصورا او لا فثبت للصدية في الايمان من قوله لو قال ان لم يحج العام فحج
 حرقه بنحو الكوفة في قفص خلافة **عبد الله** **سنة** قوله الفرق
 ثلاثة عشر فرقة في الفرق بضم الفاء وفتح الراء جمع فرقة بكسر الفاء وسكون
 الراء وفتح الفاء قال في مختار الصحاح الفرق بكسر الفاء وسكون الراء
 اسم يجمع المفارقة واما بعضها فمضى اسم لفرق الكس انتهى والمقصود منها ان
 الموجبة للفرقة ثلثة عشر شيئا **عبد الله** وينقصان المهر فاقول تفصيل المرأة

سنة

سنة

اذا زوجت نفسها منه كغيرها من غيرها فليس من المثل ان يقول للولي ان
ان تكمل المهر او افسخ العقد فاذا لم يكمل الزوج المهر بعد ذلك المتكلمة فللولي ان
يفسخ العقد وانما قلنا اذا زوجت من كقولنا انها اذا زوجت نفسها فغير كقول
فللولي ان يفسخ العقد لعدم الكفاية لا نقصان المهر **عبد** **عبد** وبذلك احد الزوجين
صاحبه في قول كان الاول والموافق اجابة الوفاة ان يقول وبذلك الزوجية
الزوج لان انف في النكاح انما يتصور في هذه الصورة دون غيرها مع
ان هذه العبارة قوهم انف في النكاح بينهما في كانت الصورتين انتهى اقول
كانه يريد عبارة المصنف بوجهه بمران الانف في صورة ملك الزوج للزوج
وفي صورة ملك الزوج للزوجة مع ان حكم المذكور يختص الصورة الاولى ولا يوجد
في الثانية الا انه يمكن تخصيص العبارة بارادة الاول لانه يصدق ان يقال انف في
النكاح بينهما بملك احد الزوجين للاخر في صورة انف في النكاح بينهما بملك
الزوجة للزوج فلهذه النكتة قال الاول دون الصواب هذا ما اراده المقرض
لكن لا يخفى ما فيه من الخطا لانه لا وجه لغير العبارة غير طاهر بالاصح
لان هذا الحكم يتحقق في كلتا الصورتين لان الزوج اذا ملك الزوجة التي هي
الغير يفسخ النكاح بينهما بعبارة على عدم جواز اجتماع ملك المتعة مع ملك
اليقين فالعبارة جارية على عمومها والمستلزمة من حيث هي من النكاح كما ان
القائل من مير عليا الروم **عبد** **عبد** تزوج امرأة وخاف ان لا يعدها في
في القسم ثم اي اراد تزوج امرأة وخاف ان لا يعدها القسم ومن عدم العدالة
في رعاية حقوق الزوجية لم يجز له التزوج بقوله تزوج امرأة من قبل ذكر الشئ
وارادة منه **عبد** **عبد** واعاد الرضاع عليه المضاهرة فعندنا يقف و
ولا يفسخ في ثمرة الفسخ ان لا تنقضي مدة الطلاق وتبقى على ما كانت
عليه **عبد** **عبد** وان ابوه من الاسلام في واهل ان امرأة الرقي المحجونات او سلمت
يعرض الاسلام على وليه وان سلم فيها والا يفرق بينهما **عبد** **عبد** وفيما اذا ادعى

المولى قربانها بعد المدق فيها في قوله بعد المدق طرف لا ادعى وقوله فيها متعلق
القربان والضمير فيه راجع الى المدق في حصوله يقع اذا ادعى المولى بعد انقضاء مدة
الايلاء التي في المدق يقع قال بعد انقضاء المدق كنت قبست اليها في اثناء المدق
وخلاها فأكثرت المرأة فالقول في هذه الصورة للمرأة وانما قيد الدعوى بما بعد
المدق لانها لو كانت في المدق يكون القول له لانها لانه بملك انت في نفسها
فيملك الاخبار به وقوله بعد ذلك بعد مجلس ايضا طرف لا ادعى وقوله وفي
فيه حال من حال اختارت والضمير فيه راجع الى المجلس فمال يقع فيه اذا ادعى
العبد وبعد مجلس خيارا لانها اختارت نفسها حال كونها في مجلس الخيار فيكون
القول في هذه الصورة للزوج لان الاخبار بعد المجلس ليس بمفيد كما عرفت
فما سبق في الصورة الثانية نظر لانها صارت ثم افراد اصل الفسخ لانه لا يصور
المستثناة منها فادراجها في سلك الصور المستثناة سهو طاهر وخطا **عبد** **عبد**
عبد **عبد** قال للاربع المدخولات كل لم اجامعها تمكن المصلحة في كل
الامام في الدين فاختار في فيما واه فترك ب الطلاق بعد ما حرره من المصلحة
لانه جعل ترك جماع الواحد شرط لوقوع الطلاق على البواقي فوجب تعميم
الترك ففي النكاح وطئت وجد شرط الطلاق فامتنعت مرات وهي ترك جماع
الثلاث فطلق هي ثلاثا واما في غير ما وجد في حق كل واحد شرط الطلاق فترك
ترك جماع غير ما فطلق مرتين انتهى اقول اعلم ان ما تضمنه المرام من الكلام ان الطلاق
علق الطلاق بترك كل واحدة من اثنتين بحيث يشمل لكم هو الطلاق الموطوءة
وغيره ما بدلالة ادخال كلمة كل على النكاح وهي امرأة في قوله كل امرأة ممكن لانها
لا حاطة الافراد في النكاح كما انها لا حاطة الاجزاء في المعرفة وهذا هو المراد بقوله
بكلمة توجب تعميم فطلق الموطوءة ثلاثا لوجود الشرط في حقها ثلاث مرات ولم يرد به
لونها اخرى لكل واحدة من غير الموطوءة وهو ثلاث فطلق ثلاثا واما النسوان الثلاث
وهي غير الموطوءات فطلق كل واحدة منهن لان كل واحدة منهن نصير اخرى

في العاقبة

للامرأين غير مطلوتين لعدم إمكان كونها أخرى بالنسبة إلى نفسها للزوم
معايرة الشيء لنفسه فطلاق كل واحدة منهما اثنين **عبدك** **بالحق في وجوده**
التأنيث إلى مدة لا تعبس إلا نسأ إليها غالباً ما يبدع في التدبير على أنها تكون
مطلقاً أي مدبراً مطلقاً وقوله في الإجارة أي ما يبدع في الإجارة أيضاً ففهم
قوله نفس الإجارة إلى ما في سنة في لانه لم يزم خلو الإجارة عن غيره ذكر ذلك وقوله
الآفي الكلام فتأنيث منشاء من قول الكلام أي ليس ما يبدل بوقت في الكلام فغير
بادر به تحت صورة المتعبد **عبدك** **الامة** فكثيراً الباطنة في تلك فاعل العلة الذي
ترتب به بالفارسية كما يبدن والبارحة بمعنى اسم أصل التركيب من البرح بمعنى الزوال
انما اطلق عليه البارحة لان الوقت الماضي زائل **عبدك** **فانه** يعني بعبته مدبر كما
في الثانية من الحجارة وهي أي قيمة الدبر قيمة فتا فاذ تبر السفيه عبداً فيمنون
وبما را على تقدير كونه فتا فانه يعني في ثلث سنين وبما را وهو العشرة وكذا الحكم
في مدبر العاقل اذ لم يترك بالآخر **عبدك** **بالحق في وجوده** **المفرقة** لا تدخل
تحت النكرة في الجزاء **المفرقة** في الجزاء كذا ايمان الظاهرية في اذا قال رجل في خطبة
داري احد فمات في طلق قد ضمنها امرأته تطلق لانها معرفة في جزاء فتدخل النكرة في
في سياق الشرط وهي لفظة واحدة وكذا الحال في قوله ان دخل اري بنده امه فولي
حر قد ضمنه عبداً يعق وهذه المسئلة مذكورة في فادى فانيان في موضعين من كتاب
الايمان في رام تفصيلها فليطلب **عبدك** **حلف** لا يكلم الفقراء والاكابر
والرجال حيث يواحد في الأصل فيه ان اللام الجنسية اذا دخلت على النجس حلت
عنه الجنسية ويحقق الجنس بوجود فرد من الفرد واما انتفاء فلا يحقق الانتفاء
جميع الافراد بل عليه قوله بخلاف رجال ابدن اللام حيث لا يثبت فيه بواحد
كون مع الجمعية بغيره فلا يثبت الجنس بواحد لعدم تحقق مع الجمعية في **عبدك**
حلف لا يكلم زوجات فلان واحد فانه واخوته لا يثبت الانتفاء في الاضافة
فيها لا تنفرد لجنس وذلك لا يخص الا بعدم الكلام بكل الذكور وانما ملك

يكون

في العاقبة

يكون الاضافة فيها لا تنفرد لانها كاللام في الانتقام الى الجنس والعهد ولا وجه
بما ايجها للعهد والجنس المحض لعدم القرينة عليه فتعين الاستغراق حلاً لمطلوب
على ان **عبدك** **حلف** لا يخلف من حيث التعليق لانه لان التعليق احد قسمي
اليمين عند الفقهاء حيث عرفوا بقوة الخبر بذكر اسم الله والتعليق وانما دخلت
في الصور المستثناة لعدم وجود معنى التعليق فيها حقيقة وان وجد صورة لان شرط
لا بد وان يكون على خطية كجوابي متروك الوجود في المستقبل وافعال المكسوبة مثل الحجة
والكرامة وغيرها امور بخلافه الوقوع في الحلال وان لم تكن معلومة لغير صاحبها وكذا
بمع الشرف والامور بخلافه بوقوعها في المستقبل يدل على ذكرنا قوله التعليق ان يقول
ان ادبت الى كذا فانت حر في فان اداء الكاتب بدله وخبره عنه ورؤية المرأة حقيقة
المشترين او رتبها اياماً مقارنته بطبع الشمس كرها في الامور التي يتروك في وقوعها في
فكلمة كلهم في قبيل التعليق حقيقة فطر هذا بطلان ما قبل قولنا نسوية التعليق
والاضافة وانما سوى بينهما لاختلاف الشئ في ان اذا جاءه عند تعليق او اضافة
والتسوية بين المستثنى منته على انه اضافة فمن قال انه تعليق فلا تسوية عند قنابل
انتهى **عبدك** **ان تزوجت النساء** او شترت العبد لقوله بحيث بواحد للجنس
في قول والاصل فيه ان اللام الجنسية اذا دخلت على الجمع بفصل عنه الجمعية وتتحقق
للجنس والجنس يتحقق بوجود فرد من افراد في الخارج واما انتفاء فلا يحقق الانتفاء
جميع الافراد بانتفاء بعضها لان معنى الجنس هو ما توجد في ضمنه لاهية الحقيقة وهي
توجد في ضمن كل فرد من الافراد فاما دام فرد من الافراد موجوداً في الخارج فيحقق وجود
الماهية التي هي عبارة عما توجد في ضمنه فالحال في حلف في هذه الصورة على عدم
العلم بجنس المرأة لان ظاهر الكلام وان كان مثبتاً لكن يرجع معناه الى النفي لان
هذه اليمين معقودة لمنع الاصل وكذا الحال في شراء العبد والتكلم مع الناس في
عبدك **المعرف** لا يدخل تحت النكرة لقوله الآفي الجزاء اقول هكذا او وقعت العباة
في جميع النسخ واطن انه معصوف عن قوله في الجزاء وقع من النسخ هو القريب لانهما

وقيل يحكي الله تعالى في قوله تعالى لا ولي له لكن فيه نوع ميل الى توجيه
 القول الثاني **سب** قوله اذا اخذ قبل توبته في قول الصحيح خلاف
 ان لا يفتى بقبول توبته بعد الاخذ وجوب قتله مطلقا سواء تاب قبل الاخذ
 او بعده با وعلى ان من تعظم تكايدا راديا في كون الاوضاع غير لازمة
 فيردون بالتوبة ما وضع له لفظ التوبة فعلم ان هذا قولهم الاول وجوب
 القتل لم يثبت قبل الاخذ وتاب ما اخذوا التاب وجوب قتله مطلقا سواء
 تاب قبل الاخذ او بعده والصحيح هو الثاني لا سيما ان دليل قوي ذكرناه
 انما هو انما يجب الدوام في ما وقع لبعض التشرع حين اخذ بعض الزناديق في
 في ديارنا وجرى الكلام بين العلماء في قبول توبته او عدمه قبل الاخذ فحين
 ما الامر كذلك سعى ذلك الشخص منهم عند الناس بكونه رفيقا في الطبع الى
 تحليفه في ذلك الذي سبق سعى الخيم الشقيق فتح الكتب الفقهاء رايا ما ينبغي
 صدوره فاحدث من تلقاء نفسه قولنا لا تلتزم بقبول توبته احد من المسلمين وهو قبل
 توبته بعد الاخذ وزعم كون هذا الحق مفهوما من عبارة بعض الكتب الفقهاء وعنه
 الاشياء فربما لم تكن الكتب ثم مرجع استدلاله بهذه المسئلة في سياق الكتاب
 الذي ورد من جانب بعض امراء النواحي الى السدة الحانية فلا شك في انه حمله
 فله البصيرة على ان يكون كونه لفظه قبل التي هي من الظروف الزمانية فيلزم
 الماضي الجهرول ولفظ توبته التي هي مضاف اليه للطرف توبته على ان تكون
 قابعة مقام الفاعل للفعل الجهرول لم يقدر على تدبير عدم صحة الاستثناء ولزم
 التناقض في الكلام على ذلك التقدير اي على تقدير ان يقرأ العبارة على ما طرقت
 الطريق الطريق لان هذه الجملة معطوفة على المصدر المستثناة عن حكم كل قبلها
 ومعدودة من مجملتها فلو كان الامر على طرقة الفاعل نحو المسئلة من فقرات اصل
 القاعدة لانه صور المستثناة منها لانه قال في اول الكلام كل كافر توبته مقبولة
 الا في كذا وكذا وفي الكافر الزندقة في مكان مع الكلام كل كافر اذا ما في كونه

ورجوع عن غيبه وضلاله بقبول توبته الا الكافر الزندقة فلو قيل بغيره اذا اخذ قبل
 توبته يكون مخالفا وما في مقتضى الاستثناء ويحقق التناقض في الكلام وكلام
 التناقض باطل لا يفتح الاستدلال والاحتجاج به **سب** قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة
 رجل وامرأتين في قول السرفي ان القتل في هذه الصورة انما يجب بطريق الحدوث
 التام في مقبولة في الحد **سب** قوله ويطلب ما رواه لغيره في الحديث لا قبل لوقال
 وبطلان كان انسياق السياق وهو قوله وجوب القتل وحط الاعمال في السياق
 وهو قوله يمتونه امراته مطلقا وبطلان وقف انتهى اقول يريد انه قد لزم بخلاف هذه
 الجملة الفعلية على الجملة الاسمية قبلها وهي قوله وحط الاعمال ثم عطف قوله وبينت امراته
 مطلقا على هذه الجملة ترك السبب ان كان في نفسه من الامور المستلزمة لترك
 الامر الحسن كترك الواجب فيما بين البلاء وهذا ما اراده المحقق بناء على ما اولى اليه
 رايه في حل عبارة الكتاب لكن لا يخفى عليك ان قوله ويطلب ما رواه لغيره في الحديث
 ليس معطوف على تلك الجملة بل هو معطوف على ما هو في خبره المستدرك في قوله لكن
 لا يقتضيها الا في فيكون منه باب عطف الجملة الفعلية على جملة فعلية شرها فلم يلزم ترك
 السبب فمحمول المعنى وحط الاعمال سواء اسلم او لم يسلم كمن على تقدير الاسلام
 لا يقتضي غير المح ويطول ايضا على ذلك التقدير تقدير ما رواه لغيره في الحديث فلا يجوز
 لك مل منه قبل ان يرويه لغيره بعد روثه لا جميع اعماله التي عملها قبل الارتداد
 لما يطلب به فان تطل احواله التي هي مبان الاعمال ومساندا اولى بالطريق بان تطل
 بطلت هي ايضا ونمرة الطلاء تظهر فيما ذكره هو عدم جواز الرواية بعد الارتداد
 او لا سمع منه قبل فعله ان هذا الاعتراض من الغاضل الروي ينشئ عن عدم استخراج
 محل الآ على تصور عبارة المصنف كيف يتصور منه التصور في اساليب التركيب
 العربية والحال انه في الولد وقد تولد بين الاعراب نشأ منهم واما غيره فانه نشأ
 تقدير عدم تحصيل فنون الادوية وتكميل العلوم العربية يعرف اساليب التركيب
 العربية وبوفى حقها من الخواص والمزايا يجب سليفة العربية وقد اعتقد ذلك

عند الحاصل مضاربه فانهم **عبد الله** ويكون مال الدافع بضاعه لكل منهما مال
 فيقول هذا الكلام حتى موافق للرواية والدراسة كما لا يخفى على متبحر الكتب الفقهية
 فينبغي العمل **عبد الله** ما اشترت اليوم من انواع التجارة فيقول العطاء ان لا يجوز هذا
 لان خلط الشريكين رهن باليهما وان لم يكن شرط صحة عقد الشركة لكن لا بد وان
 شتما مقدار رهنه وان الشركة تتضمن الوكالة وهي لا يجوز في كان جنس البيع
 مجزوا لاجهالة فاحشة وان سقى الثمن ومنها مع انضمام جهالة الثمن الى يمين
 جنس البيع اللهم الا ان يقال ذكرت انما هو في الوكالة المقصودة والوكالة هنا
 ضمنية فكم من شيء ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا **عبد الله** فان سقى ويحكم بغير
 فيقول فيه ان الظاهر من عدم جواز المدة بالمال المشترك بعد من الشريك الاخر اياه
 عنها كون المال مضمونا على تقدير الحلاك بعد المدة فاذا لم يكن مضمونا في صورة
 المسطرة بعد البيع وانها فائضة عدم الجواز الا ان يقال غرته الاثم والعقابة في الآخرة
 في مقابلته وتعدية في حق الآخر **عبد الله** اختصرت المال مع المضارب فيقول
 وفي الوكالة القول للموكل فيقول ما ان المسلمان ذكرنا على سبيل التقريب الوجه
 فيهما ان الاصل في المضاربة العموم وفي الوكالة المخصوص فكل منهما المضارب للموكل
 في ما بين الصورتين يدعى بالاصل في العقد فكما امتسكين بالظاهر والقول المنه
 ينسكب والبيئة على من يرى خلافا لظاهر عبارة المصنف وان كانت محتملا للمضارب
 في تحقق الاختلاف بين المضارب وبين المال وبين الوكيل والموكل الا انه انكسرت
 في كون المراد منها دعوى رب المال لمفوض ودعوى المضارب للعموم وكذلك كون المراد
 دعوى الوكيل للعموم ودعوى الموكل لمفوض لان الفارق لهما في المضارب والموكل
 انما يظهر في ما بين الصورتين لاني عكسها فلهذا رتب الجواب بقوله فالقول للمضارب
 وفي الوكالة للموكل **عبد الله** **الوقف** وان كان الباني المتولي عليه
 فيقول كان الكفا ان يقول المتولي عليه ان يضع موضع غير الفعل كما في كنت انت
 القريب **عبد الله** النية اذا غضبه غاصب اجرى الماء عليه فيقول لا وجه لادراج بين

الوقف

الصورة في سلك الصور المستندة عن هذه القاطعة لانها ليست نه افراد القاطعة
 حتى يثبت من حكمها وجعل الاستثناء فيها منقطعا يخرجها عن مرد قرانها **عبد الله** فلهذا
 غرته الا بطل فيقول وكذا حكمه لو شرط الواقف التولية لنفسه وشرط ان لا يغزله ثم
 ظهر ضيافته فان القاطعة يخرج الوقف من بيعه وينصبه متوليا اخر على ما لم يقع الاجر
عبد الله ولا يمكن منع من الغل طلقا لعدم الاشتراط في اصل الايقاف فيقول قوله العموم
 الاشتراط في متعلقا بالمتي وتعليل له وقوله كونهم جعلوا له النصب متعلقا بالمتي
 وتعليل له فيرجع المعنى الى ان يقال لو امكن منقطع المنع من الغل لما كان من هذا
 الوجه وهو عدم كونه لا الغل له في اصل الوقف كمن لا يمكن المنع به على ذلك
 لان الفقهاء حكموا بانبات ولاية نصب الامام والمؤذن لبيان بلا شرط النصب
 له في اصل الوقف ولم يخص مراد المصنف ان لم اره حيا حكم غل الواقف للمدرس الامام
 الذيع وثانها اي نصبها مدرسا وانما لا يمكن فيسقط ان لا يعدم الجائز في
 الذي هو شرط صحة القيس لان قدرة الباني على خلط الما طر منبه على كون ان طر
 وكيل اخر الباني وللموكل غلته متى شا وانما المدرس والامام وغيرهما من مرتبة
 الوقف فليس بوكيل عن الوقف حتى يقدر على غل ولا يمكن ان يحكم بعدم قدرته
 بانه على عدم اشتراط في اصل الوقف لان الفقهاء المتبوء له ولاية نصب الامام
 والمؤذن بلا اشتراط في اصل الوقف **عبد الله** اقراره بوقوف عليه بان فلا شك
 يستحق الرهن دونه حتى في حق المقر دون غيره من اولاده في يفي لواقف وقف عليه
 بان فلا تائب حتى الغلة لا ان ينفذ هذا الاقرار في حق المقر خاصة دون غيره من اولاده
 الموقوف عليه وذرارية كون الاقرار حجة فائضة لا متعدي فان قلت اذا ائتمت
 نطق المقر حتى تعرف في حياة المقر لا ان تنقضي شهود الوقف ثم مات المقر وانما
 اولاد اخذ غلات الوقف فانكر المقر كونهم موقوفات عليهم ولم يقدر رعا على
 اقامه بيته تشهدوا على شروط الواقف نفسه لكن وجدوا بيته تشهدوا على
 النسخ في الشروط فايض في تلك الصورة قلت بيان المقر ليس في جملة

شرط الوقف بل اصل الوقف على ذكر مثلا فسر وانما كان الوقف في الدرة والغرة
 فينبغي على هذا سماع القاصد شرها وترهم ونبذ الوقف من القول ويدفع الى اولاد الوقف
 ولكن ما في بعض القاصد من ان الوقف هو الصحيح عندى لان الشراخ باصل الوقف
 مفسر بانها هي الشراخ في الوقفية على من يدعى كونها ملكا لنفسه فالمراد بها الشراخ
 على عدم ملكية الميراث فان كان معناه ذلك فلا يمكن ان تجعل الشراخ
 على جهة ومعرفة من قبل الشراخ على اصل الوقف بالمر عبد الله الدور والحوادث
 المسئلة الى قوله لا يغدر الى اهل المحلة يعني الدور الموقوفة والحوادث الموقوفة اذا
 استكمل المستاجر بالغير الى القاصد فيوجز ما بالمرثل سعي للوقف **قوله** يصح
 تعليقا التفسير في الوطائف الى قوله بجامع الولاية الاضافة بها بيانية ارباب
 وجود الجامع الذي هو الولاية **قوله** مقصود ان عليه جاز تعليق القضاء الاية
 بالشرط هي ولاية المعلق على ذلك يجوز تعليق التقدير في الوضيفة بان يقول ان ما
 فلان من الموقوفة فقد قرر في وطيفة لوجود شرط صحة القياس الذي هو الجامع
 بين المقيس والمقيد والحدود بالوطيفة جهات الوقف وخدماته كالامانة
 والخطابة والنظارة واما ما يعبر اليهم في مقابل خدمتهم من الغلات فيطلق عليه
 للعلوم وانما فسرت هذين المذكورين لان الوطيفة في عرف ويارنا غلت على
 ما يعلى اليهم من الغلات ففسرتهما وقاله غلة الغلظة وازالة التوبه ان يرى
 بها ما يريد في عرف **قوله** اقربا من غيرها وقف وكذا في ان كذب القدر
 ذلك الغير في اقراره فتحقق معنى الاقرار في تلك الصورة ليس الا بحسب **قوله**
عبد الله لان الاصل كون الوصف بعد المتعاطفين لا غير كما مر جوابه في باب
 محرمات في قوله تعالى من نساكم اللاتي دخلتم بهن الآية يعني ان قوله تعالى من
 اللاتي دخلتم بهن بعد قوله تعالى واتمات منكم ورايتكم اللاتي في جواركم في قوله
 ورايتكم لا لقوله واتمات منكم فكنه المحرم في الآية مطلق وفي الثانية مقيدة
 فحرم امهات النساء سواء كانت بناتهن مدخول بهن او لا بخلاف الربا بناتهن

بات النساء فانهم يخرج من غير متزوج منهن اذا كانت امهات مدخول بهن لانه
 اذا كن غير مدخول بهن **قوله** بل من الاصاب عرو ولا يخفى في زمن التغير
 ثم اقر بغيره من رجاء وعرضه من رجاء فقال بل لا يستحقون في زمن الاستحقاق
 الوقف وصلاحه لتغير وان لم يعرف في الحال ثم استدل على ذلك طريق الاطراب بما
 في الرضوخ حيث قال في الرضوخ ما يفيد **قوله** وقد استفتيت عما اذا شرط
 الوقف الفاضل للفقراء في اي وقف استفتيت عن هذه الصورة فحذف بجاء واصل
 التفسير المحرور الى الفعل بعد حذف علامة الانيث من فلان كان امانة ما هو في صورة
 التفسير المحرور والمنسوب مقام الفاعل كبريا يدل التفسير المحرور الى التفسير المحرور المنفصل
 فقال استفتيت وانما قلنا بكبريا فانه التفسير المنسوب محرم مقام الفاعل لعدم وقوع
 فاعلا في كلام العرب غير صيغة التعجب من باب سبويه نحو ما انكره انصر به عبد
قوله لاسناد ملكه الى وقت التعدي في بعض ان الدافع يكون منقذ بملك نفسه لا يرجع
 عليه لان المودع لما فتنها استند الملك الى ما قبل الاتفاق فكان الظاهر ان يقول
 لاسناد ملكه الى ما قبل التعدي **قوله** **قوله** الحق والتدبير المطلق الى
 قوله في اثني عشر مسألة اقول هذه الاطراف في قوله الحق الى قوله الرحمن تجردات
 على البدلية من قوله في احكام بدل البعض من الكل على تقدير كون الابدال موقوف ومعتبر
 بعد العصف وبدل الكل من الكل على تقدير كون الابدال موقوف ومعتبر قبل العصف
 او موقفا على ان يكون كل واحد من متبدا محذوف فيكون تقدير الكلام الاول الحق
 والثاني التدبير المطلق والثالث الاستيلاء وما كذا وكذا الى ان تنهي سلسلة التعداد
 والفعل المتقدم فليقتصر به الحتم **قوله** ولم احكم اذا جلت فافرة من كافر في
 اخره يعني امة كافرة كما في حلت من كافر غير ما كذا بان يكون منقذ له فاسلم زوجها
 بل يجبر ما كذا على بيع كسالة لضرورة الحل مسما باسم ابها او لا يجبر بغيرها وهو
 فاقول است شعري ثم في هذه التوبة وهذا التردد انما يتصور ان لو كان الواقع في
 تبعية لام الولد الصغير في الاحكام الشرعية لا تبعية الولد الصغير في الواقع هو لا الاط

في
 السجدة

فقد بصر عبد **قوله** بالذكور في المتون في هذا الكلام متعلق بجميع قوله الوصية به وله
والاقرار به وله فان لكل واحد من الصور المذكورة شرط مذكور في المتون اما الاول
اي شرط كون الحمل موصى فهو ان لم يرد في اقل مرتبة مشهورة وهذا الشرط بغير شرط
لصورة الثانية والثالثة ايضا واما شرط الرابع اي شرط كونه مقرا فهو ان يتناول
المقربة مما يصح اضافته اليه كالوصية حتى لو اقر له بمن البيع او الفرض فهو باطل وبسبب
الاشارة اليه في المصنف ايضا في كتاب الاقرار **قوله** الثانية لو باع بعد الرقبة
بقضاء من غير الشئ في اي بعد الحكم بالرقبة حذف المضاف لانه لو باع بعد الرقبة
يقع البيع لا ارتفاع الرقبة وهو لزوم بيع الشئ قبضه الما حصل ان حله عدم جواز البيع
بعد الحكم بالرقبة ان المشتري ينزل منزلة البائع والبائع ينزل منزلة المشتري فيكون البائع كالمشتري
المشتري من المشتري بعد البيع فاذا باع بعد غير المشتري قبل القبض يصير باعيا لا مسترا
قبل القبض وهو فاسد لورود النهي عنه **قوله** الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري
امانة لا يملك به مخ اي قبض الامانة اقول فيه ان هذه المسئلة لا ينبغي ان يستثنى
عن قوله واذا قبض المشتري البيع في ان القبض في هذه الصورة غير موجود وحقيقته
بما على ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان حتى لو استراه محبسا يحتاج الى القبض
ليجذب ولا ينوب القبض الا عن النفي **قوله** ولو كان على الطلب في اي لو ادعى
البائع انه باع البيع باقل من الثمن قبل التقبض او ادعى المشتري الاقالة بتمام الثمن ونحو ذلك
قوله واكثره العيوب في هذا الكلام معطوف على شرط لا على رهن وما عدا ذلك
كلمة معطوف على المضاف اليه لا على المضاف **قوله** وجعل الرقبة على الثوب في قال
الامام فخر الدين فاضحان في فتاواه يشتري من خليفي ثوبا به خرق على ان يجعل
عليه الرقبة جاز لان العرف جارز لك انتهى بالفتنة لظننا في ترجمته بالفارسية كونه
فروشا وترجمته المسئلة بالفارسية هكذا مروي اركنه فروشي عام فريد بين شرط
لانه كونه فروشا برسوا خرابا في تركب بهدود وادب بازار وادسرا بهدود ترجمته
قوله ما جاز ايراد العقد عليه يصح مشتقاؤه الا الوصية بالخدمة في يقع يصح

ايراد العقد الوصية عليها وحدها بان يوصى بخدمه عبد دون رقبة لا يصح ان يوصى
برقبة وحدها دون خدمه عبد **قوله** يشتري الوصى من مديون الميت دارا له
بعشرين وفيها خسون لم يصح الاقالة في لان تصرفات الوصى مشروطة بالنفع
ومقتضى بالنظر ولا نظرية في الاقالة **قوله** لو اوجر الوقف ثم اقال ولا يلحق
لم يجر على الوقف في وفيه مشقة الاقالة اذا كانت نافعة للوقف والى ان
الاقالة صحيحة ايضا في صورة عدم وجود المنفعة للوقف لكن يصير الاجر ليس
مضمونا على المتولى القليل لا على الوقف والحاصل ان اقالة المتولى الموجه للوقف
صحيح وما قد في كلام الصورتين اذ في صورة الاقالة منفعة للوقف وعدم
نفعها اياها الا ان الفرق بينهما ان الاجرة المعلقة تصير مضمونة على الوقف فيكون
منه في الصورة الاولى لا في الثانية بل تصير مضمونة على المتولى فيؤديها من مال نفسه
كالوصى اذا اشترى شيئا لليتيم ثمن مثله ثم قال العقد فان الاقالة صحيحة في
الصورة مع كون الثمن مضمونا على الوصى وسيدكر ما المصنف فيما بعده في عقد
مواضع والتفصيل الذي ذكرته مفهوم وتمامه قوله لم يجر على الوقف فليكن
وجه في ايجاز كلامه تحرير المسائل باجتراب مع عدم الاعتدال في اداء امره
ونوفية حق الاداء بحالة الاستدراك حسن انتظام **قوله** الموقوف سبيل
بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه في قوله الموقوف مبتدأ
وقوله بطلان خبره وقوله بموت متعلق به ومضاف الى الموقوف خبره وقوله
على اجازته في موضع الرفع على انه قائم مقام الفاعل للموقوف فالعقود العقد
الموقوف كالبيع والاجارة وغيرهما يبطل بموت الموقوف عليه اي المالك بغير بيع
فصوله او اجرة مكث رجل فقيل ما اجاز المالكات وخلفه رثته فاجازت الورثة
بيع الفسوخ لا ينفذ العقد لفوت كل للعين وقت البيع وعدم كون اجارة الوتر
مفيدة **قوله** ان كان الكبير حرا وان كان عبدا لم يجز اي ان كان الكبير عبدا
لم يجز اعطاء الرزق لان الكفا لا يكون كحر بمقتلاد ويكفون به العبد ما

في اقطاع الزبوف لهم فما اذا ابدل الملوكة لا بما لم يكن ابدل الملوكة كما اذا
 كان المشتري منهم حراً بالحرية الناجزة او نالها بحق الحرية بحسب الحال
 كالديبر و ام الولد والكتاب وهذه الضميمة لا بد من ضمها الى هذه المسئلة كما لا
 يمكن بالاستيلاء حراً في الحال كذلك لا يمكن ان يكون حراً بحسب حال الكتاب
 والديبر و ام الولد فينبغي الحاقهم بالاحرار في هذا الحكم فان ولاية الاثام و
 والالتزام منقطعة بينا وبينهم ببيان الدارين واختلاف الدينين ومع ذلك
 لو دخل ما من مائة من بدارهم بالتجارة يحرم له التعرض لملوكتهم باخذ
 اموالهم بطريق الغصب والسرقة لا التزام بهذين الطريقين العذر و
 ونقص العمد و اما التعرض لهم باخذ اموالهم بطريق البيع الباطل والعقود الربوية
 فقد باحوه مطاع لا عثم والاختصاص بهذه الطريقة صورة الرضا على الجبر
 وهذا يقتضي شراء المالك منهم الزبوف في العقود لا عثم والاختصاص بهذه الصورة ايضا
 على الرضا وان تضمن نوع تغير كما في العقود الربوية فكت هذه الصورة وان عثمت
 على صورة الرضا بالنسبة الى اهل الحرب كمن يلزم من جواز دفع الزبوف اليهم في حال
 المالك التزام الجبر في مقابلته الزبوف في صورة الرجوع على المالك القديم بغير قيام
 اخذ الملوكة المشتري من اهل الحرب كمن القديم بالثمن يلزم اخذ المشتري منهم الثمن
 بعده في مقابلته ما دفع اليهم من الزبوف من مال الملوكة المشتري منهم بهذا ما يستلزم
 من القواني جواب السؤال الذي اوردته ولكن يشكل بعد شراء حرة منهم بامره
 فانه يجب عليه ضمان المدفوع اليهم سواء خرج بالالتزام او لم يخرج به ما هو
 المختار لثقتنا وى من القولين فيلزم تحقيق المحذور المذكور في هذه الصورة
 ايضا **عبد قاسم** بين مسلم وحرى ثم فاض في دار الحرب لان مال الكافر يحرر
 مالا للمسلم الا ان العذر حرام كما ذكرناه آنفا فلما وجد لا اخذ بصيغة
 الرضا جازوا اما عدم تحريره بين العبد والمولى فغاير لعدم جريان العقد بينهما
 في الحقيقة لان العبد ما يملك لولاه **كسب** **قوله** ويرجع

بغيره

بقية البناء لو بنى المشتري ثم استخفت الدار بعد ان يسلم البناء في الطرف
 اخذ قوله بعد ان يسلم متعلق بقوله يرجع في قوله يرجع بقية البناء وفيه ثمة
 في المشتري انما يرجع على البايع او اسلم القبض الى البايع متى لو لم يسلم
 ونقصه بنفسه لا يرجع عليه كما ذكر في المفضل **عبد قاسم** فاصح في قوله
 ان قول الزبوي في واني كان ماصرا لعدم استيفاء بيان صورة العقد الذي يرجع
 فغض الى الدافع كاستباحه والمتغير وغيرهما **عبد قاسم** او هت فلانما غنى
 اقول لا وجه لادراج هذه المسئلة في سلك الصور المشتاة عن هذه الغائبة لبيت
 من افرادها حتى يحتاج الى استثنائها وجعل الاستثناء فيها منقطعا بخرمها غير عدا
 قريته فالصواب استحالها في البين **عبد قاسم** في كل موضع بملك المدفوع اليه المال المدفوع
 اليه آه اقول محل الجار والمجر في الاول الرفع على كونه قايما مقام الفاعل المدفوع بخلافه وانما
 فانه متعلق بنفس المدفوع مع كونه منصوب محل على المفعولية المدفوع كما لا يخفى **عبد قاسم**
 اذا قيل بفسد فلان الى شهر على ان يسلم بعد لم يجر كذا اصله الى اقل من شهر
 ولا بعده وكان وجهه على ما يتقادم من الحاشية ان المدفوع في باب الكفالة ليس لغت
 المطالبة الى تلك المدفوع بل لتوقيت عدمها الى ذلك الوقت بغير ضرورة ذلك الشغل كغلا
 على ان لا يطلب للكفول له الدين المكفول به الى المدفوع القوي فيكون اصل الدين موصلا
 فيلزم انقضاء المدفوع بمرسدة مطالبة الدين فلو شرطت الكفالة الى تلك المدة
 يرجع معناه الى ان يقال كلفت كذا على ان لا تطالب الدين الى شهر وتطلب منه واما اذا
 شرطت الكفالة الى شهر على ان يسلم بعد فمرجع معناه الى ان يقال كلفت كذا على ان لا تطالب
 الدين معني قبل شهر وعلى ان لا تطالب الدين به بعد ايضا فلا تنقضي كفاية **عبد قاسم**
كسب **قوله** اذا لم يسبق من اقرار بالرق في امر حيا
 او دلاله مثل انقباض البيع وسكوت عبد المدفوع للربيع او المدفوع لبيته وغير ذلك من المعرفات
 الشرعية **عبد قاسم** الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء في اهل القروفت
 العبارة في النسخ كذا ولعل لفظة لا سقطت ثم قلتم لا نسخ سهر ووطن ان اصل



العبارة لا تدخل تحت القضاء لان المذكور فيها هي هذه العبارة رجل ادعى على آخر انه
 اشترى هذه الضيقة من ابنة عشر سنة فاقام الدعي عليه يمينه على ان اباه مات من غير
 سنة قبل سبع وقال له والحقيقة لا تتبع الصوت جواب الحافظ لانه كان يحفظ ان
 زمان الموت لا يدخل تحت القضاء انتهى بلفظ فقد علم ان اصل التسوية كان لا يدخل
 تحت القضاء فحفظت كلمة لانه فلم لا يسمع هو ان يسمع بها بحث وهو ان مرادنا الخفية
 ان هذه البنية لو ثبت بلزم القضي على هذه الصيغة بهذه الصيغة وتختلف الصيغة بها ومن
 لا يخفى عليك ان التحلف والقض انما يخفون ان لو سبق القضاء بموت ابية وميتة ذكرت
 ان ابها مات من عشر سنة وليس كذلك كما لا يخفى على الراطر المتدبر والله اعلم بالصواب
عبد الله شاهد الخبيرة اذا خسرته وانه لا يقبل الفسخ في البنية هي ما تحفظت
 منه نعم كاشه في حلقه الامه وفي الزنا ونحوه وفي قوله لغير عذر ارث في القول
 الشهادة في صورة الشاخير عذر كغيره من الامام وامساك اللولي لانه على غير وجهه
 الامام وغيرهما من الاخذ بالشرعية **فلم** فحقه عديفة حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت
 في لان قبول البنية ترتب على صحة الدعوى وانما لم يسمع الدعوى لا تقبل عليها البنية ايضا
 وفي قوله قلما لا تسمع الدفع قبل يسمع بعد اثبات الردع في قول من قال الدفع
 يسمع قبل القضاء لا بعد والردع قول من قال يسمع الدفع الى الثالث لا فيما راد
 تدبر **عبد الله** فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهد بالعدم فان قلت فلم اخرج
 في هذه الصورة الى التامه مع ان الاصل في الحوادث عدم لان الشك في الشيء لا يفي
 غير مشبوه قلت لعدم الذي هو الاصل في الحوادث هو ما كان السمع لا يستجاب
 لا يسمع حجة الاستحقاق فلا بد من البنية وتقبل البنية بها على النفي لانه نفي محصور تقبل
 البنية ولعل حوائج في السائل المشقة **عبد الله** لم يقبل الاثبات بعد غير طهر
 اما ان يمكن ان تخرج هذه الصورة ايضا في سلك المشقة عن قولهم لا تجوز شهادة
 الانسان على فعله **عبد الله** وكذا الوارث ان قبض جميع ما في السر فهو من حقه
 المذكورة ابقه في مجمع الفتوى السبع بالمجته السرقة **عبد الله** فلا ذلك اذا كان العاقل

عند بعض المشايخ في وفيه امثلة الى وجود الاختلاف في هذه المسئلة هذا
 واعلم ان الصحيح المحقق يفتوى في هذه المسئلة خلاف ما ذكر في هذا الكتاب لان القسم
 متى كانت بغير قضاء تعتمد على التراضي فاذا وقعت بالتراضي لا يغيرها الفسخ الا
 اعتبارا للغير في تصرفات العاقل البالغ ما لم يفهم اليها التغيير كخلاف اذا وقعت
 بالقضاء فانها لو وقعت بكانت غير ملزمة لهم من القاضي وهو يعتمد العدة **عبد الله** ثم
 اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد الابراء العلم لانه ادعى بما يبطل بعينه في قوله وانه
 عاما جملة حاله وقعت حاله فاعل قوله اعطف جملة اقر للزوج الفسخ فالحق اذا اقر
 بان اطلاق في ذمته كذا والحال ان اقر له قد ابراه عاقل ثم ادعى المهران للقره قد اقر بعد
 الابراء والافرار بانه لا ينشئ له في ذمته تسمع هذه الدعوى وتقبل بنية عليه ففي قوله
 فلا يغيرها الابراء العلم نظرا لاختلافه **عبد الله** لا ينصب احد خصما من غير وكالة
 او نيابة ولا ولاية في واقعا قال قصدا احترازا عن المشتري فانه اذا حكم عليه لا يفتقر
 فقد انصب خصما عن البائع لان الحكم على المشتري حكم على من يبيع
 الملك منه فالمشتري في صورة الاستعاق ليس بوكيل وهو ظاهر ولا خليفة ولا يابنه
 لان المفروض كونه غير وارث ولا في بدولايته لان المفروض كونه اجنبيا عنه ومنع ذلك
 انصب خصما عنه لكنه ليس بقصدي بل ضمنى **عبد الله** وجوابه في النهاية المعراج مع
 وهو ان الامام اذا قلده فاسقا ابتداء فقد قلده مع العلم بفسقه والقاسق اهل
 لقضاء عنه فيجوز اقامته فاسق بعد التقدير فان الامام قد قلده على التقيد والعدالة
 فكانت العدالة شرطا لتقديره ونشئ وينتفى بانتهاء شرط **عبد الله** من عمل اقراره
 قبلت بنية في فلا الا اذا ادعى ارضا ونفقة او حضانة في يفي من فان اقراره
 معمول به في صورة كونه مدعيا عليه تقبل بنية في ذلك الامر في صورة كونه مدعيا لذلك الامر
 على الاخر فصول الكلام في ان النسب ان كان بحيث ثبت بمجرده اقرار المقر وتقبل
 ياه في كالاته والبوة بالبوة مع اقامته البنية عليه اذا تكبره الاخر لكونه مما ثبت بمجرده الاقرار
 او ليس فيه تجميل النسب الغير تقبل البنية عليه سواء ادعى مع ذلك حقا لنفسه كالثبات

وقد خففنا من هذه المسئلة ما ينبغي
 من قوله الاول من قوله ما لم يفهم اليها التغيير كخلاف اذا وقعت
 وحال ان المقر قد ابراه عاقل

ولا يسمع من قبل الامام على البنية قبل اقراره
 الا في صورة كونه مدعيا عليه التقيد بان الامام قد قلده على التقيد والعدالة
 انصب عنه في الجواز اقامته فاسق بعد التقدير فان الامام قد قلده على التقيد والعدالة
 فكانت العدالة شرطا لتقديره ونشئ وينتفى بانتهاء شرط **عبد الله** من عمل اقراره
 قبلت بنية في فلا الا اذا ادعى ارضا ونفقة او حضانة في يفي من فان اقراره
 معمول به في صورة كونه مدعيا عليه تقبل بنية في ذلك الامر في صورة كونه مدعيا لذلك الامر
 على الاخر فصول الكلام في ان النسب ان كان بحيث ثبت بمجرده اقرار المقر وتقبل
 ياه في كالاته والبوة بالبوة مع اقامته البنية عليه اذا تكبره الاخر لكونه مما ثبت بمجرده الاقرار
 او ليس فيه تجميل النسب الغير تقبل البنية عليه سواء ادعى مع ذلك حقا لنفسه كالثبات

لنعدى في اي البلاغين الاستيعاب بحصة الوارث المقر فقط فاذا اقام البنية
يستوفى كل الدين من حصص جميع الورثة لا بد من حصة المقر فقط **فصل** فيكون هذا
في بيعه ان البنية ح تمام في كل موضع يخاف فيه من ترتيب الضرر لولا البنية ضابطه
وقد عرفت في جواز اجتماع البنية مع الاقرار وهذا هو المراد من قوله فيكون هذا اصلا
عبد الله وليتمكن من الرجوع على بايعه في اذ لو اذنه المستحق لم يرد اقرار المستحق عليه
لا يقدر على الرجوع على البائع لان الاقرار حجة قاصرة لا تستدعي الا غير المقر **عبد الله**
او شهد على ابيه بطلاق فرة امه لاتم في كاهه في قول لا يخفى عليه انه لا وجه لاجل
هذا الكلام مع بطلان لقوله اذا شهد على ابيه لانه داخل فيه ومنه جرح تحت فكان
الصواب ان يذكره على سبيل التفرع عليه بان يقول اذا شهد على ابيه بطلاق فرة
امه والاتم في كاهه لا تقبل وقد اذ بقوله لاتم في كاهه قبولها مدة الابن
عليه اذا كان الام ميتا ومطلقا **عبد الله** وعلى هذا الامر السلف بعدم سماع
الدعوى بعد ثلث عشرة سنة لا تسع في اي لا تكون دعوى الدعوى مستوفى
الحاق دعواه بعد ما وحكم له لا ينفذ حكمه هذا ما رآه المصنف بها ولكن سيجي منه
بعد ذلك انظر ما عالف هذا وانقل لك ثم من خزانة الفقه للفقيه في البيت
السر قد مسئلة توافق **عبد الله** مع سعي في نقض ما تم فيه من تفسيره وادخله
في اقول قد وقعت حادثة من مفرعات هذا الاصل وهي ان رجلا رهن شيئا
بدينه فبعد ما مضى زمان ادعى رجلا فكون المرهون ملكا لنفسه ووضع
عند المرهون بلا ان من فاقه المرهون واكثر المرهون وادعى كونه ملكا للراهن فلما
جرى الامر لدى وروفت الخصام التي قلت للمدعي انت البرهان اولا على كونه
المرهون ملكا لك فبعد آتت بشيئك المرهون على عدم رضاك بوضع رهنا
عنده فان حاضرت فيها ونعت والا فلا تقدر ان تأخذ ما يجانبا بل فلكه او ادعى
المرهون ثم يرجع على الراهن بما دفعته الى المرهون حين فلكه الراهن كما هو شأن
الرجوع فحين ما قلت ذلك قد عرفت في بعض قضايا المجلس من متعلق قصة الزمان

في ديارنا بان هذا الاقرار من المرهون لانه في فني ان يكون مسموغا ومغفرا
لكن لم اضع كلامه ولم اكن ملتفتا اليه فامضيت حتى على البيع المذكور ثم بعد
ما مضى السنين رأيت في الخاوي عين المسئلة فانظرها بعين عبارتها حين
يطرأ في قلبك في صدق ما ادعيت به من جعل رهن شيئا وفي المرهون ثم
اقر الراهن لرجاءه لا يصح في حق المرهون بيعه لا ينسخ فيه بيع حتى يفضله دينه
انتمى بلفظه فلما رأيت هذه المسئلة في الخاوي قلت للحدث الذي وفقني
لاقتنا من شوار المسائل الفقيرية بضبط ضوابط كتب بالشياخ وقواخذنا
عبد الله مشري عبدا وقبضه في فان اثنى في هذه الصورة ساع لنقضي
ما تم من بيعه وهو الشراء **عبد الله** وبه جارية وبمستولد ما في تصويره صورة
السنة من السورين المستثنى من الحكم الكلي المذكور فيما **عبد الله** فالرهن في كلام
القضاة في مثال في جواب سؤال بقدر كانه قيل ان البائع لو كان دعواه
مستوفى بعد البيع يلزم ان تسمع دعوى التدبير والاستيلاء من غير الواجب
ان الظاهر من كلام اهل القضاة في اتصال هذا الحكم بالحبس حيث وضوا المسئلة
فيها فاجاب بما حاصله ان ذكرهم الحبس في القضاة في ليس اتصال حكمهما
بل على سبيل التمثيل **عبد الله** لو قضى بطلان الحق بغير المدعى في اقول
فيما انه اراد بالحق المدعى المانعة من الدعوى وبالقضاء بالبطلان بطلان عدم جواز
استماع تلك الدعوى ففيه اشكال في مرثم اني رأيت هذه المسئلة ايضا في حوزة
الفقه لانه ليست الفضية المستندى ولكن لم يرفع في ستر ما الى الان والله اعلم
بحقيقة الحال **عبد الله** وبشهادة الخطا بنية في هم طائفة من التبعية وقرقة في الفرق
القنالة يستحلون الشهادة ثم يحلفونهم على صدق دعواه ويقولون المون
لا يحلف على الكذب الطائفة البدوية في ديارنا يدعون كون انفسهم من فرقة
اهل السنة ويحلفون انفسهم على المذهب الخفية ومع ذلك كلهم متفقون
في هذه الفضية خاصة فيسحلوا الشهادة بعد حلف المدعى لصديق المستشهد

عبد **قوله** الاله اربعة العبد والكافر والاعمى والفتى مستنظم هذه الصورة
ان العبد للرد ان كانت هي عدم احدى لشهادة كالكفر والرق والعمى والفتى ثم ان
فشهد يقبل وان كانت العلة غير ذلك مع كون ان هذا اهلها في نفسه كالفقير
ثم ان زالت فشهد بعد ذلك والاهل لا يقبل **قوله** القضا الفتن لا يشترط فيه
الدعوى والخصومة في اقول ومن هذا القبيل ذكره العلامة ان الشاهد
اذا عند القاضي فطعن الخصم بانها عبد فلان العايب فاما بالنية انما في الخ
اياها فقبلت شرها وترها فانه يصير حكما بانها قها حتى لو حضر العايب وانكر العفا
لا يحتاج الى اعادة تلك النية مع انهما لو ادعياه قصدا اي اولاً وبالزات لا ياتي
بالعوض بان تكون في حادثة لا تسمع دعواه ولا يشترطها عليه **قوله** وهي
حادثة الفتوى في معنى ان هذه الصورة وقعت واستفتت عنها فافتى عنها
بما ذكره **قوله** العبد استفتى بالتذكير اولا وجه لتأنيث كونه مستد
الى مصدر اي وقع الاستفتاء فيها كما في قولهم اخذ رجل من العبد والنزاهة
الميلولة بينهما او الى الجار ونحوها وعنه عنها وما ذكر من الوجهين مطروحة امثال
ولا يجوز ان يسند الى الضمير الصورة لعدم صحة المعنى اذ الاستفتاء وطلب الفتوى
على ان السبب لطلب حسن الفتوى **قوله** ثم بعد ان تأنيث الفعل
وشبهه من الشقائق اما بتأنيث الضمير البارز المرفوع المتصل به او بتأنيث
الضمير المحرور المسند اليه الفعل وشبهه والفعل وشبهه باق على ذكره وهذا
التقدير يقال امرأة مدخولة او مدخول بها ولا يقال امرأة مدخولة بها هذا
اراده المعترض لكن ليس له دليل قاطع على عدم جواز المثال الثالث انما قولهم
امرأه مدخولة بها يجوز ابدال الضمير المحرور غير الضمير المرفوع بطريق مستترة محرور
للمرفوع الا انهم جوزوا الابدال وان كيد بطريق مستعارة المرفوع المنصوب
في قولك صوم راس عبد **قوله** بابدال الضمير المحرور عنها عن الضمير المرفوع
في استفتيت للنية على ان المراد استفتاء الصورة طلب الفتوى عنها يعنى

مكرر

لبنية على كون المراد بقولك هذه الصورة استفتيت هذه الصورة مع ان الاستفتاء
عنها فتقوله لعدم صحة المعنى اذ الاستفتاء طلب الفتوى لا لا يصح وجها لمنع
الجواز بل هذا الوجه يقوى ويؤيد جواز كون الضمير المحرور ببدل عن الضمير المرفوع
كما لا يخفى على اهل علم التدبر فتدبر **قوله** وان خصوك بزم منه سخطك
في السخط باخر كمال التلاش خلافا لرافعة حجة بالفارسية فشم كرفن عبد
قوله فليس ان يزوج البتة التي لا اول لها من غير ان لان فعل القاضي لا كما يمتنع
حكمه من يكون تزويجها لنفسه او لمن لا تقبل شهادته كاصوله وفروعه بمنزلة حكمهم
فلا يجوز بخلاف سبب الاولياء فانه العتق فانه يجوز لهم تزويج البتة لنفسهم و
ومن لا تقبل شهادتهم منهم **قوله** فانه يشترى بقبلة الشئين ارضا فوقف
اقول طلاق الشئين عليه ليس الا باعتبار كونه ثلثي التركة قبل ظهور ذلك الثاني
ثم اعلم ان الفرق بين بيع القاضي والوفا ان بيع القاضي ماض فشرى ببدلها
ارض فوقف بخلاف بيع الوفا فانه يوجب القيمة فترد قيمتها وتشرى بها ارض
فوقف هذا الذي ذكرناه مراد المصنف ولكن بقي ما بحث وهو انه كان الواجب
على هذا ان لا يجوز بيع الوفا في ثلثي ثلثي الا ان لا تكون مخفوفة لان موجب
القيمة في باب مضمونات في الاموال القيمة انما يتحقق في صورة هلاك المضمون
ولا يرجع الى القيمة عند قيام العيب المضمونة **قوله** حتى يورث علقه الى مخالفة
نفسه في حال الجار ونحوه والرفع على الخبرة وقوله نقصه مرفوع لفظا على انه مبتدأ
لأنه في قيد التركيب جواز النقص للمخالف ولو جعل الجار ونحوه منصوب على ان يكون
صلة للمخالف وجعل قوله نقصه فعلا ماضيا لا فائدة التركيب وجوب النقص على حالة
وهو غير مقصود منها **قوله** انما يجوز اقامة البتة على السخر اذا لم يعلم القاضي
به انه مسخر وان علم به فلا في السخر هو الوكيل الذي ينصب القاضي لسمع عليه الفتوى
لمن اختفى في بيته ولا يخفى في مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي اماؤه الى باب داره
فتودى كذا في قضا جامع الرموز حسن الفتوى **قوله** عبد اقول قد حرر تعريف السخر

يرفع الشك بعد
 التعيين بان يكون
 التعيين في
 غير اليمين

حكمة احسن اقل من بعض الكتب المجردة لكنه لم يفتل لورود الاشكال على
 المسئلة بناء على ما نصه في تعريفه ذلك الكتاب مع ظهور روده عليها لان كيف
 يمكن عدم تعلقي علم بكونه مسخر بعد ما كان معنى المسخر ذلك وقد ذكرت
 المسئلة في قضاء الخلاصة ايضا ولكن صاحب الخلاصة لم يعرفه في تعريفه المسخر
 هناك فغير تعريف المسخر عنده وعند المصنف يجب ان يكون مغايرا لما ذكر في قضاء صاحب
 الرموز ما قبل **عبد قده** الا ان يكون في المنصور وهو كتاب تقليد القضاء مسمى
 في عرفه بارنا بالبرهان **عبد قده** لا شك في الايمان في قال بعض الفقهاء في مصنف
 في باب الخطر والاباحة الا اذا ارد انك في عاقبة الحال وتكون غير مسؤولا عما تم في الحال
قده ولو لم يصح الابرار في مثل ما يكون ذلك وضمان ما استهلك في حصول الكلام
 انه لو لم يصح الابرار في الحكم المترتب على عدم التمسك ليس الا في مثل المثلث وذلك
 ليس حين ما تلف بل مثل **قده** رد المثل بوعين معنى الضمان لان الضمان عبارة
 عن رد المثل في المثلث والقيمة في القسمة لان الضمان فيلزم ملك المضمون ولا
 يفصح العقد الى بئ قلتم توجد في عدم صحة الابرار والقائمة المطلوبة منه وهي
 نقض عقد الربوا كما استراليا بقوله فلم يكن في رده فابعد نقض عقد الربوا
 فلا يصح الابرار الربوا بعد هلاك المال لان العقود بلا موطئ فيها اولا امكان ظهور
 ثمرته المطلوبة منها فان امكن ظهور ثمرته المطلوبة منها وترتب فوايد الموضوع
 به لا جارا عليها يحكم فيها بانعقاد ما والا فلا لعدم القابلية في الانعقاد **عبد**
قده فالاولى الاولى لان البينات موضوعه للالزام لا لدفع فتخرج الاولى
 على التمسك لانها مكررة بخلاف الثانية لا البينة الثانية قد شهد بوجود ملك الكلام
 في الاصل ثم شهدت بنزله واستمر ذلك الزوال ثابت بالاحتجاب بالابينة واما
 البينة الاولى فقد شهدت بوجود الملك في الاصل وبقائه الى حين الموت فوجود
 الملك واستمره كلاهما ثابتان بالابينة بخلاف الثانية واعلم اني لما نقلت خبري في
 التي هي نتائج افكارى من هذه المتطاوله والا فانه الكثير من حوائث نسخة

الاشباه المسودة كتبتها بفرغ بالي وانتهيتها على انتظام احوال ثم شرعت بتبسيطها
 مستولت على شذير الزمان ونواب الاخران حتى خربت على ترك تبسيطها و
 وجعلت ود متروكة في زوايا البهران ثم ملئت للحمية الطبيعية غير النظم في البينة
 ولعزم على تمام الامر الذي شرعت فيه وان كنت على توريح البال وتشتت الحال
 واجوز كرم الفلاح ان يفرح عنى الغم والهم وان يخلف من الشقة والالم عبد
قده قال هو الزوج الكبرى لكن لا تترك الكبرى تكلف فاقه البينة ان الكبرى
 هذه هي اى لو قال المطلق هو زوجة الكبرى لكن لا تعرف الكبرى بعينها وشخصها
 تكلف التمسك بامانة البينة على ان الكبرى هذه ويسمى مثل هذه الشهادة
 بشهادة قامة تسمى بغيرهم **عبد قده** له ان يشهد بالملك النكاح في وفيه
 ان تبعية لها وارضاها منها لا يدل على كون الرضعة لصاحب الرضعة وتوفا
 منها لانها قد تباع بغيرها وترضع منه ثم ان العاقل يكون هذه الحالة مطلقا للشك
 لا يرضى بكونها مقبولة اذا فتر وجه الشهادة على الوجه المذكور لانهم قالوا ومن
 راي عينا في رجل يعرف فيها تصرف الملاك يجوز له الشهادة بالملك له واما اذا
 فتر وجه الشهادة باليد فلا تقبل شهادته **عبد قده** وفيما اذا شهد على اقربا
 بانها انه لرجل يدعيها في اقواله السرفية المرأة لو طالت ملكا لغيره وتزوجها رجل
 بلا ان السيد كان الكايع بالاطلاق فلا يجب المهر فكان في شهادة الزوج على الوجه
 المذكور دفع مغرم فلا تقبل لان كل شهادة تضمنت دفع مغرم او جلب مغرم
 فهي غير مقبولة واما قبلت في الصور المشبهة لعدم وجود دفع المغرم فيها بعد
قده وفيما اذا شهد ببعي في اقوال وجهه ان جميع البينات تقتضيه عليهم في صورة
 الاستحسان في فيلزم قبول شهادة الكافر على المسلم وهذا هو الوجه ايضا فاما
 اذا شهد اربعة فمراة على نفي اني بسم الله لان الشهادة الواحدة لا تقبل
 التجربة حتى تقبل في حق النصارى ولا تقبل في حق المسلمة واما قبلت في الصورة
 المشبهة لعدم لزوم قبول شهادة الكافر على المسلمة كما لا يخفى على الناظر

المائل **عبد قيس** فصل شهادة حصة بل دعوى الى دلال رمضان في اقول
 لعل فيه روايتان للكونية والثانية علم رعية بل دعوى لادكر رشيد الدين
 في خلاصة الفتوى ومحمد الكرد في فتاواه المشهورة بالبرزانية من ان طريق
 ثبوت ان دعوى مطالبة كفيلا بدخول شهر رمضان ثم يطالب به على دخوله باقاة
 البينة عليه وسمعت من بعض الفقهاء من ثبوت سنين في دار السلطنة بدمشق
 الدولة السنية على منطية المحمية ان هذه الرواية هي المعمول بها في ديار الروم ومن
 المأخوذ في ديارنا هي الرواية التي ذكرها المصنف **عبد قيس** فاذا كان الموقوف
 عليه لا تسع دعواه فلا جنبه بالاولى قوله لا تسع دعواه **عبد قيس** اراد بسو
 بالطريق الاولى في ان لا تسع دعواه ويجوز ان يكون الباء زائدة في الخبر والمعنى
 فالجنبه اولى بان لا تسع دعواه حسن المفق **قيس** اقول الظاهر ان هذا الكلام
 اعترف منه بان في كلامه قصور افراد عند احتمال ان يكون الباء زائدة في الخبر
 واراد بالخبر خبره لان لا ضير للبند لان دخول الباء الزائدة على خبر البند ليس
 بمعروف في كلام العرب لم يشتر ان قوله بالاولى ليس خبره كان بل خبره قوله لا تسع
 ودعواه كما نزلت عليه انما كان قلت لعل مراده ان الباء وان دخلت على قوله
 الاوجب الظاهر كنهها في الحاصل والمال داخل على قوله ان لا تسع دعواه بشهد
 تصوير المعنى المراد بقوله فلا جنبه اولى بان لا تسع دعواه قلت على تقدير تسليم
 ما ذكره يلزم ان تكون بيانية لازمة كما ذكره البضاوي في حقه قوله تكلم ثم تسرع
 في كل شقة ابرهم مشد على الرحمن عتيا ثم نهي اعلم بالذين هم اولى بها صلياً الآت
عبد قيس لا يلزم الدعوى بيان السبب وتصح بدونها في السبب في لان الاحكام
 فيها بخلاف اختلاف الاسباب دون غير ما كما لا يخفى على المتبحر في هذه الفقه
عبد قيس في كل موضع لو اقر يلزم فاذا انكر سبب خالف الا في ثلاث وذكر ما في
 والآونة الصور التي على ما ذكر في الخلاصة الذي هو اذا ادعى ابراء الموكل اياه عريان
 واراد تخفيف الوكيل على عدم علم اياه لا يخلف ولو اقر به كما يلزم والثانية

اذا ادعى البائع على الوكيل برد المبيع بالجيب رضا الموكل به واراد تخفيفه عليهم
 علم به لا يخلف ولو اقر به صريحاً يلزم والثانية اذا ادعى على الامر رضاه به لا يخلف
 ولو اقر به صريحاً يلزم **عبد قيس** لان المدعى لم يبين فيها انه خارج او ذود في اقول كونه
 قوله في اقبل وانها في يد المدعى عليها فانه يفيد كون الارض في يد المدعى عليه ومن فرفرة
 كون الارض في يد المدعى عليه كون المدعى خارجاً فكون المدعى ميباً كون الارض في يد
 المدعى عليه وكون المدعى خارجاً **عبد قيس** الثانية الشهادة بان وكيله باسم
 من غير بيان في واعلم ان محل قوله الثانية الشهادة بعد قوله الاولى الشهادة بالثبوت
 في محل قوله الرابعة نسبة فعل في بعد قوله والثانية الشهادة بانه استراه من
 وصيته في مكان حتى الترتيب ان يقال دعوى القضاء والشهادة عليه من غير نسبة في
 لا يصح الا في مستثنين الاولى الشهادة بالوقوف في والثانية الشهادة بان وكيله
 باسم في وان يقال بعد ذلك دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسع الا في اربعة
 مسئلتها الفاضل والثالثة الشهادة بانه استراه من وصيته في والرابع نسبة فعل
 له من قبل الوقف في ولعل الحفظ في ترتيب العبارة وقع من طبع ان قلم النسخ وانه
 اعلم بالصواب **عبد قيس** الا لفظة كما اذا عاين اي من انكاره اقول فيه هذا الكلام
 نودي اليك بيمينه القاعد ونقها ريث لان المدعى عليه عاصي في جميع صور
 الاستحقاق وان هذا التاويل يكتفي بنسبة في جميع المواضع في كل موضع وقع فيه
 الاستشراء او الاستيها بغيرها مما يدل على الاقرار يكون ملكاً الذي اليد في
 المدعى له عليه انك صاحب من قبل العين في يدك فاستشيتها منك فلما ظهر
 فائدة قولهم الاستشراء لا يمنع دعوى الملك اللهم الا ان يحمل هذا الكلام على قولهم
 وجود التوفيق بالفعل في دفع التناقض لا يكتفي بما كان التوفيق في دفعه في ان منع
 الاستشراء وغيره من دعوى الملك منتهى على وجود التناقض في تلك الصور لان الاستشراء
 والاستيها بغيرها يدلان على الاقرار من المستشري والعتيب وغيرهما يكون العيا
 ملكاً الذي اليد فدعوى الملك بعد ذلك ينافيه ثم ان الفقهاء قد قالوا بان التناقض

غيره اذا وجد وجه يوفق بين القولين المتناقضين ويرفع به التناقض بينهما
 لكن بعضهم اتفق بوجود امكان التوفيق من المخرج بالفعل وبعضهم شرط وجود
 التوفيق من المخرج بالفعل ولم يكتف بحجز امكان التوفيق بينهما فيجب حمل القاطعة
 المذكورة على قولهم الاستثناء يمنع دعوى الملك على القول الاول من القولين المذكورين
 ليعبر الاستثناء المذكور بمعنى يكون المراد ان الاستثناء والاستبعاد وغيره يمنع
 دعوى الملك في جميع الازمان والاصيان الا في زمان وجود التوفيق من المخرج
 بالفعل بان يقول المخرج عليه انك غاصب خفت من تلك العين وهذا كما في كبر
 في استثنائها منك بما يحجزها لا يكون العين ملكا لك في لا يمنع دعوى الملك هذا
 فان قلت قد بقي بها بحث وهو انه ما منع قوله خفت من تلك العين في يدك لئلا
 ان قاطعة تمام العين على تقدير هذا كما فلا فخر لما كنت تقدر هذا كما كانت مخافة
 هذا الكلام فانه يجوز ان يكون مذهب الملك عالمين يكون العين ملك المخرج
 مع عدم علمهم بكونها في يد المخرج عليها اذا كانت العين قاطعة في يد المخرج عليه
 بان ملك العين ملك المخرج وان المخرج عليه واضع اليد عليه بغير حق في يومه
 الغاصب برز العين الى صاحبها واما اذا كانت ملكة فلا يمكن اقامة البينة
 عليها بما على عدم علمهم بذلك فلا يمكن ايجاب القيمة على المخرج عليه فيستوى حيث
 المالك ركنه فاقصود منه قوله خفت من تلك العين في يدك اني ان كنت مستثناة
 واوصيتها اولا لاخرتها من يدك فبنيها قبل اقامة البينة عليه فلا يتأتى له عبث ذلك
 اقامة البينة عليها لعدم تعلق علمك ان يكون ملك العين في يدك فبنيها
 المخرج من العين ومن قيمتها ايضا وهذا وجه وجبة توفيق ما بين المتناقضين
 الكلامين بحسب الظاهر والله اعلم بهذا ينبغي ترفيق المباحث الفقهية وتحقيق
 مسائل الشريعة بتحقيق النظر وامعان المطالعة في مسائل هذا المقام **عبد قاهر**
 وفي جامع الفصولين لكن بصيغة ينبغي في معنى هذا الاستثناء ذكره العاوي في فصول
 وذكره ابن السماوية ايضا في جامع الفصولين لكن اوردته بكلمة ينبغي في معنى قال

وينبغي ان لا يمنع مثل الاستثناء والاستبعاد ودعوى الملك فيما اذا فعله بما على قوله
 من ملك العين في يد الغاصب وانما جاء المصنف بكلمة الاستثناء كشأنه الى ان
 هذه الصيغة تقتضي عدم بغيره **عبد قاهر** يمكن من الرد على ما بعده من اقول حتى لو
 اقره يكون اقاله لا نسخا والا فانه هو بيع جديد في حق الثالث فلا يقدر على الرد الا
 البائع الثاني صار شريفا من المشتري الثاني **عبد قاهر** **الوكالة** **فقه** لكن
 لا يجب الحمل اليه في معنى اذا كان المضم في مكان والعين في مكان آخر لا يجب على
 الوكيل نقل تلك العين الى مكان المضم فلو نقله الحمل على المالك دون الوكيل **فقه**
 وفيما اذا وكل بيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه او بعده في قوله الرهن في قوله
 بيع الرهن بمعنى المرحون بقرينة اضافة البيع اليه والضمير فيه في قوله سواء
 كانت مشروطة فيه او بعده راجع الى الرهن بمعنى العقد اي سواء كانت الوكالة
 مشروطة في عقد الرهن او لم تكن مشروطة فيه بل وحده في هذه الحالة
 صنعة الاستخدام حيث اراد بلفظ الرهن معنى المرحون ومنه الضمير لراجع اليه في
 معنى العقد **عبد قاهر** **الوكالة** لا تقتصر على المجلس قوله فاذا قال لرجل طلقها في معنى
 الوكالة لا تقتصر على محض خلاف التمليك القابل في الفرق بينهما ان نفوذ طلاق
 المرأة نفسها بتمليك لا نعدام ركن التوكيل فيه بخلاف نفوذ طلاق الغير فلو طلق الرجل
 بعد الجلب فيجوز ولو طلق المرأة نفسها بعد الجلب فيجوز **عبد قاهر** واما اذا وكل
 ان يوكل فلان في شراء كذا في اقول لعل وجه عدم تمكن الوكيل ان يترجع على الامر
 الاول انه لم يأم به بذلك بالفعل وانما امره الموكل الثاني ان الموكل الاول لو دفع الشيء
 الى الوكيل الثاني مع عدم قدرته على الرجوع عليه يخرج عن عهده قياسا على المشتري
 من وكيل البائع فاصطفت هذه القاطعة **عبد قاهر** لا الوكيل يقبض الدين او المبلغ
 بعد موت الموكل انه قبضه في حياته ودفعه له في وجهه ان الرهن فقف على
 كما سبق فقبضه في دعوى الوكيل القبض والدفع الى الموكل في حياته يرد على
 الفحان على الموكل فلا يقبل قوله فان قلت هذه العلة اعني اراي ايجاب الفحان

في وكالة

منه صيغة الاستخدام

على الموكل مشتركة بين الموردين انما صورة موت الموكل وحياة والا فاشترك
 في العلة يوجب الاشتراك في الحكم فكيف اختص بموت الموكل
 في صورة انكار الموكل اياها في حياته فموت الموكل يوجب خلو الوكيل
 عن الوكالة فموت الموكل زالت صفة الامانة عن الوكيل فلم يصح قبول القول
 فيه ان كل من يقدر على ان يفعل يقدر على الاضرب فالوكيل في حياة الموكل
 يقدر على اخذ الدين ودفعه الى الموكل فيقدر الاضربها واما بعد موته فلا
 كلام لان نفع الموكل بالموته عن الوكالة فلا يقدر الاضربها فقد اخذت الفرق
 من قوله بعد اذا اضربها لا يملك انت، فكما كان منها فافهم ثم اعلم ان هذا
 حكم الوكيل بقبض الدين اى الثمن الواجب في ذمة المشتري بسبب ما شتر
 الموكل نفسه للعقد الموجب له واما الوكيل القابض للدين بسبب مباشرته
 للعقد الموجب له اذا ادعى بعد موت الموكل دفع الثمن الى الموكل في حياته
 فينبغي ان يقبل قوله بقا هذه الصورة في عموم المتن من انما قلنا ان ما ذكره
 محمول على ما يجب بمقتضى الوكيل لا لو كان واجبا بمقتضى الوكيل لا يجب الا بقبول
 بقبضه لان حقوق العقد راجعة الى العاقد فلا يقال له الوكيل بقبض الدين
 بل الوكيل بالبيع والوكيل بالايجار ونحوهما وما يجب ان يعلم ايضا ان هذا
 في صورة موت الموكل مع بقاء الوكيل حيا واما اذا مات الوكيل وتبع الموكل
 حيا وقد عمى اخذ الوكيل الدين من الدين ولم يعلم دفعه الى الموكل فانكره
 الموكل فان حكمه بمطالبة الموكل وثمة الوكيل باقامة البينة على بيان موته علم
 الامانة فلو اقامت الورثة بينة على قول الوكيل بدفع المأخوذ من الدين
 الى الموكل بغيره وتخلصوا عن الضمان والا فيصير ذلك الدين متعلقا بتركه البينة
 ويقع منها لانه ايمان مات جهلا حال الامانة التي عنده والافرق في حق هذا
 الحكم في كون هذا الدين واجبا بمقتضى الموكل او الوكيل وتبين من المالك
 تفصيلها على الموكل انما افترض على بانوار التوفيق فلهذا لم يرد للموت **عبد** الا

في الفرق لان التقابض فيه يد بيد شرط ففي تجوز قبض الوكيل تحوت
 ذلك الشرط **عبد** **كتاب** **قرار** اذا رد المشتري البيع يعيب
 اراد الردة فيكونه من قبيل كراثة واردة بمقتضى **عبد** فلا يلزم
 له لو كان كاذبا في تفرغ على كونه اضرارا وقوله يريد بالردة الى قوله ولو ان
 تفرغ على كونه انت **عبد** **كتاب** **قرار** انت ملك لا انت ملك الاضرب كالوصي
 والمولى والمراجع في انما قال ملك الاضرب ولم يقل ملك الاقرار والمولى
 لم يلزم على انفسها حقا في دعوى النفي والرجعة بل ادعيهما مجرد استدامة
 ملك التكاثر وكذا الحال في الوكيل **عبد** **كتاب** **قرار** الاضرب في المقبر
 الصحة وفي سبيل لا في العلم ان قوله اقر له بعين وديعة ومضاربة في مظهر الى
 قوله الاضرب في المقبر يمنع الصحة وقوله ولو قال اقرضتك في مظهر الى
 وفي سبيل لان المصنف ذكر اولا اصلين ثم ذكر عقبيهما فرعان واحال
 موته رد الاول الى الاكروا ثانيا في كماله جوده ذم الطالب المتبرع
 الكلام على وجه يتفهم والمراد ان المقر والمقر له لو اختلفا في المقرب بان
 المقر بالعين وادى المقر له كونه المقر وبث لا يصح هذا الاقرار ولا يلزم المقر
 مواخذة بهذا الاقرار وانما اختلف سبب المقرب بان اقر المقر له ما في يده
 ثم العين امانة للمقر له وهو يدعى كونها قرضا من جهة هذا لا يمنع صحة الاقرار
 فيكون سبب المقرب الى المقر له ولا يمنع الاقرار بالقرض كذبه فيه وكونه
 قرضا لا يثبت الا بانفاق العاقدين ولم يوجد فثبت رده في الاجاز
 الذي يقرب الى حد الاعجاز جزاء الله باحسن مجزاء الحق **عبد** **كتاب** **قرار** ان
 كذب المشتري في اقراره في يقدر على طلب الفسخ اى ان كان الثمن منقورا
عبد **كتاب** **قرار** الثانية اذا ادعى المدينون الايضا او الا براء على رب الدين ان
 اقول فيه ان الغريم ليس مقر لان معنى الاقرار الزام على نفسه والحل ان لم يلزم
 على نفسه شيئا بل ادعى مجرد الحلاص من الدين فلا يصدق على هذه الصورة

كتاب **قرار**

ان يقال المقر بها صار كذا باثباتها اذ صار كذا باقراره وهو لم يقر كذا
 في اقراره بل صار مصداق فيه وانما صار كذا في دعوى الاثبات او لا يبرأ
 وهي ليست باقرار كما لا يخفى على من له ادنى دراية وبينة المسئلة وان فكرة
 في الخلاصة كذا لم تذكر مفرقة على هذا الاصل بل مبينة على ان الان
 اذا كذب باعترافه ثم وجد بينة على تلك الدعوى تميمها بينة وهذا المقرر
 واضح وصار في الاخبار عليه **قوله** ثم اقر ان السبع كان نجسة وصدره مشرق
 في التسمية ان يتواضع على نحو وغيره من العفود لغرض من الاغراض على ان لا يكون
 ذلك عقدا صحيحا في الحقيقة وبها يلزم الرغبة **قوله** اقام العفود والباطلة
 وقد جعل الامام في الدين قاض حان في فتاواه احكام بيع النجسة بالانكسار
 حصة من كتاب السبع **قوله** فلما اراد احد الدائنين تأجيل حصته في الدين
 المشترك في اقول هذا تقرير على ما نهى من الاصل المذكور وهو قوله بملك الاقرار
 فلا يملك الاثبات فان احد الدائنين يملك الاثبات في اقول بل لا اذن
 الاخر مع انه يملك الاقرار به ويقدر عليه وكذا الحال في القذوف فانه يملك
 الاثبات العفود ان يقدر على الاقرار ولكن في اطلاق قوله فلما اراد
 احد الدائنين تأجيل حصته في الدين المشترك بل لا اخر لم يجر نظر في الفتا
 كان ان يقول احد شركي العنان اذا اخر حصته في الدين المشترك في
 الاخر لم يجر عند الجوهري واذا اقرانه وجب مؤجلا حين وجب صحيح
 ومن رام العثور على زيادة التفضيل فالنظر في فتاوى فخر الدين في
 في بحث الشركة العنان **قوله** اما بعد فضا الفاضل عليه بحد كامل
 او الفصاح في الاطراف لا يصح اقراره بالرق في لان المقر منهم في اقراره في ملك
 الصور بين حيث يربط اسقاط نصف الحصة في الصورة الا ان اسقاطها
 رتب في الصورة الثانية اولا فصاح في الاطراف بين العبد والاحرار
قوله والاشبه خلافا لعدم قصد في امر الراجح رواية ورواية عدم ثبوت الزيادة

لعدم قصد الزوج ايا ما في الزيادة فالصبر مضاف الى مفعوله وذو الاعمال
 متروك **عبدك** **قوله** الا اذا اخرج من الدين على عبد وقبض في
 لان مبني الصلح على الخط والمساواة فالعالم فيه ان لا يبذرى قيمة العبد الذي
 وقع عند الصلح فيلزم الكذب والحنانة في قوله فاقا على كذا بان يقبض لم يفت كذا
 من الدين الذي وقع عند الصلح **عبدك** **قوله** الا في صلح الوصي غر مال اليتيم على انكار
 اذا اصاب على بعضه ثم وجد بينة فانها تقبل في قوله ولو بلغ العتية واقامها
 اقول كان الواجب ان يقول واقام الوصي بعد ذلك بينة على دعواه في ضرر العتية
 نفسه بعد البلوغ لانه قد ذكر في الفتوى جواز اقامة البينة لكليهما وقالوا فانه
 مع الصلح عدم القدرة على التحليف بعد ذلك **عبدك** **قوله** لان الصلح بين ليس للقتل
 العيان في اي لعدم وجوب البين على مدعي الاثبات او لا يبرأ **عبدك** **قوله** ولو برهن
 على صلح قبل بطلان التمسك في اقول نعم لكن صلح التمسك يقتضي عدم سبق صلح آخر قبله اللهم
 الا ان يحل على اتفاتها على سبق الصلح قبل **عبدك** **قوله** وهو توفيق واجب فيقال
 الا في كذا في معنى ان الصلح بعد دعوى فاسد فاسد الا اذا كان الفسخ في ذلك
 بحسب الجاهل في المدعى ان الصلح جائز وكان وجه الجواز فيه ان الصلح اسقاط
 وجهها في السب فالاقتضا في المسألة **عبدك** **قوله** وصح الوارث مع الموالي
 بجنين الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه والبا وجب في الامة متعلقة بالصلح
 فيكون الجنين بدل صلح الابلوصية بقرينة قوله وان كان لا يجوز بيعه وتامم النص
 بين التعليق ان المعنى على التقدير الاول يرجع الى ان يقال صلح الوارث
 مع الموالي الذي اوصى له بجبني الامة فلا يكون فيه تعرض لذكر بدل الصلح والتقرير
 التمسك يرجع معناه الى ان يقال صلح الوارث مع الموالي على ان يكون بدل الصلح
 جيننا فلا يكون فيه تعرض لذكر المصالح عنه **عبدك** **قوله** ولو كان على خدعة العبد
 الذي في كلمة لو وصليته وجه توهم عدم جواز الصلح بها ظاهر لانه بمنزلة جبر العيان
 المدعى **عبدك** **قوله** الصلح يقبل النقص والا قاله الا اذا اصاب في العشر **قوله**

ب

بالكسر دفعا لانها الساكنين بلا قاة الالف واللام بعد **عبد** في قوله اذا قال
المدينون ابراه فابروه فرق لم يرتدخ اقول فيه انه قد اتفقوا على ان الابرء وان
لم يتوقف على القبول ولكنه يرتد بالرد فاذكره المصنف حكاه فلعلمه حمل عليه الابرء
قبوله فكان رده بعد ذلك بمنزلة رده بعد القبول فيه **بعد** ظاهر **عبد** **فهم**
اختصوا فيما اذا اطلقوا في اي فاما اذا اطلق البراءة ولم يقيدها ببراءة الاسقاط
او الاستيفاء يعني منهم من ذهب الى انها تحمل على براءة الاستيفاء فلا يرجع الدين
بما اذاه ومنهم من ذهب الى انها تحمل على براءة الاسقاط فيرجع الدين على ما
الدين بما اذاه **عبد** **فهم** فاذا ابرءه اسقاط يرجع عليها في اي جمع الزوج
على الزوج بما اذاه لان اصل الدين لما بقي بعد الادا وخرج ابرءا وما خرج ابرءا
لزم الرجوع بما اذاه **عبد** **فهم** فما لو ملك الرهن بعد الابرء من الدين فانه يكون
مضمونا بخلافه بعد الايلاء في اقول قد عرفت ان عرق الدين ينقطع بالابرء فلا ينقطع
بالايلاء فاذا كان الامر كذلك يكون الرهن مضمونا في صورة الايلاء بقاء اصل
الدين فيما كان القصور ان يقول فانه لا يكون مضمونا بخلافه اذ لا يكون بعد الايلاء
بخلافه فلا يكون فيكون النسخ جميعها متفقة في العبارة المذكورة وما يجب ان يعلم
ان للراي بالضمها بها ضمان الرهن لا ضمان الغصب بها ردة وضع المسئلة في صورة التملك
والرهن انما يكون مضمونا بضمان الغصب بعد الايلاء الرهن الدين في صورة التملك
اي استهلاك الرهن اياه بعد الايلاء وبنه او وضع الرهن بعد الطلب فلو ان الرهن
حالين بعد استيفاء المترين دينه من الرهن كونه مضمونا بضمان الغصب اي ضمانه فيتم
في ضرورة بلاكه بعد النسخ من صاحبه او استهلاكه وكونه مضمونا بضمان الرهن وهو ان
يعال مقدار الدين في القيمة بالدين وبذلك هذا المقدار في مقابل اي في هذا المقدار
من الدين وبذلك التا امانة هذا حاله بعد الايلاء واما حاله بعد الابرء فان بهلك محالنا
في صورة بلاكه بفسه اذ لم يوجد المنع من المترين بعد طلب الرهن وان لم يصير مضمونا للغصب
في صورة استهلاك المترين او وضعه في الرهن بعد الطلب في حفظ هذه الفايعة لجليلة عبد

فهم فانه لا يقبل قوله الا بالنية لانه ايجاب الضمان على الميت في قد شرحت
فيما سبق في الفرق صورة موت الموكل وحيوته والى هذا حكم الوكيل بقض الدين
الذي وجب بعد الموكل بشهادة قوله الوكيل بقض الدين لانه لو كان واجبا بعد
الوكيل لا يحتاج الى الوكيل الغصب لكن حقوق العقدة اوجبته في العاقد فعلم ان الوكيل
العاقد نفسه تصدق في دعوى القبض الدفع الى الموكل في حياته لبقاء هذه الصورة عموم
الشيء منه والى ان هذا في صورة موت الموكل مع بقاء الوكيل حيا واما اذا مات الوكيل
الموكل حيا وقد علم اخذ الدين منه المدين ولم يعلم دفعه الى الموكل فان كان الموكل فالحكم
فيه ان نظا لم ير في الوكيل اقامة النية على بيان موثرهم حال الامانة فان اقاموا النية
على قول موثرهم في حياته باذن دفعها الموكل فقد بتروا واختصوا غير الضمان والايض
مضمونة متعلقة بتركه الميت لموتهم بولا حال الامانة التي عنده ولا فرق في حق هذا
الحكم بين ان يكون الدين واجبا بعد الوكيل او للموكل وقد مر في تفصيل مشع لهذا
المبحث وسبب هذا التمسك في كتاب الامانات وسبب جدي هذا التفصيل فيها ايضا
ان الله تعالى كثر العترة **عبد** **فهم** الابرء عن الدين في معنى التملك ومعنى الاسقاط
فلا يصح تعليقه بغير الشرط للاول في الابرء بشي بان شبه التملك بشبه الاسقاط فورا
في شبهين مطهرهما باجره متفنيهما كل واحد منهما فقول فلا يصح تعليقه بغير الشرط
للاول بغيره على وجود معنى التملك في المعنى فلا يصح تعليقه بغير الشرط لوجود معنى
التملك فيه ووجهه ان عامة التعريفات الشرعية تقسم الى قسمين الاول التملكيات
والثاني الاسقاطات فعمامة التملكيات تقبل التعليق بالشرط وعمامة الاسقاطات
تقبل وانما فال بغير الشرط اي الشرط محض لانه لو عاقده بما هو في صورة الشرط والشرط
حقيقة لكونه امر كان لا على حظر الوجود يصح التعليق به كما ذكره مثلا خسر وميالى
شأن من الدرر وذكر مسند بالاعطاء الفارسية فمن رامها فليطهرها **عبد** **فهم**
واذا امتى كان في معنى ان اذا امتى من ادوات الشرط كالماء ان في هذه التعليق الصوري
بها **عبد** **فهم** وللاول يرتد بالرد في اي لوجود معنى التملك فيه يرتد بالرد **عبد** **فهم**

فما يسمى بالشيء من حيث لا جارة اختلافا في هذه المسئلة مع ترجيح المحققين بخلاف
ما ذكره المصنف فيها جواز اشتراط لزوم القضاء مقصودا **عبد الله** صحيح في النسخ
فيه إثارة لعدم سرية الف وبقوله مع اتحاد الصفة **عبد الله** من جاره
ليعبد له أو ليجتلب جازان وقت فيقول قد اخلق هذه السلة العترة التي كنت
في صدر زمان غمال الولا في وباركنا بكون الزمان على اخرج مقدار معين
منه على ما كان اكثر الناس كلهم يعتقدون بطلان هذه الاجارة مع ان غاية
الامر فيها ان يكون هذه الصورة فيقول الاستحباب على احوال الباشا الباقية على اصل
الابادة لا لا حظ في الاحتكاك في غير ما وقد علم جواره من هذه السلة عبد
من جوارحه لا يصح ولان اوجده لم يجز في وجه عدم الجواز ان عقد الاجارة
موضوع الاستحباب لا المنفعة دون العين وفي اجارة السلة على الوجه المذكور عقد
الاجارة على استهلاك العين مقصودا فيلزم خلاف وضعها واما استحقاق القيمة فالمراد
من الخدمة واستهلاك العين بيع فافترقا **عبد الله** وفيه خلاف في حكاية النسبة بالصورة
فستدلى اقول انما تستند هذه الاجارة لانها من قبيل فغير الطحان فهو كل عقد
شرطت فيه الاجارة من عمل الاجير وهذا كذلك القول ترجحه بالفارسية سبحانه و
ولما يكافئه والنسج بقوت **عبد الله** وكذا الواو دخل يصل في ليعمل له اوسمه
صاحب الخدمة بشرطة المواجهة واقفي صاحب الدرر اثره في الدرر وفير انكره
المواجهة بها بان صاحب الدكان يتقبل الاعمال في ان سيجاهته والدرك
في الدكان يعمل بخداقته وقديته اصحاب الخواشي بان المراد بالخدمة المواجهة بها
ليس هو المراد من شركة الوجه التي هي قسم من اقسام مطلق الشركة **عبد الله**
وان كان دابة الاساقفة ولم يربها فليس الاجارة في فان قلت دخول الكلمة لا على
فخصها اذا وقع الكا في موقع الدعاء او كبر في ذكر كلمة لا حال كون مدخولها متغيرا
او وقع في الماضي جوابا للقدم وهذا الموضع ليس في مواضع الذكوة العترة فكيف
جازية دخول كلمة على الماضي قلت كانه عترة ذكر كلمة لم بعد ما بمنزلة كاذرة كلمة لا يكون

كل واحدة منهما النقيض للماضي صار بمنزلة تكرير لا فجاز دخول كلمة لا عليه **عبد الله**
فصر الثوب المحبوسان قبل قبل الاجرة والافلا الضيقة قبل عايد المحبوس من محبوس
لان كان القصار قبل المحبوس استحق الاجرة والافلا يستحقه لان القصار لما كان قبل
المحبوس فقد عمل حكم العقد وجب عليه موصبه فلا يقطع بسبب انكار العارض بعد
واما اذا قهره بعد المحبوس فقد قهر نفسه بعد انفق في عقد الاجارة بينهما بسبب
المحبوس فلا يستحق الاجرة **عبد الله** ولا اجر لمن دله لان عقد الاجارة ليس
بوجوده بل لانه لم يعقد مع رجل معين **عبد الله** وفيه اي في غير السيرة
وقوله والظاهر بحسب الحقيقة ونفس الامري الظاهر للباد في عبارة السيرة
وجوب السيرة ان الظاهر بحسب الواقع ونفس الامر وجوب اجر المثل **عبد الله**
ولو قال السالكين سكن كذا والا فاستقل في لعل هذا اذا لم يعارضه الرد المبرح
بان كتب التاجر ثم سكن واما اذا رده حركيا بان يقول لا ارضى بهذا واما
ارضى بكذا ثم سكن فيها بعد ذلك المتكلم فلا يجب الاجر لان السكنى فيها هذه
المقالة غصبت فلا يجب عليه الاجر اذا لم يكن الدار اولد كان معتق للاستقلال **عبد**
عبد الله وتفرض يكون بؤنة الرذيلة استأجر في المؤنة اما ففعله ومفعله
فستفادها على الاول وانما ان يكون يقال ان على كذا اذا اقام بكفاية فليكن هذا
اصيلة لكونها غير زانية وعلى الثاني ان يكون يبيع ثوبا ليمسك هذا الزين
غير اصلية لكونها مصدر ميمنا على ذلك التقدير فعما ما الفصل والمنفعة فكان
الاصل فيها على ذلك بؤنة على ورن مفعلة فعلت حركية الواو الى ما قبلها لتحركها
وسكن ما قبلها بيا على القاصرة المطردة في علم الصرف وهذا الاعمال جاز
في الوجه الاول ايضا كذا بين وجه استحقاق هذه الكلمة واعلاها قوام الدين
لانها الشريعة بامر كاتب في شرح الحسني بالنبي على من النعني في الاصول انما
فصول كلامه بعد علم اصل التركيب في هذه الكلمة لا يتخلل في نفسه في العقل والمنفعة
اما بطريق الحقيقة او الالتزام **عبد الله** تنسخ الاجارة بموت المورث العاقل نفسه

في احتراز عن الوكيل والمتولي **عند فقه** وتقبل البنية مما لا خصل له
 يريد لا خصل من ما يقع في بيع ان البنية ما لم يمتدح باللائم بل كشف الحال
 مقبولة بلا خصل من بيع من اجل جارية فغالب المشتري قبل نقد الثمن وقبض البيع
 قيمة منقطعة ولم يعلم مكانه فاراد البائع اقامة البنية على ذلك التمسك بالقيمة المبيع
 بيع الجارية تقبل البنية عليه ذكرنا مثلاً خسر وفي الدرر في باب سائل
 في كتاب البيع **عند فقه** اختلاف في كونها فارغة ومشغولة بحكم الحال اختلف
 الموجه المستاجر في كون العين الموجهة مشغولة بالحال الموجه حين تسليم المتجر
 بان يدعى الموجه كونها فارغة والمستاجر مشغولة بحال حالها كما هو حالها اليه
 في فصل القضية فان كانت فارغة في الحال يحكم بفراغها من ذلك الوقت فيحكم
 بصحة الاجارة وان كانت مشغولة في الحال يحكم بكونها مشغولة من ذلك الوقت
 فيحكم بقبح الاجارة وكذا الحال في انقطاع ماء الطاحونة وجريانه **كتاب**
الامانة في المودعة وفي رتبة **عند فقه** اما اذا عرف المودع يعلم
 انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن وفيه ان زيادة هذه القيد يضيء ان لا يكتفى
 ببرر علم الورثة في عدم التمسك بل مع قيمته علم الموت بعلم الوارث حال المودعة
 فيلزم الضمان في صورة علم الورثة بحالها مع عدم علم المورث بعلم الورثة بحالها
 مع ان قوله ولو قال الوارث اما علمتها في ينطق بخلاف **عند فقه** وقبل ما بين
 شرط ذلك الوقت البيع في الامانة راجعة الى عدم الرفع المفهوم من قوله لا يضمن
 من دفعها بطريق الالتزام لان عدم القدرة يستلزم عدم في الواقع وفيه تأمل
 بعد تأمل **عند فقه** او انقضى الايمان ثم ازاله لا يزول الضمان كالستودع والتمسك
 الا في الوكيل في قول وهذا معنى ما قبله المتون والشروح الا يابى اذا اعتدى
 حاشا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان في المودعة والاجارة ويبرأ من
 الامانة **عند فقه** الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه
 ودفعه في صوته لم تقبل الا بالنية في هذا حكم الوكيل يقبض الدين واما الوكيل

في

القبض الدين

الذي وجب بمباشرة الوكيل ان قبضه بناء على رجوع حقوق الفضل الى اذ ادعى
 بعد موت الموكل دفع الدين اليه في صوته ينبغي ان يقبل قوله بالنية لبقاء هذه
 الصورة بحث عموم المستثنى من هذه صورة موت الموكل مع بقاء الوكيل حياً
 واما في صورة موت الوكيل وقد علم قبضه الدين ولم يعلم دفعه الى الموكل فالحكم فيها
 على البنية الموكل ورثة الوكيل اقامة البنية على بيان مورثهم حال الامانة اليه كانت
 عنده فان اقاموا البنية على ذلك بزيادوا كخلصوا عن الضمان والا نحو مقتضى مقتضى
 بركة البيت فقبضه فيها ولا فرق في حق هذا الحكم بين ان يكون ذلك الدين ثابتاً بعد
 الوكيل والموكل **عند فقه** فالودع اذا خلط بالمال بحيث لا يتميز منها شيء اذ كان
 الودع ذوات خواتم والشعير والذرة او فاذا وبان وسبك كالذهب والفضة
 والصفير وغيره خلط المودع بغير المودع بغير نفسه او ذاب نفقة من فضة مع فضة
 فصار تاقطعة واحدة ضمن المودع للمودع قيمة الودعة فكان ينبغي ان يقبل قوله
 عند الامام الاعظم لان الاما يبين عمرها انه يقول ان بان المودع اذا خلط الودعة
 بالانفس بحيث لا يمكن التمييز اصلاً كما في الصورة المذكورة او يمكن للكن مع العكس
 كخلط الزبالة والشعير والذرة بشئ كان فيه بركة ملك لا يكون ضامناً كما صرح به الجوزي
 وغيره **عند فقه** وخرج عنه مسلكان المودع اذا اذن انساناً في دفع الودعة
 في بيعه اذا عقد رجل مع آخر عقد ودعة واستحقاقاً ثم اذن ان في دفع الودعة
 الى المودع فدفعها اليه في ملكه في المودع فاستحقها بجل بالنية بعد الهلاك فلا ضمان
 على المودع وللمستحق تقبض الدافع فلم يكن المأذون له في هذه الصورة الدافع كاذب
 وهو المودع في عدم الضمان حيث كان المأذون ضامناً مع عدم الضمان على المأذون هو
 المودع هذا ما سمع به خاطري في حل هذا الحل **عند فقه** الثانية مما مشترك بين اثنين
 اجر كل منهما حصته لرجل في بيع ان نفق الشريك اذا غره بدون اذن الآخر يرجع عليه حصته
 بان يسكنه من قسط قدر ما نصيب حصته في التعمير فلم يكن المأذون له كاذب في الرجوع **عند**
فقه ولو رجع في فرس النازي قبل المدف الى قوله فله اجر مثل في قول وكذا الحال في السفينة

والمساجرة اذا انتقلت مرة الا جارة في وسط البحر ولم توجد سفينة غيرها
وفيما اذا استأجر عاؤا ليضع فيه شيئا ما يعا فانتقضت الدقة في بعض المعاول
ولم يوجد طرف غيره **عبد الله** مؤنة رد العارية على المستعير في القابض في
معرفة مؤنة الرد انما يجب على من تعود منفعة العين اليه مؤنة رد العارية
على المستعير مؤنة رد العين الموجرة والمودعة وغيرها ما تعود فيه المنفعة على المالك
عليه **قوله** ادعى المودع دفعها الى مادون ما كمل له قوله لانه حق وجوب الضمان
عليه في اي لانه حق وجوب الضمان على المأذون اليه بالدفع واعلم انه قال
بصدق قول المأذون اليه في رد دفع العين الى المأذون اليه بالرفع صار مقتضى
الزام الضمان عليه بناء على انه لو لم يكن مقتضى التصديق ذلك دفعه بما حصل ان
مقتضى التصديق انما يظهر في حق دفع الضمان عن نفسه لانه حق الزام وايضا به
في الخبر ورايت في بعض فتاوى افاض العلماء مستثنين مرتبين الاكويين ومثله
عدم كون المأذون له صدق في حق براءة نفسه ايضا ادعى الدفع الى المأذون
بالدفع اليه بعد موت فليس لبعض العلماء وجه الفرق بينهما فقلت ان المودع في الصدقة
الاكويين ورايت ان الدفع الى المأذون اليه بالدفع فيملك الاخبار بخلافه انما
لعدم قدرته عليه بوسط فوت العمل **عبد الله** الا اذا قال امرتي بدفعها الى فلان فخرج
لانه يدعى من عارضها وهو الامر بالدفع فلا بد من اقامة البينة عليه **كتاب المبيع**
قوله وبسته من ايراعه ما اودعه صبي مجبور مثله وهي ملك غيرهما في المصدرة قوله
من ايراعه مضاف الى مفعول من الايداع اليه فحذف الجار ووصل الضمير الى المفعول
والضمير المنفصل عنه اي راجع الى المودعة المفروقة من قوله اودعه وكان الصواب
استقاء هذا القيد عنه قوله وهي ملك غيرهما من البين لانه لو لم يخص هذا الحكم
اي من الصبي المودع بما اذا كانت المودعة ملكا لغيرهما وليس كذلك في
محصل ارام المضاف ولا حتى تبين لك به الاختلاف في المقال فيقول قد فهم
من الصور المتشابهة من الحكم عن من قوله لانه ما نيل لوانك ما اقترضه وما اودع

كتاب المبيع

هذه بلا اذن اليه وما اغير له وما بيع منه بلا اذن ان الصبي المجبور ما اخذ بافعاله في بيع
الاحوال والازمان الا في حال وجود التبسيط في المالك في لا يضمن لان التبسيط
من المالك موجود في كل واحدة من الصور المذكورة اعني الاقراض والايداع اليه العارية
والباع منه ثم استثنى من الاستثناء المذكور اعني من عدم الضمان ايداع صبي مجبور مثله
اليه ملك غيرهما بما اودعه وجود التبسيط في المالك في هذه الصورة كما سيجري به
فيما بعد وهذا الكلام صحيح في نظره كسبته فيه ولكن ايداع هذا القيد يوجب تخصيص الحكم
بما اذا كانت المودعة ملكا لغير المودع مع ان هذا الحكم جاز في المالك لو كانت المودعة ملكا
لصبي المودع لوجود هذه العلة وهي عدم وجود التبسيط في المالك في هذه الصورة
ايضا لان تبسيط الصبي في عدم الاعتدال به كالتبسيط صريح به في الضمان
المعبرة والله اعلم بالصواب **عبد الله** قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات
ايداع الصبي في المصدرة مضاف الى مفعول ايضا والتقدير من مشكلات الايداع
الى الصبي **عبد الله** وهي حادثة الفتوة فاحفظ في اي وقعت هذه الصورة وسقطت
عنها بما ذكر **قوله** الصورة استغنى بالتذكر لكونه مستدرا عنها او الى مصدره كما في التقدير
بين الغير والنزوان اي وقع الاستغناء عنها وبطلان الوجوه ان المذكوران في المسألة
حصل المفعول عن غير **عبد الله** قول يرد ان ثابث الفعل وشبهه من اسم الفاعل والفصول
والصفة المشبهة وغيره ما قد يكون ثابث الضمير لرفع المفعول وقد يكون ثابث الضمير
مجرد المسند اليه الفعل وشبهه فنفس الفعل وشبهه بان عليه هذا المعنى تذكير ويقال امر
مدحوله ومدحوليها ولا يقال امره مدحوليها هذا مراد المعترض على تحرير كونه لا في
عنده صريح عدم جواز ما في جواره اعني عدم جواز حمل المثلث لانه يجوز كون الضمير
المجربا لغير المرفوع المتصل بطريق مستعارة مجربا للمرفوع الا ترى انه كيف كان استعارة
المرفوع للمضروب في قولهم ضربت كذا فتسوي جعلت بدل الا وتاليا **عبد الله** **الشفقة**
قوله فاذا استحق المبيع بعد البيع اقل الرجوع للمشتري على الشفيع في قول اعلم ان من
عومة فحين فيها ثم استحق الحكم فيه ان المشتري بسم اليه الى البائع فينقض البائع

في الشفقة

وبأخذ البعض ثم يرجع المشتري على البائع ضمن الغصة وفيه البتة لكونه مغرورا منه
 حصه في البناء فاعترف هذا علم ان الشفعة لو كانت بيعا في ضمان الغرور يرجع
 الشفعة على المشتري بصفة البناء لا على المشتري على الشفعة فكان الصواب ان يقولوا لا يرجع
 الشفعة على المشتري بل قوله فلا يرجع للمشتري على الشفعة ولكن جميع الشفعة الى اباها
 منفقة على العيان المذكورة والله اعلم بالصواب **عبد قيس** كالموهور له والمالك القديم
 ومسيلاد الاب فينفق الشفعة على البائع الموهور له على الواهب بقرينة ولدا جارية
 والموهور في ادا استولدها فاستحققت فاحضرت على الجارية وفيه ولد ما قوله
 والمالك القديم اي كالموهور له المالك القديم على من اخذ الجارية فممن بعد ما استولدها
 واستحققت وقوله ومسيلاد الاب اي كالموهور له على الابن بقرينة ولدا جارية بعد
 استولدها وتفصيل المقام على ما خرج به في بعض الكتب نقلا من حيط الخسيس الى الجارية
 لما سوره في ايدي الكفار اذا اشتروا منهم مسلم واخرجوها الى دار الاسلام فاحضرها
 المالك القديم برفع الثمن الى المشتري منهم فاستولدها فظهر مستحقها واخذها من
 واخذ قيمة الولد لم يرجع بقرينة الولد الذي اخذ الجارية من بيعه لانه مجبور في دفع الجارية
 اليه كالمشتري بالنسبة الى الشفعة وليس بفارقتهم صفة السلامة وكذا الاب اذا
 وولي جارية ابنه فعلمت منه ثم مستحقها رجلا فاخذ قيمة الولد فانه لا يرجع باذنه الى
 المستحق من قيمة الولد على الابن لانه اخذها منه جبر فلم يكن غارما له فاضت السلامة
 بل مغرورا به ولا يرجع على احد وكذا الحال في الترمكين المتقاسمين اذا بنى احدهما في حصته
 من الارض بعد الاقسام واستحققت حصته المبيع عليها ونقص الباقي فانه لا يرجع على غيره
 بقرينة البناء وفي اذ باع الفاضل ارض اليتيم بغيره فاحضره في بيعها المشتري فاشتققت
 ونقص الباقي فان المشتري لا يرجع على احد وانما لم ينعرض المصنف لتلك الصورة لانه
 لم يلزمه شيئا بل البحث في احوال المذكورين من تنقيح الشفعة في كون
 كل واحد منهما منصفين للجبر ولا يخفى عليك ان كان الاو والآخر باعها فاشترى
 قوله كالموهور له من الابن لانه ليس بهذه الصورة كثيرة مناسبة لصورة الشفعة

لعدم معنى الجبر فيها وانما سبها في مجرد عدم الرجوع هذا ويرد على البائع لا يتم
 المشتري في بيعه اذا اشترى رجلا دار فقبل ان يقبضها اخذها الشفعة بدعوى الشفعة
 ثم يرد بها بقضاء القاضي ثم ردوا الشفعة الى البائع بسبب ان البائع الموجه للرد
 كجار الرولية والعيب لا يكون الدار سالمة للمشتري ولذا لم يردوا الى قديم ملك
 البائع **عبد قيس** ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول في اريد من المسئلة
 وهي عدم سلامة الدار للمشتري فيما اولد وما الشفعة الى البائع والمشتري حين
 القضا بالشفعة الشفعة المانعة نقل الملك من المشتري الى الشفعة لانه لو كان مخرجا
 منه اليه لعاد الى من انتقل منه في هذه الصورة اي في صورة الرد الى البائع بسبب ان
 الموجه له فلما لم يعد اليه بل عاد الى ملك البائع علم ان الفسخ العقد الجارية فيها
 وقضى بالشفعة على ملك البائع **عبد قيس** قال لا يستجيب في التحول الى البائع والابطلت
 به في بيع الاصح ان قضاء الشفعة بطريق نقل الملك من المشتري الى الشفعة لا بطريق
 فسخ العقد الجارية بين البائع والمشتري لانه لو كان بهذا الطريق يلزم بطلان الشفعة
 بسبب الفسخ لان الفسخ رفع العقد من الاصل وجعله كأن لم يكن فاذا كان العقد
 موجودا من الاصل فكيف تحقق الشفعة لان وجودها يستلزم على وجود العقد لعل
 فالفسخ في قوله يرجع الى المفهوم بحسب الغرورة وهو الفسخ لان معنى قوله والى
 لم يكن التحول اصح وهو لو ردى مؤدى قوله وان كان الفسخ اصح لان الطريق منه في
 هذين لا وجودا لثبوت فن نفى احد هذين الامرين يلزم تعيين وجود الآخر وتيقن
 هذه المباحث على هذا السؤال مما افيض على بانوار التوفيق نعم لمولى ونعم الوكيل **عبد**
قيس قضى له بكلها في اي ان طلب كلهما قضى له بكلها اما لو طلب نصفها بناء على
 انه سخط النصف مسقطا لشفعة رأسا في رواية ولا تسقط في اخرى ذكر الامام
 فخر الدين فانه حان في قضاؤه **عبد قيس** باع ما في اجارة الغير وهو شفعيها الى
 ولا يطلب الاجارة ان رد ما في اقول لفظ الاجارة زائد وفيه من السجس هو او في
 المسئلة باع ما اجارة الغير ولعل ان ذلك الغير شفعيها فان اجار البائع اخذها بالشفعة

والا يطلب الشفعة موقوف وجوب الشفعة يتبين على وجوب عقد المعاوضة فاذا كان
 لم ينفذ العقد في المدق فلا يجب الشفعة وقوله ان ردهما القبول فيدان رده بالتذكير
 لان التعمير في غير البيع المفهوم من لفظ باع والاشترى من كون هذا اللفظ يقع قوله
 ان رده زائدا ايضا رخصا باعنا قوله والا يبيع وان لم يجر البيع عنه لان علم البناء
 اعم من الرقة فتدبر **عبد قده** كان الشفعة فيما لازقه فقط وان كان فيه تفرق الشفعة
 في بعض جبايشي اراخ متفرقة بعض في موضع وبعض في موضع آخر ثمة معين
 وصفقة واحدة وكانت ارض الشفع ملازقة ببعض تلك الارض المبقية دون
 بعض فالشفعة باخذ الملائق بارضه دون غيره وان اوجب ذلك تفرق الشفعة
 واستلزام البيع بالحصة **عبد قده** وتسم الجار مع الشريك صحيح في بعض ان الشفعة
 ثابت الجار مع وجود الحائط في نصف البيع وان الحائط مقدرة عليه فلو اسقط الجار
 جزء الشفعة مع وجود الحائط اسقط باسقاطه بدليل ان الحائط لو اسقط بغير
 لا بعد الجار على طلب الشفعة فلو لم يكن اسقاط الجار معتبرا مع وجود الحائط
 في نفس البيع لقد رجا على طلب الشفعة بعد اسقاطها الحائط فكانت مع بها
 طرف مستقلا طرفا خولا عدم امكان حملها عليه تدبر **عبد قده** اذا منعت الشري
 البناء الا قوله وفيه نظر في اقوالهم المسئلة المذكورة في فتاوى قارئه ان ايقال
 قال فيها رجل اشترى دارا وزحفها بالنقوش بشئ كثير فاشترى بها الجار ان شئ
 اعطى ما زاد فيها وان شئ ترك انتهى فاقول كان وجه النظر فيه ان حال النقوش
 ليس بقوي من حال البناء والحال ان الشفع العرضة لم تخير عن الوجه المذكور
 فيما اخذ ما بعد بناء المشتري عليها ابنته ولم يمنع البناء اخذ للمري العرضة
 الثمن من غير ان يوجب عليه دفع قحة البناء فكان المشتري مجبورا في دفع ثمنه
 فاذا لم يكن الشفع متخيرا من دفع قحة البناء والترك في صورة البناء فكيف
 تخير في صورة النقوش الذي هو اضعف حال لا من البناء والبناء علم بالصحة
عبد قده تعليقا بطلانها بالشرط جائز في قد سبق مني الاشكال ان علم

الاشكال قبل التعليق بالشرط وابطال الشفعة من قبل الاستسقاء فيقبل التعليق
 به **عبد قده** تظهر في حق الشفع في معنى الظهور ان يأخذ ما الشفع بما بقي بعد
 الرتبة من الثمن واما اذا زاد المشتري في الثمن فلا تظهر تلك الزيادة في حق الشفع
عبد قده فان وصلت الى محي اقول جزاء هذا الشرط محذوف هو فيها اي قال
 وصلت تلك الدار الى فلبس بالحضلة الحنة وتحذفها جزاء قبل كلمة والا يخاف
 وزايع في عبارة الفقهاء وكلمة هذه مركبة من ان للشرط ولا للمنفى وليست
 للاستثناء ولا للشفعة **عبد قده** **الشمس قده** فان وقع في نصب البناء فيها في
 بالحضلة محنة والمراد بها بناء البناء حال ملكا للبناء حيث وقع تفرقه في حصة
 نفسه كن هذا القول ضعيف غير معمول به فليت **عبد قده** فلا بد من رخص الموصلة
 بالثالث في لانه ما من جزاء الا وهو مشغول بحصة فلا بد من افراد نصيبه من الفضلة
 والرضا **عبد قده** **كراه قده** اجراء كلمة الكفر على ان ابو عبد الله قيد
 لخرابات امراته في اقول اضافة الوعيد الى الجبس بانية وقوله قيد عطف على جسي
 اي بوعيد قيد وانما كره المكره في هذه الصورة لان هذا الاكراه ليس بمباين
 وهو المخصص لاجراء كلمة الكفر **عبد قده** قوله اضافة الوعيد الى الجبس بانية ليس
 ببعيد اذ لا يقع حمل الجبس على الوعيد اذ الجبس من قبيل الفعل والوعيد من قبيل
 القول فلا يحمل احدهما على الآخر فالجبس وكذا القيد وغيره من افعال المؤنة ليس
 بوعيد بل ما يوعده فالاضافة لامية مجازية لا دلي ملازمة حسن الحق **عبد قده**
 لخره اقول قد حمل المعترض على تحريمي على حكم بعدم صحة قول هذا قول شرط صحة
 الاضافة البانية الذي هو صحة الحمل بين المضاف والمضاف اليه على تقرير نقض
 النهاية الاضافية وجعل التركيب قضية حالية يجعل المضاف فيها موضوعا والمضاف
 اليه محمولا وبالعكس بناء على عدم تعيين كون الاول من قبيل الاقوال والثاني من قبيل
 الافعال لم يتدبره جواز كون الوعيد بمعنى ما يوعده فيكون كلاما لا من قبيل
 الافعال فيصح حمل كل منهما على الآخر وجواز كون الوعيد بمعنى ما يوعده ثابت واقع

في الشفعة

في الشفعة

كما جاء في الخطبة المشهورة ليس العبد لمن ليس له العبد وانما العبد لمن لم يولد
على قرة العزة في امر مقصود وهي الصيغة في الرواية والدراسة فان قلت
كون العبد بمنع ما يوجب مجاز فلا يصار اليه بالضرورة صارفة من اذلة الحقيقة
فأقول القائل برب عزم ارتكاب مجاز بالضرورة داعية اليه قلت لا معنى للقرار
عزم ارتكاب مجاز في الكلمة والتزام في النسبة فانه قد التزم المجاز في الاضافة
كما ينطبق قوله ولاضافة لانيته مجازية فانه ليس اذ في حاله في الكلمة من الاول
فان قلت يجوز ان يكون مراد العامل العامل فاذلة التركيب على ذلك التقدير
خلاف المقصود لا الهرب عن المجاز المقصود بالافادة هنا لزوم كلف عزم
التهديد بالحبس القيد وكذا فلو جعل العبد بمنع ما يوجب مجاز فاعاد التركيب
لزوم الكفر على تقدير الاكراه بايقاع الفعل المهدد به بمنع يرجع معنى الى ان يقل
يلزم الكفر على تقدير اجراء الكلمة الكفر على ان الاكراه بالحبس القيد وهو
خلاف المعنى المراد هنا قلت جعل المقصود من لزوم الكفر على تقدير ايقاع الفعل المهدد
اولي جعل المقصود من لزوم عزم التهديد والتخويف بهما لان هذا التركيب محل
على هذا المعنى يفهم من لزوم الكفر بعد التهديد بهما من غير ان يقعها بطريق الدلالة
فيكون اكثر افادة واعم فائدة وحمل التركيب على المعنى الذي اكثر افادة او من جملة
على ما لبس كثير القارئ فان قلت قد ظهر ما ذكرت ان المراد من قوله اجراء الكلمة
الكفر على ان بوعيد الحبس وقيد كفر ان اجراءها على ان الحبس القيد كلف
فما فائدة اذراج لفظ الوعيد وزيادتها قلت فائدة التنبه والاشارة على انها
مع اتصافها بكونها ما يوجب عادة وما يصلح به التخويف والتهديد بطريق الاكراه
عذرا في عدم احتياج الكفر وانما من لزوم الكفر على تقدير ايقاعها على المسلم فضلا
فمجرد الايعاد بها فامل ان البحث دقيق والمطالع حقيق **عبد** **ف** الا اذا كره
على شراء من يعيق عليه العيان او بقرابة الى التسوية ان العلة والنسبة اذا اجتماعا
يضاف الحكم الى العلة لا الشرط لانه المؤثر في وجود الحكم وانه فاذا عرفت ذلك فاعلم

ان العلة في هذه الصورة العيان وصلت القرابة المؤثر في الحق السابق على الزمان
والشرط الشرط الحق فالكراه انما حمله على بكسرة للشرط الغير المؤثر في الحكم ولم يحمله
على مباشرة للعلة المؤثرة فيه **عبد** **ف** الا التدبير والاستيلاء والاعتاق
في اقول ان تصرفات الكثرة قول لا تنفذ لكن له ان يفصحها بعد زوال الاكراه فيما
يحمل الفسخ لا فيما لا يحمله والصورة المستثناة من هذه القيل **عبد** **ف** **ف**
الا اذا تصرف في مال مرته في اقول هذه المسئلة من مسائل الفينة فهي ضعيفة غير
معمولة فليكن **عبد** **ف** الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة في اقول قد وقعت حادثة
فمن جنس مسائل الامر وهي ان رجلا اودع فرسا عند آخر فلما مضى زمان استغاث رجل
من الذي اودع عنده فقال له المودع في غير اذن المالك وزهد في امره وخذه واكره
وتوجه نحو ما شئت ففعل المأمور ذلك وضاع الفرس في يد ووقع تحت يمين
المالك في المودع ورفع الامر الى القاضي فانفق ضماره على عدم ضمان الامر
اخذه هذه المسئلة في الاستثنا او قلت المودع وان لم يتوجه عليه ضمان فمجهلة كونه
آمر الكثرة بصير ضامنا من جهة نقص اللفظ فاعلم من فانه بسبب امره للمال من الاخذ صار
ماتقا لللفظ الملتزم بعقد الوديعة في غير تدبير كدلالة المودع لسبب في الوديعة
ودلالة محرم على صيد الحرم في سجن المأمور من هذا الجواب واستقر اليهم ايضا
على ذلك ضمان المودع في هذه الحادثة **عبد** **ف** فباعوا فاشبه وعنده الى الفقه فم
العين وتشديد الدال ما اعد لنواب الزمان **عبد** **ف** وقد غيره وطهره في لفظ غير
فاعل للافعال الثلاثة على سبيل الشارة الا وقد قطع **عبد** **ف** ليس منها سبيل الشارة
بعد تعليلها للتفاوت في قوله لتفاوت على النفي **عبد** **ف** وان يكون الغير حائجا في
المراعاة تعين الكثرة للارضاع بعدم وجدان الاخرى بحيث لو لم ترضعها لمهلك
جوعا وقوله ولعلها عندنا معبر لرفع الف جواب عزم دخل مقدمه في نفي البيان
عبد **ف** كتب مكنة احد النير كين في هذا صورة السكون يا ويل الملك اما صورة السكون
بما قبل العقد فهو كانه يسكنه بسبب شراء غيره مالك على اعتقاد كونه الملك **عبد**

في

عبد

سرى وصاحب

شخص معين ينبغي ان يحجب عليه ضمان الواقع فيها **عبد قسمة** بخلاف اذا قال
جرحتي فلان لا اقول فيه لا يخفى على المتأمل في **عبد كس** **سرى وصاحب** **قريب**
وفيما اذا كان على الميت دين لا اقول لا حاجة الى استثناء هذه الصورة وان كان
كتب المتأخرين شحوت ذكرها لانها ليست بدخلة في قوله عمار اليتيم لان ذمة
المدنيون لما ضربت بالموت تعلق الدين بالتركة وصاحب العمار كمالا للفرع
واهلية الميت للملك مستحقة في الحمل باعتبار حاجته اليه كالتكفين وقضا الدين
على ما قرأنا في الشريعة **عبد قسمة** فصاحب المتشني سبقة عن الظهيرة فله
من الظهيرة متعلق بقوله زدت فكان الاكوت قد تم على قوله فصاحب المتشني كمالا
عن التعهد والركاكة **عبد قسمة** وشراؤه لنفسه وفيه نفع الصبي جائز انتهى الى
ان شراء الوصي مال اليتيم لنفسه جائز بشرط وجود النفع له في هذا العقد وما
شراء الاب فقيد بعدم الاضرار لا يوجد النفع **عبد قسمة** ان كان فيها نفع عام
عبد الامام في قول لعل النفع هنا ايضا مقتضى ما في رتبة البيع والشراء الا ان
القسم لها جهة الافراز وجهة المباد **عبد قسمة** وفي جامع الفصولين قضى
وصيه دينا في قوله فلو لم يكن للغيرم الاول في اقول لعل فيه مشقة الى انصرف
اليتم بقضاء الوصي الدين مع دعوى عدمه في نفس الامر والاقال انكره فانه
اباه ثم اقول لو لم يحجب بنية لا يمكن حمل على عدم وجدان البنية على دين الغريم
في ذمة الميت لعدم انتصاب الوصي خصما لغير صاحب الدين ولا على ادائه
بحكم القاض بعد الثبوت لان المفروض عدم صدور الحكم من القاضي كما ان
اليه في وضع المسئلة بقوله بغيره القاض فكان اللابق ان تقرر المسئلة بهذا
وصي قضى دين الميت فلما بلغ اليتيم انكر دين مورثه ضمن الوصي ما دفعه الى الغريم
لو لم يحجب بنية على افعاله بحكم القاضي بعد الثبوت عنده ثم ان معنى قوله فلو ظهر
غريم آخر ثبوت كونه غريبا بالبينة مع عدم ثبوت دين الغريم الاول كما يشهد به
قوله لدفعه باعتبار اه الى اذ على تقدير ثبوت دينه بالبينة لا يكون دفعه بالاخير

بل بالجبر

بل بالجبر والاضطرار تكون هذه الصورة عين ما سيذكره بقوله فلو لم تكن
الغريم الاول **عبد قسمة** الدين لا فترتيب الجبر الثالث بقوله يضمن الوصي كل ما دفعه
يستلزم الخط والغلط لانه يغير ضمان الوصي مقدار الحصص من الغرماء لا سيما الثاني
الثبت بنية بالبينة على تقدير ادائه دين الاول بل بنية مع انه يجب ان يضمن كل
ما دفعه اليه لو فوعه بغير حجة واما اذا قضى الاول بنية مع انه يجب ان يضمن كل
ما دفعه اليه لو فوعه بغير حجة واما اذا قضى الاول بنية ثم ظهر غريم الثالث ثبت
الدين ولم يبق في دين مال فحكم ان يتبع الاول فخصا صان في مقدار دينه ما فاجله
كلام المصنف لا يحلوه الخط والغلط في تقريره هذا السائل والله اعلم بحقيقة حاله
وصدق مقال **عبد قسمة** والوصي لا يملك الشراء لنفسه في اقول كان جوابه
مقدرا كان قيل ان لم يكن بيع القاضي بافذا لكون يجوز ان يكون شراء الوصي في ضمنه
مقبولة انما ان القاضي يجوز من الصرف في مال الصبي عند وجود الاب مع انه اي
القاضي لو باع مال الابنة بغيره فيكون هذا كذا كذا جاب بما حاصله يرجع الى ان يقال
ان عبارة الاب قايمة مقام العبارتين فيكون قوله شريته بغيره قوله بعتته
من نفسه وقيل في وجودها كلا شرطى العقد على تقدير عدم الاعتداء ببيع القاضي
ولا كذا لك عبارة الوصي فلا ينعقد العقد اصلا **عبد قسمة** في اثنين اختلاف في
والمراد به خراج ارضه وجعل عبد وقوله لو قال ادبت خراج ارضه وجعل عبد الابنة
بيان لذيك الاثنين والمراد بالبيان في قوله لا بيان عليه البنية **عبد قسمة** وانه
ركبه ويكون في اي حق الصبي ويكون فقيدتها **عبد قسمة** ان يشرائه زوج اليتيم
اقول فيه انه يشترط ان لو اقام بنية على ذلك تقبل مع ان الوصي ليس له ولاية
تزوج الصغير فيبقى تشييد مسئلة بقوله ادنى الوصي الولي انه زوج اليتيم في عبد
قسمة وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه في اقول رجوعها اليه بدورها تحت
فلا وجه على ذلك التقدير لجعلها قسما على صدق **عبد قسمة** وبه يحصل التوفيق في
ارزى كلامي صاحب البنية وصاحب الخزانة يقع يحصل التوفيق بين كلاميهما

بقوله صاحب المخرجة اذا كانت الوصاية عامة فيما كان كلام صاحب اليتيم على ما
كانت الوصاية خاصة فيرفع به مخالفة بينهما **عبد قده** اذا ابرأ الوصي مال اليتيم
ولم يجب بعقد الوصي الى اى مال ان ذلك الدين لم يكن واجبا بعقد الوصي وهذه
مسئلة مذكورة في هذا الكتاب في ثلثة مواضع **عبد قده** فلو اتفق عليه فيقتل
مولاه خطأ ولا الى الوصي **عبد قده** في مرض الموت فقتل ذلك العبد مولاه في مرض الموت
فعليه قيمته ان كان قتل مع مرض الموت الذي افضى اليه وبالقتل في المرض
لم يظهر كون ذلك مفضيا الى الموت فلم يرد مرض الموت فقلت ليس مخرج مرض
الموت المرض الذي ادى اليه بل معناه المرض الذي مات وهو فيه سواء مات به
او بغيره من العلل التي لا تدخل تحت الحصر بليل انهم قالوا في تعريف الفارغ
في الطلاق هو من حال الرضا كمرضاة عن اقامة مصالحه عاجل اليه
ومما يزره في صف الفاعل من انكسار سفينته وبقى على لوح وغير ذلك سواء
مات لتلك الكسبة وغيره انتهى **عبد قده** وكان في هذه يقول اما ان شركت
او غرتك الى والوصية انه يستحل اكل مال اليتيم في مقدار ما يدر منه الدين لكن
في ان المصنف قد ارفق في هذا القول عن من الاقاويل التي يجب العمل بها في ان
صاحب جميع الفتوى قد نقل عن الخصاص ان الفاضل ينصب وصيا اخر في مقدار
الدين الذي يدر عليه خاصة ولا بغيره من الوصاية ثم قال به اخذ المشايخ وعليه
الفتوى انتهى **عبد قده** الوصي اذا خط مال الصغير بماله يضمن بها ايضا في اى
هذه الزيادة من قوله من الحانية **عبد قده** لا يملك الفاضل التصرف في مال اليتيم
اقول قد ذكرت هذه المسئلة فيما سبق والحق كونها قوية معمولة بها ولكن ذكر
في جامع الفتاوى خلافا لها وهو ان كان مشهورا بذكر الاقاويل الضعيفة و
ولما لم يجره في ذلك انما ذكر في في الحادثة التي وقعت في زماننا ثم تصرف
الفاضل في مال اليتيم مع وجود الوصي المنصوب من جهة الفاضل وهذه الصلوة
كثيرا لوقوع في ديارنا حتى ان جميع القصصا يكتبون في ريل الجريد التي يكتب فيها

التركة نصيب الوصي ثم يقولون بيعت تلك الاموال من جانب المشرع بالفتوى بموت
تحت مسمى مفرداتها **عبد قده** الوصي المذكور وقد نص المصنف على عدم جواز هذا
البيع فيما سبق **عبد قده** الوصي اذا ابرأ عما وجب بعقد مخرج في قدمت هذه
المسئلة فيما سبق **عبد قده** يكتسب لمن في حجره تعليم في مكانه قدر الطرف الفاعل
لا بالصفة بل بالزمان حذف بعض الصلة بدل عليه عدم ابراز الضمير لانه لو كان
متعلقا الطرف اسم فاعل اسما فاعلا لوجب ان يقول لمن هو في حجره لان الصفة
الجارية على غيره من هي له اذا كانت صفة يجب فيه ابراز الضمير في غير ذلك من وضع
اللبس وغيره كما مر في التفصيل المتعلق بهذا البحث في قاعدة الامور بمقتضا
ثم اعلم ان لفظة الجيرة التي يترجم عنها بالفارسية بدر أعوش ممدى شدة مستعانة
بمعنى صيرورته في ترتيبه احد كونه محفوظا في يد **عبد قده** فضع الوصي الدين
ثم ظهر دين آخر فعليه حصة في اقول كتبنا در فطره بالدين ثبوت بالنية قالوا
من ضمان الكل لا ضمان حصة كما مر في التفصيل المتبع **عبد قده** **بشر بن**
قده الانبياء لا يرون في ما ذكر في الصحيح البخاري وغيره من الاجاديت **عبد قده**
ان النبي ع وم نحن معاشرة الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة اجمع به ابو بكر الصديق
حيث طلبت فاطمة الزهراء الميراث من تركته النبي ع وم وفي هذا ترى المصنف يفسر
قوله ثمة وورث ستماد واولا الآية بقوله هم في العلم والبنوة ولي في هذا البحث
مخالفة المقالة الكوفة وجوه اعراب هذا الحديث الشريف ولم يرض بها
والذي يخطر بالبال ان قوله لا نورث ما حذف مفعول به اعد وجود القرينة
عليه وهي التركة المستحقة قوله فيما بعد ما تركنا فيكون كحذف مفعول شاء بقرينة
دلالة الجواب عليه مثل لو شئت بتركك على ان يكون لو شئت هي البك بتركك
وليس من باب تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما في فلان يبيع ويبيع يبيع يفعل
المتع والاضطام لعدم ملائمة قصد العموم كما لا يخفى فالحق نحن حجة الانبياء
لا يكون مودى التركة لو رثا ثم لما كان فيه مظنة ان يرسل فما حكم تركته ثم ذكر

بشر بن

ولا يضر بعضنا اذا فعل المباشرة فعلاً منا فبالباب انما يكون في
 العبادة فلا بد من وضع ضابطة وبيان ما حصر تميزها بالعبادة التي يفيد
 النسيان مما لا يفيد ولا يبين بها ان آية عبادة من العبادات تفيد بها
 لانفسه فعلى ان النسيان اذا وقع مقارناً في المذكر لكون المباشرة في العبادة
 والحال لا داعي لارتكاب الفعل المنافي لها بفقد النسيان ايها كمال المصلح في حال
 الصلوة فان النسيان فيها وقع مقارناً في المذكر لان هيئة المصلح في الصلوة
 مذكورة لها والحال انه لا داعي للاكل فيها لعدم الجوع فيها فكان التقدير مضافاً الى
 فلا يكون معذوراً فيه اي في النسيان كما ان الله يقول لم يسقط تقصيره وانما انما سلم
 مصححاً للرابعية في القعدة الا كما سبباً فلا تغد صلوة لعدم وجود حال المذكور
 فيها لان هيئة المصلح في تلك الحالة لا تأتي في صدور الاسلام منه بل كما يراه اذا وقع
 غير مقارن للمذكر مع كونه مقارناً للداعي لارتكاب المنافي لها لا يفيد كمال الصيام
 اذ لا وجود في الصيام للهئية المذكورة كونه في الصوم مع وجود الداعي لارتكاب
 المنافي له وبه مجموع فلا يفيد الاكل بالنسيان اذا وقع غير مقارن للمذكر مع مقارنته
 للداعي اي في هذا القسم من النسيان اولاً بالطريق بان لا يفيد العبادة كترك الرزق
 لتسببه فان لا شك في عدم مقارنته النسيان في هذه الصورة المذكورة للداعي
 فالنسيان فيها لا يجعل الذم فيه هيئة هذا تفصيل لمحصل ما حره صاحب التفسير في هذا
 النقص فلا تنس وكن من المذكرين لمحرمه عبد الله **ن** عاشر شأنه ان يكون عالماً الى
 هذا القيد لا يخرج الجاهل وسائر الجاهل لا غير تعريف كماله لان لو لم يزد هذا القيد
 له خلت الاشياء المذكورة في تعريفه وينبغي ان يزداد ايضا قوله في وقت يمكن ان يضاف
 به يخرج الصبي ايضا عن حرمه لانه وان صدق عليه عدم العلم عما فيه شأنه يكون
 عدم العلم منه ليس في وقت يمكن اتصافه بالعلم وتفصيله ان ارباب المعقول
 قالوا لا بد من عدم تقابل المكته والعدم من قبول الموضع للمكته اما بحسب شخصه ونوعه
 او جنسه وقت يمكن اتصافه بها انتهى والمراد بالموضع محل الذي يتصف بالوجود

او العدم يعني ان الذات المتصف بالعدم لا بد ان يكون قابلاً للوجود كما يجب
 شخصه ونوعه وجنس وينبغي عند ذلك اي مع قابلية له بحسب جنس الالفاظ
 الثالث فمثال قبول الموضع له بحسب شخصه اي فانه كان قابلاً للوجود الذي هو
 البصر بحسب شخصه بدليل تولد بغيره ثم طرأ على عليه ومثال قبوله بحسب النوع
 الاكبر فانه غير قابل للبصر بحسب شخصه بدليل تولد على العمى ولكنه قابل له بحسب
 نوعه الذي هو الانسان ومثال قبوله بحسب جنس العقرب التي تترجمها بالكلية
 بكونه من جنس العقرب فانه غير قابل للبصر بحسب النوع كونه من جنس افراد هذا
 النوع عينا وغير بصيرة لكنها قابلة له بحسب جنسها القريب الذي هو الحيوان
 وقد مر بيان قابلية قولهم في وقت يمكن اتصافه بها فلا يشبهه لعدم هذا القيد
 ان العالم وبما هل تضاد ان لا التقيضان ثبوت الوسطية بينهما وجواز اتصافهما
 معا **ع** فان كان اعتقاد النقيض مركب الى اي قارن اعتقاد خلاف
 الواقع مركب فاحصه عدم العلم بجهالة وهذا القسم اعطى انواع الجواهر بعد
 كماله اذ انما يحتمل ان قطره في الفخية في انه ممكن في قطره راجعاً الى
 الاتصاف المفهوم من لفظ الخبز اي اذا افطر بعد الاتصاف افطاراً قصدياً بناءً
 على طق كونه الاتصاف مفطر للصوم لان ظاهر قوله عدم افطر الحاجم والحجم او شئ
 شبهة لا فطاربه وانما ذلك ظاهر قوله عدم لان المقصود منه كس النقص في فطرته
 صومها وزوال ثواب صومها على ما روي عنه عن عليهما وهو نفي بان جلا فطرته
 ذلك اراد به نقصان ثوابها بسبب الغيبة وداعية الغيبة فان قلت فلم قلت
 او شئ شبهة الانظار مع ان هذا المفعول مفهوماً من مقتضى الصانع المقتضى عند
 اهل العربية من ان اخذ المشتق في حكمه يفيد عليه الاشتقاق له فلهذا الصانع مقتضى
 عليه الجم لا فطار فقلت لعل وجه التعبير عنها بالوصفين بها هو فروق افهامها
 وتعيينها لك معين عند بان فم فعل كيت كيت في ثواب صوم لعدم مكان
 التعبير عنها باسمية العلمين كونهما من غير معارفهم **ع** ولو لم تعلم الصغيرة

بخلاف البلوغ بطلان اي خيار البلوغ والفرق بين هذه الصورة والصورة الاولى
 ان الامة مشغولة بخدمة المولى فلا تنفر لتحصيل الاحكام الشرعية وتعلمها فيكون
 جعلها عذرا بخلاف لخدمة فانها غير مشغولة بخدمة احد والدارور العلم كمن
 اعترض على هذا القول بحسن الاذكياء ومنه مقتضى علماء الروم بان هذا الكلام في
 وجه الفرق بينها يستلزم ورود التكليف على الصغير مع كونها مرفوع متعلق
عبد ولو قيل الكتابة وادى البذل ثم ادعى الاعتاق قبل تسع الى الثلاثين
 والمولى كلاهما مستدان في ايقاع الطلاق والعتاق مع عدم الزوجة والعبد
 فيقدان على الاختلاص والكتابة با وعلى ذلك ثم يعلم ان فيمكن التوفيق
 هذا الوجه **عبد** ما يعلم من دين النبي عليه السلام ضرورة يكفر بالمرء
 ما يعلم بالضرورة الاحكام القطعية الثابتة بالتواتر كالصوم والصلوة والركن
 والحج وغيره ما فقد احضر بها غير الطينيات كانت بالاجابة والتوكيد بالانصاف
 المستند اليها فان لم يلزم بها لا يكون كفرا فلا ينسب الجاهل بها الى الكفر والفساد
عبد قالوا هذا على قولهم اما على قوله فيضمن على كل حال انتهى لا ينبغي في جميع
 الصور المذكورة لان التوكيد فيها صار مغورا بالقول الحكمي والعلم ليس بشرط
 فيه **عبد** وفي وكالة المولى لغيره اذا عفى بعض المورث عن القاتل في قوله
 المشقة معمول بها ذكرها ملا خضر وفي كتاب الجنائيات من الدرر **عبد**
 احكام الصبي **عبد** بسبب احداث العالم لا يجوز ان يكون لفظ الحدث المذكور
 على وزن القدم مجرورا على البدلية من قوله بسبب وهو الظاهر وان يكون مرفوعا
 على انه خبر المبتدأ المحذوف بالنقد وهو حدث العالم **عبد** واذا اسلم
 وقع فرضا في بيعه اصل الاداء ليس بفرض عليه ومع ذلك لو اذاه يقع غير المورث
 ونظيره واقع في الشئ وهو صلوة صلوة الجمعة في حق كسوف فانها ليست بفرض
 عليه ومع ذلك لو اذاه يقع غير الفرض لا انظرا **عبد** فاذا وجد وصدا والاح
 وجه انتهى في مكان وجهه ان حكمه موقوف على وجود السبب العكس فيما ذكره

شمس الانوار يتوقف السبب على حكمه وهو كسب المفعول وخلاف الموضوع
 الا ان ما ذكرنا يتوقف ان يكون له وجه صحة اصلا مع ان المصنف استدل صحة انما
 بقوله والاول اوجه ذهابا الى مكان التاويل يكون المراد الاستدلال في اثر المورث
 يعني اذا وجد الايمان ظهر وجوبه عليه **عبد** فلا يخرج بثلاثة وهو منهم لا ينبغي
 لا تنفذ الجماعة في الجمعة بثلاثة كان احدهم صبيا **عبد** وانفقت الزعينة على
 سلطنة ابن مغيرة في قد وقعت هذه الصورة في الدولة العثمانية في سنة ثمان
 والف من الهجرة النبوية عليه افضل الصلوة والتحية حين قتل الى الحرمين وحاكم
 الحنفية سلطان التبر والبحرين ابراهيم خان ابن خان **عبد** وهو كالبالغ
 في نواقض الوضوء الا الفرقته في فانها غير نافذة لصلوة الصبي كما انها ليست
 بها فضة لصلوة البالغ التي ليست ذات اركان كصلوة الجنابة **عبد** فظاهر
 كلامهم انه لا بد من القيام في حق انصافها بالصفة لا في حق انصافها بالوجوب لانها
 ليست بواجبة في حق **عبد** واما فرض الكفاية فمهل يسقط بفعله فقالوا في
 العلم ان موضع بقول القول بها وجديا في جميع النسخ التي رأينا ما **عبد**
 ويصح توكيده في قول هكذا وقع في جميع النسخ التي رأينا ايضا التوكيد في الفعل والظلال
 المولى لقوله اذا كان بفعل العقد وقصد وقوله ولو تجرأ وقوله ولا يرجع الحقوق
 اليه بل لو كل ان يكون توكيده في الفعل لا ان يقال باضافة المصدر الى مفعوله لان
 يكون ذكر الفاعل متروكا فيصح توكيده بدير **عبد** ولا يقبل لو ارتد بعد اسلامه
 صغيرا او تنعالت الى ان يقبل بالارتداد بعد البلوغ لو كان مسلما حال صغره بنقبة معينة
 احد الابوين او الدار بل يحبس الى ان مات هذا مراده في هذه المسئلة ولكن عبارته
 وافية بما **عبد** ولا يجوز خذ صبيان اهل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين كما في
 العلم ان ما بعد في هذا وجديا في جميع النسخ التي رأينا ما **عبد** سها او رضى عنه
 الرضى بغير الرأى وسكون الضاد اعطى شئ يسير من الغيبة لا يبلغ السهم **عبد**
 صحت له وعنه معلقا في اي صح كون الصبي مكفولا عنه ومكفولا له سواء كان مازولا او

أو يجوز **عبد نفسه** لا إذا نكح له مائة أو مكان الوباء ولم ينجح أي إلى أرض يكثر فيها
السبع ويستحق اسم المكان من لفظ السبع ولا سيما فيقال مائة مائة لا من لفظ
الوباء ولم ينجح هذا قل مائة ولم ينجح مائة ومحبة **عبد نفسه** لأنه ما غصبه لأنه لا أخذها
في قيامه العلة تقتضي أن تحقق الغصب في السعة لأنه لا يتصور القهر والنقص نسبة
إليها انتهى قول هذا السؤال روي في نسخة من نسخة الفهم وأعواج الذهن لأن السعة
في رصاصها والقهر ما يحقق بالنسبة إليه بالنسبة إليها والنجس كهر الذي يغيره
يسر في أحد ولذا قال إن العبد إذا كان يعبر عنه نفسه ليس في يد أحد ولذا قالوا إن
النجس إذا كان يعبر عنه فهو حكم السعة في دخول تحت اليد **عبد نفسه** فالدية على
عاقلة النجس في وإنما لم تجب عاقلة الذي حمل التحلل القائل على تخيير بين الحلال والمقهور
وهو تسيير النجس الدابة كما في حال قيد عبد غيره وفيه نقص الظاهر **حكم السكران نفسه**
وأصل تصحيحه فيما إذا سكر كركب أو مضطرب فطلق في بعض قال بعض الصحاح
وقوع الطلاق وقال بعض الآخر الصحيح عدم الوقوع **عبد نفسه** السكران من
حكمه كالصالح في وقوع أحكام تصرفاته والصالح يترجم عنه بالفارسية
بمشتا **عبد نفسه** الردة والاقرار بالحدود والحالة والاشهاد على شهادته نفسه
في قول يجوز الدفع في هذه الألفاظ الثلاثة على كونها خبر مبتدأ محذوف **عبد نفسه**
من ثلث أفعال تكون بدل لبعض من الكل على تقدير ملاحظة الأبدال بعد العطف بدل
الكل في الكل على تقدير ملاحظة العطف بعد الأبدال **عبد نفسه** بقل من من الشك بآخر
التي زوج الصغيرة وإنما لم ينفذ العقد فيها لأن الأول فرز في حق الصغيرة والثنى
في حق الصغيرة والولاية في حقها مقيدة بالنظر وكل تصرف ليس فيه نظر لها فهو غير جائز
فالعقد على الزوجين المذكورين غير جائز **عبد نفسه** لأنه لا تستطاعت التبت فيها إلى بعض إنما
يصح صوم قبل خروج وقت النية لأنه لا تستطاعت فيه النية في صوم رمضان بل يجوز
أذ أنوى قبل انتصابها **عبد نفسه** لأنه يصنع كذا في الحيض إلى بعض وإنما لم يقطع
القضاء فيما إذا سكر من مباح لأنه من العوارض المكتسبة لأم العوارض السماوية كالأفهام

فلا يقطع القضاء رجاء السكران من المعاودة إليه ومنعاه من الأمر عليه **عبد نفسه**
أحكام العبد قوله ولا ينجح أمره عما لا ينال من الامام الأعظم لا لتقليد القضاء والامارة
فإن العبد وإن لم ينفذ قضاؤه ولكنه صالح لا تمكن للغير على ما ذكر في فساد النزاهة
وغيره فافعل هذا هو قول النبي صلى الله عليه وسلم أطيعوا ولي الأمر حكم ولو كان عبداً حبشياً
عبد نفسه ولا يملك أن يملكه سبي إلى أي التحريك الصوري بأن يقول بعتك
هذا الشيء أو وبنه لك أو نحوها لعدم إمكان تحققه لأنه يقتضي زوال الملك عن الملك
ولا يمكن ذلك في صورة إرادة التملك لمالك نفسه لأن العبد وما يملكه لغيره لا عبد
في ولا فرضاً وجب بإيجابه كالندوة وكذا في الصلح والصلح **عبد نفسه** بخلافه
بجدة وقوله لا خبر مبتدأ محذوف والتقدير وهو متلبس بخلاف إقراره بجدة أو قهره
فالمعنى إن الإقرار بجبائية موجهة للدفع والقضاء متلبس بخلاف إقراره بالجدة أو القهر
أي بما يوجبها قالوا في قوله بجدة متعلقة بالفهم باعتبار كون مرجعه مصدر **عبد نفسه**
ويجوز عليه في أي الكاح ومعنى الجبر في هذا الباب نفاذ العقد عليه رضى أو سخطاً
المستأد من الأكرام عليه بالضرب بحسن وغيره مخرج به في الدرر وغيره من الشروح
المقبلة **عبد نفسه** ولا تصح كعاقلة الحالة الأباذل السيد في وفيه استرفاء إلى جوار
لحالته الموجهة **عبد نفسه** تنقضيها عشرة دراهم إلى وإنما قدر بها لأن النسخ اعتبرها
في قل النصاب الذي ينط به القطع في السرقة وفي قل ما يصلح للمهر وغيره **عبد نفسه**
وأما بفتح له إذا قال في الرضخ بضم الراء وسكن الضاد أعطى شئ قليل من الغنم بحيث
لا يبلغ السهم يعني رضى للعبد وقت قتاله ولا يعطى له السهم فإذا فيه طرفية لا شرطية
على تدبير النجاة الكوفية يعني أن إذا في المال شرطية على رايهم فجزأهم ما تقدم عليه
من الفعل العامل يوفيهما وهو لفظ رضى شلهاها وأما النجاة البصرية فقد قالوا بعدم اعتبارها
عن شرطية رايها بعد ما حكموا بكونها طرفية يتقدمون جزارها إلى ما ذكرت من جملتها
للتقدم عليها العامل فيها فيجعلون قول المصنف بفتح مثلاً وليلاً على الجواب **عبد نفسه**
لأنفسه كما لا يخفى على من مله أدنى مما رسته بالقواعد النجسية فافهم **عبد نفسه** إن لم ينفذ

سيرة في وفيه اشتراك في هذا الباب وهي ان تدفع دية
القبيل لا قيمة العبد كما لا يخفى على متبع هذا الفن **قوله** ولا يسرى مطلقا لا بأسوا
كان ما ذوقنا **قوله** لا يسرى مطلقا لا بأسوا **قوله** ولا يسرى مطلقا لا بأسوا
وعندها يصفان في الاصل فيه ان الرق نصف الاصل فمقتضا ان يكون عدها
حيضة ونصفها ولكن لما يمكن تجزئة الحيضة الواحدة كملت فصار حيتين
واليه شئ عررضه عنه بقوله لو قدرت جليلة حيضة ونصفها **قوله**
ويصح عتقه عن الكفار **قوله** في الامام فيها المستفاد بخبري عن جميع انواعها والآن
لا يكون الكلام مفيد **قوله** ولا يجزأ ذوقه وانما يفرض في اى ذوق العبد لعدم
وجود الاحصان فيه الذي هو شرط وجوب جرد القذف على القاذف **قوله** ولو
اقر بوطنها في كلمة لو هنا وصليته اى لا يثبت نسب ولدان من الموطأ وان اقر بوطنها
لان حال الفرج على ما ذكره ملا في الدرر على ثلثة مراتب الاولى ان يثبت
لمجرد الولادة ثم تغير حاشا الى الدعوة والابتساق لمحذوف النفي وهو ولد للثمة والثانية
ان يثبت بلا دعوة ولكن ينفي مجرد النفي وهو ولد لام الولد والثالثة ان يثبت بالادعوى
وهو ولد الامة **قوله** ولا يحضر بعد السراى جمع سرية بضم السين وتشديد
الراء وهي الامة التي تستفرش لطلب الولد المقصود منه ان لا يكون لها عدد معين
كالنكوة بل يجوز اتخاها صاحب ما يدعى تحت قدرته الى اى مبلغ بلغت عتد
قوله ولا انصاف بينه وبين الكافر في الاطراف في قول الاكويلى القسوة ولا انصاف
يقطع طرفه لان هذه العبارة توفهم جريان القصاص من العبد في الاطراف وليس
الامر كذلك بل القصاص من غير جارية بينهم ايضا فيها كما خرج به في كتب المفصلة عتد
قوله ودأوه من يضا على مولاه بخلاف الخبر في قول ومنه هذا قيل ان من وجبت عليه
موتة شخص في الرتبة وغيره فاعلى صدقة فموتة كالعبد والا فان تحمل الرتبة
فقط لا يجب عليه صدقة فطرته كالزوجة وارادوا بالراتبة الموتة الدائمة كالنفقة
والكسوة وبغيرها ما يحدث احيا تالدوا المرض ويجزأ عتد **قوله** ولا نفقة لها الا

بالتبوة في التبوة على وزن التجرية مصدر ثمان لباب التفعيل وهي ان يخل
المولايها وبين الزوج ويرى لها مكانا مخصوصا وهي غير واجبة على المولاي فطرتهما
الزوج حيث يظفونها ولكنهما لا تسحق النفقة ما لم ينفوا المولاي **قوله** واعتاقه
يا طر ولو معلق بما يملك في اى ولو كان العتق معلقا بما يملك العبد بعد عتقه بان يقول
ان ملكت عتد بعد عتقي فهو حر ولا شك في انه قد فهم بطلان اعتاقه ما سبق لانه
قد خرج فيه بعدم اهلية ملك ولا عتق فيما لا يملك ابن آدم على ان في قوله
توطئة لذكر قوله ولو معلقا بما يملك بعد العتق **قوله** وهو المطالب لزوجها الغني
ومجرب بالفرق في قوله المطالب بكسر اللام اسم فاعل وقوله بالتفريق متعلق به
فالغني والمولاي هو الذي يطالب بفرق امته عن زوجها الغني ومجرب بالامه نفسها
قوله ولا ترجع الحقوق اليه لو كيد لا يجوز ان يبيع اذ باع ملك الغير وكاله عن الاكيب
عليه سيم البيع الى المشتري وقبض الثمن عنه وكذا لا يجب عليه ايضاً الثمن وقبض الثمن
اذا اشترى شيئا وكاله عن الغير فالمراد بالحقوق تسليم البيع وقبض الثمن والخصومة
مع البائع والمشتري في الروايات وقديع عنها بالعرق ايضا وفي هذا الكلام اشارة
الى رجوع الحقوق اليه اذا كان مأذونا في التجارة **قوله** احكام الاعلى **قوله** وان وجد
قائدا في قيد لكان لا يبيع فقط والوجه فيه انه عتد القدرة باقرار الغير فلا قدرة عتد
قوله ولا يصلح لشهادته مطلقا في قول فقد اش بقوله مطلق الى رد قول من قال
قبيل شهادته اذا كان بصيرة وقت تحمل وعي وقت الاداء وقول من قال قبيل شهادته
فيما يتعلق بالاقوال كالاقوال بالدين وغيره لا فيما يتعلق بالافعال كالغصب والسرقة
عتد الاحكام الاربع **قوله** لا قصار كما اذا انت المطلق او العتاق ولا يطالب
وهي البيع والهبة والاجارة والكمالة والحوالة وغير ما من الحقوق المتفرقة **قوله** الصنف
المتعددة واما الكسابة والتدبير والاستيلاء فمن فروع الاعتق وتخليع وتخوفه
نُشع الطلاق هذا الذي ذكرته ما صد عليه الانتا وافراؤه واما ما فهمه فهو على
ما ذكره الفقهاء ايجازا ومعنى بلطف بقارنه في الوجود لكن نسخ على هذا التعريف الى

ساورة فيما بعد ان شاء الله تعالى **فله** وهو انقلاب باليسر بعلته كقول
 الدار مثلاً فإنه ليس بعلته في نفسه للطلاق والعاق ومعه ذلك لو علمت ما به مناج
 ان وحلت الدار فانت طالق او حر يفتان بالانقلاب باليسر بعلته علة
 ومن هذا القبيل ايضا وجوب الكفارة باليمين لان وضعها للبر لا الخش في الخش بالانقلاب
 الى كونه موجبا لها اي الكفارة ذكر الشيخ اكل الدين في حاشية على الهداية كتاب
 الايمان **عبد الله** فاذا تم كسرة ايام حكمنا بوقوع الطلاق في حين حاضته في قول
 يجوز ان يقرأ لفظة حين متونا على ان يكون قوله حاضته حقة له والتقدير في حين
 حاضته هي فيه ان ابراز الضمير في صفة جرت على غير من هي له غير واجب اذا كانت
 فعلا بخلاف ما اذا كانت اسما فاعلا وغيره من المشتقات وقد ذكر من تفصيل هذا
 البحث سابقا تفصيل المشيع وان تقرأ غير متونة على ان تكون مضافة الى جملة حاضته
 كما في يوم الصاوقين صدقهم قسني باضافتها الى غير متمكن من احكام النقطة **عبد**
 هلاك البيع الى اي اذا اشتري شيئا ودفع ثمنه فملك البيع قبل قبض المشتري اياه
 فاراد المشتري استرداؤه فربما يبيع بغيره وحين ما وقع لاشبه ما يقبل الاسقاط
 من حقوقه وما لا يقبل **عبد الله** ولفظها في اي عبارة ثانية وقوله رجل لم يسل في
 دار غير في بيان لعبارة الثانية وسوق لها وانما ذكرنا بيد الكلام **عبد الله** وحسب
 الوارث قبل القسم غير متوكدة يحتمل السقوط في ذلك هذا جاز الصالح في التركة على سبيل
التحارج عبد الله لكن يقام بعد عقوه لفقد الطلب الى يفي ليس قدم اقامة للبعد
 العقوسقوط بالاسقاط بل لفقد الطلب بليل ان المقذوف لو علم بعد العقوسقوط
عبد الله اذا اقر مشروط له الربع الربع بفتح الراء وسكن الياء والفعل **عبد الله**
 فلزمتم كلزوم الى اي لزمتم كلزوم نفس التوقف واصله والمراد بالزوم عدم قبوله
 للمنفعة كما سيجي في المصنف تفصيل معنى الزوم في العقود **عبد الله** بيان الساقط
 لا يعود قوله بيان مضاف الى جميع الجملة فالاعراب للفظة بين اجرائها باق على
 حال **عبد الله** ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم الى يفي ومن باب عدم عود

القط ان رب السلم ومسلم اليه اذا اقال عقد السلم ثم اراد افيح الاقالة
 لان السلم فيه بين سقط بالاقالة فلا يعود السلم قط بعد ذلك بسبب نسخ
 الاقالة **عبد الله** برهن انه ابرأ في هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا بانه اقر له
 بعد ابرأ في قول يبريدان دعوى المدعي اقراره بالماء المبرأ منه صحيح ما لم يقل
 المدعي عليه ابرأتني منه وقبلته في ذلك المجلس لانه لو لم يقيم عليه بنية يحتمل ان راكبا
 لا يبرأ فيبقى ذلك كمال عليه فتعبر دعوى المدعي اياه ولا تخفى عليك ان المصنف
 قد صرح في كتاب المداينات بان الابراء لا يتوقف على القبول لكن يبرأ بالرد ولا خطأ
 في ان عدم القبول اعلم ثم الرد فلا يلزم من الاقرار بعدم القبول الاقرار بالرد وما ذكره
 من احتمال الرد فانه موهوم لا ينبغي ابتناء الاحكام عليه فكان ما ذكره في جميع الفتوى
 يدل على ضعف هذا القول رد أنه فسوق عبادة بتجارها حتى ثبت صدق ما قلناه
 ويحذر من مثل شيخ الاسلام بزمان الدين عن ادعى على آخر ما لا معلوم فقال المدعي
 عليه وجه الدفع انك اقرت بالابراء فاقام البنية ثم قال المدعي على وجه الدفع ايضا
 انك اقرت بهذا بعد اقرارك بالبراءة هل تدفع دعوى المدعي عليه اجاب انها لا تدفع
 ولو قال انك اقرت بعد دعواك اقرارك بالبراءة اقام البنية تقبل وجه الفرق انه
 لما قال بعد اقرارك بالبراءة صار مقرا في هذه الحادثة فكانت دعواه الاقرار بالمال
 على اقراره بالبراءة وفي الاقرار يقبر الاخير بخلاف ما لو قال بعد دعوى اقرارك بالبراءة
 لانه يقتضي الاقرار بها انتهى فتأمل بالتأمل الصادقة حتى تجد الحق **عبد الله** بيان
 ان الدراهم الزنوف كالجيا دقوله بيان غير متبداء فحذف اي هو بيان وذلك
 ونص في الجميع كجملة فالاعراب للفظة بيان اجرائها باق على حاله **عبد الله** بيان
 ان السليم كالمستقط كعين مامر في الاعراب **عبد الله** اذا نام الصائم على القفا
 وقام مفتوحة في قول هكذا وقع في جميع النسخ التي رأينا ما ولكن الصواب ان
 يقول مفتوحة بالواو لانه مبتداء خبر مفتوحة وان كان محل مجموع جملة النصب
 على الحالية فاعلم **عبد الله** فوات الابن ويحرم غير الميراث الى اخره من عليه بعض العلماء

بان الظاهر كان يقول فمات الاب بدل قوله فمات الابن ثم اجاب بان يمكن
 ان يكون لفظ مات مستندا الى ضمير الاب وضمير يحرم مستندا الى ضمير الابن انتهى
 اقول لو كان الامر كما طعن القائل لوجب ان يقال فالابن يحرم عن الميراث بالغا لغيره
 لان الجواز عليه اسمية على ذلك التقدير ونحوه اذا كان جملة اسمية يجب فيها الجواز
 كلام المصنف لا يخلو عن الاختلال البه العلم بحقيقة الحال وصدق القائل **عبد قده**
 المصلي وانما تكلم في حالة النوم يخفى غير مقارنة بحالة لوازيل ما استند اليه
 لفظ لو كان مقارنا معها لفسد صلوة نفس النوم غير جارية الى التكليم فيها
 فاعرف **عبد قده** وعلم الزوج بفعلها ثبت حرمة المصاهرة اقول بهذا وفتحت
 العبارة في النسخ التي رأيناها والقوا وعلم الرجل بفعلها بدل قوله وعلم الزوج
 لان حرمة المصاهرة في الزوج ثابتة في الاصل واردة غير المدخول بها بحيث
 انها ليست بمسلوبة عند رأت قبل الدخول بها ايضا لحرمة امرها عليه بدل قوله
 مصحفا عن الرجل قوله وجاءت امرأة بالتكبير لانه لو كان المقصود منه مكوثه
 الرجل قال وجاءت امرأة بالاضافة تدبر **عبد قده** احكام الخشعة **فشكل قده**
 اذا قبل رجل بشهوة تحرم عليه اصوله وفروعه في قول هكذا وقعت العبارة
 في النسخ ولعل لفظ فروعه زائد وقع سهوا في النسخ لان المقصود وذكر
 احوال الخشعة بشكل كما يدل عليه عنوان البحث فلو حصلت له فروع لم يكن
 شكلا الا ان يراد كونه شكلا وقت التقييل **عبد قده** والمرأة خافضة القول
 فيه ان هذا مفهوم من قوله يقدم النسب لتلازمها في الثبوت فكانه اراد البنية
 على كون المرأة مكلفة بالتأخر كما انه مكلف بالتقدم فاتي بهذه العبارة
 تبينها عن موجب المقصود وعلى الوجه المذكور في كلا منقذين اولاً وبالذات
 لا سيما وبالعرض فثبت العبارة ان المرأة تأتم بالحادث او التقدم كما ان الخشعة
 يا ثم بعدم التقدم عليهن **عبد قده** مع جاز بينهما في التراب وفيه إشارة
 الى عدم جواز ممارسة الابن بين المذكور والاثبات بعد الموت ايضا **قده** ولا حد

على فاذنه ولا عليه بقدنه في مصدره بقدنه متعين الاضافة الى مفعوله
 بقرينة **عبد قده** وعلى عاقلة ارشاد في اقول فيه ان المذكور في النسخ العبرة
 والتمرج المتعرج ان العاقلة لا تحمل الدية التي سقطت فو وبشبهة لا تعرض كذكر
 اختلاف ولا اختلا في هذه الصورة من هذا القبيل لا سببه فكيف نخلفها
 العاقلة فاذا ذكر المصنف ان صح فاعمل حكمه بخصوص الخشعة تأمل **عبد قده** ولا يخلو
 رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل وامرأة فان قلت فما فائدة قوله ولا يخلو برجل وامرأة
 ان قال ولا يخلو برجل وامرأة قلت فائدة هذا الكلام وكلمة التكرير في قوله امر
 الى فلا جادة الى اعادتها **عبد قده** وقال كذلك كانت حرة الى ان كان اول ولد
 تملكه وقوله لامة اي محاطب لامة وموابعها اليها وقوله كانت حرة من تعرج قول القائل
 وجراء الشريط المذكور في كلامه ولا يخفى ما فيه من التعقيد لتمام التحلل الاجنبي من جملة
 مقول القائل فكان الاوضح والاطهر ان يقولوا وقال لامة ان اول ولد تملكه غلاما
 كانت حرة **عبد قده** الا اذا قاله ما في حق لامة لا يخلو من احدهما في نفس الامر
 وان لم يبين لنا غنيا كونه من احدهما **عبد قده** وابطلت الاخرى الى ان البات
 موضوعا للالزام دون الرفع **عبد قده** واما ميراثه والميراث منه في اقول المصدر
 في قوله ميراثه متعين الاضافة الى الفاعل بقرينة السياق في جمع معنى الى ان يقال
 وان كونه وارثا او مونا **عبد قده** ولا حد بقدنه في اقول لعل المصدر بها مستعمل في قدر
 المشترك بين المعلوم والمجهول بقرينة قوله فيما سبق ولا حد بقدنه ولا عليه بقدنه
عبد قده ولا يقع عتق وطلاق وعلق على والادتها التي به في المصدر وقوله ولا دتمها
 مضى في فاعله وقوله التي مفعول المصدر والجاء مع مجرور اعني به متعلق بيقع في معنى
 لا يقع عتق والطلاق عتق كل واحد منهما على ولادة المرأة التي بولادة الخشعة او اواء
 قاله لامة ان ولدت التي كانت طالق او قال لامة ان ولدت التي كانت حرة توارثا
 فثبت شكلا لا يقع الشرط بغير طلاق الزوج وعتق لامة **عبد قده** احكام الائمة **قده**
 وميراثها يظهر بالفرق على قولنا قد ارش ربك في القول الى مرجعية **عبد قده** ويرثها كغيرها

سبحان القلة الموضع الكلام
 سببها ان القليل بالياء
 اشارة الى كلام الاصح

الا وجهها وقدمها على المعتمد وما يجب التنبيه ان هذا الاستثناء اما هو بالنظر الى
الحرام والآفة فيها كلها عورة بالنسبة الى الاجانب الا ان المقصود بالآفة هو
وجوب موضع السرة الصافي **عبد الله** فاذا ناسى في صلوة صفتها فصحت
في هذا وقعت العبارة في النسخ لكن لا معنى لهذا الكلام لانه يفيد انه اذا حدث شيء
تصديق ولا تسبح والحال انه لا يجب الفتح على المصير في خطاء نفسه بل في خطا الامام كما
القبول ان يقول فاذا ناسى امام ما تسبح في صلوة صفتها ومعنى الصلوة ضرب اليد
على اليد ومنه استحق الصلوة والثابتة الحادثة والنويب الموات وفيها النوايب
السلطانية لتكاليف المالية الواردة على الرحمة في قبل السلطان حسب وجوبه
الوجبة لها هي واجب الاداء طاعة للامام ومصلحة للدين والمقصود بالآفة هو
ان امام المرأة اذا حدث له شيء في صلوة يعني اذا صدر منه خطأ كالقيام في موضع
العقود والعقد في موضع القيام او السلام في الفقرة الاولى الرابعة فضرر المرأة يرد
على يدها الاخرى في الفتح عن امامها بدل فتح الرجل على امامهم بقوله سبحانه الله عبد
الله ولا جمعة عليها كمن يعتقد بها في اي لا يجب مجوف على التمسك ومع ذلك لم يفت ذلك
نسوة برجل في انفسه بجماعة معهن وتؤدي الجمعة بهن **عبد الله** ولا تراه في الرماح
منها سكك ان يمشي الحاج في طواف من كتيبة كرسى الميازين في صف القاد هذا
الحكم مما بقي بعد انتهائها بعد بناء عدم اشتراط وجود ما لبقاء الحكم وان تمتطى وحدها
في الاستعداد وانما قلنا ببقاء شريعته بعد انعدام علته لانه شرع حين ما قال المشركون
في قولك بين اعدائهم حتى يثرب **عبد الله** ويباح لها خضبة يدها في خضبة اليد حرة
بالفارسية دست شرايه حقا انك دونك لترى **عبد الله** ولو كان زوجها حرا الى
وفيه من رة الى رة خلاف الشريعة لان الامة المعقولة لا تخير عندهم لو كانت تحت
حر ونفصيل الكلام على وجه يخرج به المرام وتفي آية الامام ان الطلاق عندهم معتبر
بالرجال فالله عندهم بالملك الطلاق الثالث سواء كانت تحت امة او حرة فاذا اعتقت
الامة التي كانت تحت خيرة وفقا للعار عن نفسها واما اذا كانت تحت حر فلا تخير لعدم

العلقة فيها واما عندنا فمعتبر بالثبوت دون الرجل فزوج الامة ما لك المطلقات الثالث
سواء كان حرا او عبدا وزوج الحرة ما لك المطلقتين سواء كان عبدا او حرا فاذا اعتقت
الامة وهي تحت حر تخير وفقا للعار عن نفسها واما اذا اعتقت وهي تحت حر فتخبر
ايضا كمن لا دفع العار لعدم فيها ودفع الزيادة الملك عليها لان الزوج كان ما لك المطلقتين
حين كانت زوجة فباعتها فباعتها بلزم ان يكون ما لك الثلاث فيزداد الملك عليها فتخبر
ودفع هذه الزيادة عندنا لا عندنا في حر لعدم ازداد الملك عنده لان الزوج ما لك
لثلاث عنده فم لا اصل فان قلت بل لا يوجد طريق لدفع ملك الزيادة عن نفسه سواء
اختيار النفس قلت نعم لا يمكن لوجود السبيل لدفعها عن نفسه سوى ذلك لانه لو
رفعت ملك الزيادة فقط مع بقاء اصل النكاح على حاله بلزم تخلف المزوم في اللازم
وذلك غير جائز فكذلك الشئ لرفع اصل النكاح حتى يتحقق رفع الزيادة في ضمة من
صاحب الحرية الى هذه الحقيقة بالاجمال في هذا الكتاب من الحرية **عبد الله** ولا فصول
بقطع طرفها بخلافه في قبل والمذكور في الكتاب ان لا فصول في الاطراف بين الذكور
والاناث لان لا فصول اصل في اطلاقه طرعا لا يخفى انتهى بمحصول كلامه **عبد الله** احكام
الذي **عبد الله** يكون المتصف ما ياتي ذلك في اي وقع رايه على اراقته واستفاد منه
ان الامام يجوز له اراقته خمرهم وان لم يظهر ويبعها بين المسلمين بقرينة مقابل هذا
الكلام لقوله الا ان يظهر ويبعها بين المسلمين في حفظ هذه الضمة الجلية
عبد الله ولا يتعرف لهم لو كانوا فاسدا وتبايعوا كذلك ثم اسلموا الى اربابهم
فاسد ثم اسلموا لا يتعرف لانهم لم يبيعوا فاسد فاسد الجارية قبل الاسلام
مثلا لو تزوج في ذمة ثلاث يهدى اسلم هو او احد بها لا يفسخ ذلك النكاح
الفاسد الجارية بينهما قبل الاسلام وامن كون هذا محصل قول الفقهاء اليهود
شرط صحة النكاح ابتداء لا بقاء وصرحوا بان المراد من قوله عزم تركوهم وما ينهون
ترك التعرض لهم مدة عدم الترافع اليها واما اذا ترافعا اليها فتجوز عليهم الاحكام
الشريعة وما يجب التنبيه له ان الله وبالفاسد النكاح هنا هو الفاسد بحسب

اصلاح الصفة في انفسهم بحسب الأصل دليل ان مجموع لواسم تحت
بعض محارمه يفرق بينهما لكونه كالحكم باطلا لا فاسد **عبد الله** السلام يجب
ما قبله في حقوق الله دون حقوق الامم من اى الاسلام يقطع ما قبله من حقوق
الله يعني يكون ذنوب المسلم التي اكتسبها في حال كفره مغفورة بالاسلام فلا يؤخذ
بها في الآخرة به دون حقوق الامم كالتقصا من فضل الاموال **عبد الله** ومستوى
اهل الذمة فيما ذكر لا اى كل المذكور بغية قوله وثبت حكمهم بحسب في الجزية والدية دون
الاخرين ولكن لا يخفى ما فيه من الركاكة لانه يلزم الصورة الاولى على اهل الجزية والقبالة
ولا يخفى انه لا معنى لاستواء الدية بينهم لانقطاع الولاية عنهم التي يتبعها عليهم الاثرام
واجراء الاحكام وايضا فمجملة المذكور وضع بجزية فيلزم اخذه في هذه الجملة ايضا فيصح
المعنى ان يقال استوى اهل الذمة في وضع الجزية وكذا وكذا ولا شك انه لا معنى
لاستواء اهل الذمة في وضع الجزية **عبد الله** قال الله تعالى واما القاسطون فكانوا
لجهنم حطباً في بيان ما اوعده وترجمتها بالفارسية اطرافه سران انا فلكه سكر
كشأن فرمان خدا بوده اند هيتم روز جزاء **عبد الله** وان كان مرسل فقد
اعتقد باقوال العلماء في معنى ان هذا الحديث ولو كان مرسل وهو ما نقله الراوى
بالوساطة لسناد النبي عموما ابتداء باسقاط ذكر اساسي الرواية بينهما وهو لا يصلح
للتجسس لكن قد تقوى باقوال العلماء وقول فروى المنع في بيان لا قوال العلماء **عبد الله**
ان هذا رجلا من الذين يخطب اليها جارية يترجم انه يريد كماله اقول كان الاخوان يقولون
شخصا بدل رجل وقوله اليها متعلق بخطيب باعتبار تضمنه معنى في معنى يخطب لنفسه
جائيا اليها جارية لينزول بها **عبد الله** واذا جاز الشئ في حقه دخل الجنب في الحديث
المنتهى في علم الحديث اذا جاز رواية الحديث لمن حقه في نفسه ووجد فيه دخل الجنب
ايضا في هذه الاجارة فيلزم له رواية الحديث عنه ليجوز **عبد الله** فتا ولوه على انه
رجل غير الرسل في وانما قال فتا ولوه لا معنى الرسول حقيقة هو الرسل بالذات ثم
تلكا طلاق الرسول على كسر من الرسول جازا فارة كلاما معني في لفظ الرسول

غير ممكن استحقاقه لجميع بين الحقيقة والمجاز في تركب عموم مجازا فارة ما يطلع عليه
لفظ الرسل ويمكن ان يقال يجوز ان يكون هذا من غير من ادخال احد الشئيين الى
مجموعهما كما في قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان الآية **عبد الله** فيصوبون فليدته
ما يصيب بنو آدم الى وفي بعض النسخ ما يصيبون بنو آدم والصحيح هو الاول لان
الشئ في قوله فليدته من قبيل اكلوا البهائم **عبد الله** فبقى على عموم في الملائكة الى
اى كما كان باقيا على عموم في حق الجنب لان العلم اذا خصص بدليل متقل يقارن
يبقى عاما فيما وراءه انحصار ممكن يكون ظاهرا في عموم لا قطعا ولذلك جاز تخصيصه
بعد ذلك بالقياس وجب الوارد **عبد الله** فانه في قوة قول كل هيب لا يدركه في هذه
العبارة ليست بعبارة البياضى بعينها فكانه اراد المصنف نقل محمول
كلامه من تغيير العبارة فادخل بالمقصود باقاة ما هو عكس دلالة السند اليه
المستور بكلمة كل اذا قدم على السند المقرون بحرف النفي فيفيد عموم السلب
العموم والمقصود بالامادة هنا سلب العموم لا عموم السلب فكان الصواب
ان يقولوا فانه في قوة قول لا يدركه كل بصير بدل قوله لا كل بصير يدركه ما فهم
وكونه على بصيرة في مثل **عبد الله** احكام محارم وحرمة النكاح على التام
اقول هذا جواب دخل خبره كانه قيل يصدق هذا الخبر وهو محرم كما صرح عليه التام
على الملاعة لقولهم المتلاعنان لا يجتمعان ابتداء وكذا المجوسية ولطقت لانا
وهكوة الغيرة فلا يكون تعريف المحرم مانعا فاجاب بما حاصله ان هذه المذكورات
لا يصدق عليها هذا التعريف لان المراد بعدم اجتماع المتلاعنين عدم جواز
اجتماعهما على صفة المتلاعنين اى ما دام متلاعنين اما اذا كذب الزوج نفسه او خرج
عن اهلية الشهادة لم يبق متلاعنا فيجوز له تزوج المتلاعنة وكذا المراد بعدم جواز
نكاح المجوسية جواز ما دامت مجوسية واما اذا اسلمت او صارت يهودية
او نصرانية فيجوز للمسلم نكاحها ومطلقة لانا اذا تزوجت باخر ودخل بها كذا
وانقضت عدتها باجوز للزوج الاول تزويها ونكوة الغير فاطلقة الغير وانقضت

عندنا يجوز للأخت تزوجها علم أن الحرمة ليست بمعدية في كل واحدة منها **عبد الله**
 ولا يختص بالأصل والفرع بل يقع العلق بملك من رحم محرم لا يختص بقربة الولاد
 بل يوجد في كل ذي رحم محرم أقوال عزم من ملك من رحم محرم علق عليه فلا فارقا للشمس
 حرمانه يخصص بها ولكنه يجوز عليه بما رويناه عنه ويختص بالأصل والفرع
 منه بين من ير الحرمة بأحكام في قوله من بين متعلق بقوله تختص باعتباره بمعنى
 التقييد أي متغير من بين سائر أحكام **عبد الله** ولو كان بعد من الإهلية في يقع أن
 الجدة الأب كالأب في ثبوت نسب ولد جارية حافدة إذا ادعى عند عدم الإثبات
 ولو كان عدمه حكما لا حقيقة بان يكون الأب مجنونا **عبد الله** وينبغي الإلتحاق
 في أي طاق الأجداد والجدات بالأب في الأحكام المذكورة **عبد الله** إلا أن يضرب
 ضربا لا يضرب مثله وفي بعض النسخ إلا أن يضرب ضربا لا يضرب مثله أيضا
 وجهه وطريق سدا لوجود شرط جواز قيام لقول المطلق مقام الفاعل
 وهو وجود النعت بعده كما في ضرب يضرب بشدة فافهم **عبد الله** أحكام
 غيبوبة الخشفة **عبد الله** وتحریم الصلح في العلم أن لفظ تحریم مرفوع بالعطف
 على ما علمت الذي هو لفظ الوجوب وقوله والخطفية والسجود وغيرهما من
 الألفاظ المذكورة في قوله وكرهية الأكل كلها مجرورة بالعطف على المضاف إليه
 لفاعل تنزيه قوله وكرهية الأكل مرفوع بالعطف على نفس الفاعل وقوله والنسب
 مجرور أيضا بالعطف على الأكل وقوله وجوب نزع الخف وفن الصوم وجوب
 قضاء المضاف في هذه التركيب الثلاثة مرفوع بالعطف على نفس الفاعل وقوله
 والتفريق والكفارة مجرور بالعطف على ما أضيف إليه الفاعل وقوله وعدم تعاقب
 إذا طلع الفجر في الظاهر مرفوع أيضا على نفس الفاعل فالنوع ويترب على غيبوبة
 الخشفة أيضا عدم انعقاد الصوم إذا طلع الفجر مقارنا به فيجب القضاء فقط
 لا الكفارة إذا وقعت هذه الحالة في خلال شهر رمضان لعدم وجود أصل
 الصوم في هذه الصورة **عبد الله** وسيد ما الذي طلقها ثلاثا قبل ملكها في قوله



بكذا

بكذا وقعت العبارة في النسخ التي رأينا ما وانت خبير بان الطلاق عندنا معتبر
 بالثبوت لا بالرجوع إلى الألفاظ التي كانت للطلقاتين سواء كان حرا أو عبدا فلو منع لهذا
 الكلام فكان العبوة أن يقول طلقها ثنتين بدل قوله ثلاثا فإن هذا لا يجوز أن يكون
 مراده إيقاع الثنتين بحكم لفظه ندر على الزيادة لأن الثنتين توجد في ضمن الثلاثة
 فيجوز أن يقول طلقها ثلاثا ويكون الواقع به ثنتين بناء على عدم اقتدار الزائد
 عليها فقلت لا تأخر في رواية هذا المعنى مع كون ظاهر العبارة مشعرًا بكون وقوع الألف
 على إيقاع الثلث فيفهم **عبد الله** الاستيفاء مجمل من في أي ممرها للجل فلا إضافة
 فيه قبل إضافة أخلاق **باب عبد الله** ووقع العلق المعلق به في بعض النسخ
 المعلق بها بتأنيث الضمير الضمير الأول راجع إلى الوطئ أي وقوع العلق المعلق الوطئ
 على تعيين الرفع في محل الجار ونحوه كما عرفت فمسبق ألف وهي الثاني عايدة إلى الضمير
 على أن الباء فيهما متعلقة بالرفع أي وقعت أروفع العلق بسبب غيبوبة الخشفة
 حين الوقوع على الألف التي علق عقدها على وطئها إياها كذا ينبغي تحقيق هذا البحث
 جعل الفاعل وبها القواعد الخفية المبينة على ما علمت **عبد الله** لا ثبت به حرمة المصاهرة
 بالوطئ في الدبر حرمة المصاهرة وهي أصل الموطوءة والموطوءة وقوله ما عبد **عبد الله** فيكتفي
 بكونها في تفرع عن قوله ولا يخرج عن كونها بكرا يعني إذا لم تنجب إلى مرجع الأذن
 كما هو حكم في لا بكار صيانة لهن عن الوقوع **عبد الله** الثالثة عدم الخل للاول
 في يقع لوطئها الزوج ثلث فتروجت بأثره الكاح القاسد ووطئها الزوج ثلثا
 فطهرها فتروجها بعد انقضاء عدتها من ثلث لا يجوز هذا الكاح **عبد الله** وحرمة
 ضمها إليها إلى الموطوءة فإذا أراد وطئها فليأخذها فلا بد من تزويج الموطوءة إلى
 الغير وأخرجهما من ملكه بسبب في الأسبب كذا أخرج في شروح المتن الرابع **عبد الله**
عبد الله لا يثبت به التحليل والاحصان في يقع إذا كانت منكوبة لرجل فطلقها
 الزوج ثنتين وانقضت عدتها فوطئها السيد معتدا على ملك العيان لا يثبت به
 التحليل فلا يجوز للزوج أن يتزوجها وكذلك لا يكون السيد محصنا بوطئها فلا يستحق

الرحم في صورة الزنا **عبد الله** اخذ من قولهم في الثالثة ان المولى لا يزوج
 عبده ويث في بعض اخذ في تعليمهم في السئلة الثالثة ثم استدل بالمشقة
 تزويج المولى لغيره فان العلة فيها وهي عدم استيجاب المولى الدين على ملكه
 موجودة في الصورة الرابعة والاشتركة في العلة بوجوب الاشتراك في الحكم
ف الذي يجرم على الزوج وطعن زوجته في قوله الذي صلت في محل الرق على اية
 وفيه قوله لا لا ليطفح **عبد الله** واذا صارت مفضاة اضبط فلهما ودبرها
 في قوله اضبط قبلها ودبرها صفة كاشفة للمفضاة مبنية لعاد كقولهم الجسيم الطويل
 العريض العميق تحذف فان هذه الالفاظ الثلاثة صفة كاشفة للجسم لا تقدير لعدم
 وجود جسم فانية لصفة واحدة ثم احدى هذه الاوصاف الثلاثة في الخارج بناء
 على كون قابل الابعاد الثلاثة مساويا للجسم فافهم **عبد الله** وفيما اذا كانت لا تحل
 لصغير او مرض او سمنية الى وترجة هذه المسئلة بالفارسية بين اهلنا كايدين اورد
 ابيات شمس في دران وفتح كايدين نتواند كردن بر اى كنه تر شدن زن وبار
 بخود كردن او ويا فرزند او **عبد الله** لقبض مجمل مرها الى وفي بعض النسخ مجمل
 صداقها والمودى واحد وصح كالا التقديرين الاضافة فيه قبل اضافة الضاد
 ثياب **عبد الله** فالقول لها لوجب العدة عليها وله في النفقة والسكنى في العدة
 وفي حديثها واربع سوا ما وانما الحال لما يقع يكون القول للمرأة في حق وجوب العدة
 عليها ويكون القول للزوج في حق نصف المهر وعدم وجوب النفقة العدة والسكنى
 عليه في حالها مطلقا وفي حال اربع سوا ما وانما في عدة المطلقة فتقوله الحال في ذلك
 لا لكل لان القول لو كان لها في هذه الصورة لا للزوج يحرم عليها تزويجها مطلقا
 لا في العدة لما عرفت ان ثبت المدخول بها مائة على الزوج بخلاف اربع سوا ما وانما
 لانها تحرم في العدة فقط لا غير ما في تقدير كون القول لها وما ان الصورتان
 لما وجبت فيه العدة على الرجال **عبد الله** فلو جأت بولد لمن محتمل ثبت نسب يرجع
 الى قولها في تكميل المهر لا اسفل وولدت بعد ذلك ولد في مدة الحمل ثبت نسب ويجب

على الزوج تمام المهر بثبوت الدخول عليها بالولادة فيكونه الشرح في الكارة الدخول
 عليها **عبد الله** فان لا عن نفقة بعد ما ان تصدق به اي فان لا عن الزوج بنفي الولد
 عدنا الى تصديق الزوج في الكارة الدخول فلا يجب عليه تكميل المهر وينفي نسب الولد
 هذا مراد النصف لكن قد بقي في ما بحث وهو انه كيف يمكن تحقق الدعوى في هذه
 الصورة لانه ان لا عن بنفي الحمل فهو غير صحيح لما ذكرنا ان بنفي الحمل ليس بصحيح فلا ينبغي
 بنسب الحمل وان لا عن بعد وضع حملها فهو غير صحيح ايضا لان شرط صحة الدعوى
 وجود الزوجية بينها وقت الدعوى وقد انقضت عدة المرأة بوضع الحمل في هذه
 الصورة ولم يبق الزمان الكافي فلو لم يوجد شرط صحة الملائمة فلا يمكن فيها من
 تحققها على اي تقدير كان فان كنت على ما ذكرت فارجع الى الشرع المعتمد
 والفتاوى الموثوقة حتى يطمئن قلبك وتصديق في صدق الاعتراض الذي
 اوردت عليه في المسئلة التي ادعى كونها مفروضة في كلام القضاة **عبد الله**
 فالقول لها فلهما المطلق لا كمال المهر في بعض اذا ادعت المطلقة ثلثا ان الزوج
 اثبت دخلها فالقول لها في حق كونها حلالا للزوج الاول فثبت التحليل لا في حق
 وجوب تمام المهر على الزوج ثلثا **عبد الله** الخامسة لو علق بعد وطئه اليوم فثبت
 عدمه واتعاه الى فلا بد للمرأة في هذه الصورة من عدة البتة على قراره بعدم طوئ
 فيه لان المرأة في هذه الصورة متمسكة بها حال السمي بالاستصحاب وهو
 غير صالح للجم في حق الاستحقاق وان صح حجة الدفع وكذا الحال فيما لو قال لزوجي
 لعبدان لم تدخل الدار في اليوم فانت حر قلما مضى اليوم ادعى عدم الدخول
 فيها في ذلك اليوم وادعى المولى خلافه فلا بد للعبد من عدة البتة على اقراره
 او على عدم الدخول في نفس الامر وتقبل البتة بنفي النفي لان النفي في هذه الصورة
 نفي محصور اي فيمكن احاطة علمك به بقبول **عبد الله** احكام العقود
ف ووجود مانع من الموانع السبعة في هي القرابة والزوجية والزيادة للنفقة
 والموت والمزوج من الملك والهالك في العوض المشروط في العقد **عبد الله** والاك

ويقرب من المصنف وانما قلت بقربه منه لان بين الجنس الفقير والضعف
عموم وخصوص منه وجه لان اصناف نفع الانسان مثلا التركي والهندي
والزنجي وغير ذلك فالانثى من بني آدم تصدق على التركي والهندي وغيره
وكذا المذكور من بني آدم وانما فهم وكذا الحال في سائر اصناف الانواع والحاصل
ان الفقهاء عدوا ما هو بمنزلة اصناف النوع اخصا من مختلفه اذا كان بين تلك
الاشياء تفاوت فاحسن في القيمة وعدوا ما ليس كذلك كمنث واحد **عبد الله**
بخلاف ما في الحيوان فقولنا بخلافها خبر متبادر ونحوه في التقدير وبما خجلها
من سائر الحيوان يعني ان الذكر والانثى من بني آدم متساويان بخلاف المذكور
والامان من سائر الحيوان لكونها جنسين مختلفين في بني آدم لاني
غيرهم بآء على تفاوت القيم بالتفاوت الفاحش بين الصنفين فبهم لاني
غيرهم **عبد الله** اذا كان الجنس متحد والفايت الوصفية يعني اذا اشار وسمى
وكان المسمى من جنس المشايخ المسمى اذا كان الوصف الذي سماه عينه
معدوما **عبد الله** على حديث صلوة في مسجد في هذا افضل لفظ الحديث مصنف
البحر في قوله صلوة في مسجد الحديث وقوله ان الاعتبار في مفعول قوله يتنبط
عبد الله فلا يتصل الثواب بما كان في زمنه عدم الى قول ترتب قوله فلا يتصل
الثواب الى قول ان الاعتبار بالنسبة عند اصحابنا لا نظر بين لانه لو تعلق افضلية
الصلوة بعين هذا المسجد لا يلزم اختصار الثواب بما كان في زمنه عدم بل يكون
هذا الحكم ثابتا محققا في جميع الازمنة لان المشار اليه ذات المسجد وانما يلزم
الاختصاص بزمانه حياة النبي عزم ان لو تعلق الحكم بالمسجد على زوال الاضافة
الحقيقية بموت صاحبه كما عرفت من سائر الحكم صدق قلان وزوجاته
وعبيده في كتاب الايمان من الكتب الفقهاء فصحة الترتب موقوف على ابدال النسبة
بالاشارة **عبد الله** فان امتناعه اكثر امتناعا عن حكم الكلب اقول لا يخفى عليك
سخراف هذه العبارة اذ الظاهر ان المصدر منها هو الامتناع مضافا لمفعول

على اعتبار الحذف والايصال الى الامتناع منه فحذف مجازا واصل الضمير المصدر
فصار امتناعه فلا يبقى وجه صحة التسمية وهو قولنا امتناعا وكذا الحال في تقدير اضافة
المصدر الى فاعله لان يحكم بزيادة التسمية هو انه لم يمتنع وفي بعض النسخ
فان الامتناع منه اكثر امتناعا عن حكم الكلب وهي النسخة الصحيحة والعبارة الصادقة
عن المصنف لتحقيق الايهام في النسبة على ذلك التقدير فيفيد التسمية فائدة الموقوفة
هو لا جملها وهو رفع الايهام عنها **عبد الله** جنت في العبد لان العبد لكونه
ساقط المرتبة ووضع المنزلة لما لا يعادي لذاته فعلم ان العداوة لانه كانت
لغيره في نفسه لا لاجل العبد كما في الطيب فتلك الامانة لمجرد التعريف
لا لبراء المانع بخلاف الزوجة والصديق لكونهما ما يعادي ويبرأ لانهما فيكون
فكرهما لبيان الحال في خلاف الزوج والصديق لكونهما على الحاف والظاهر لان
من الباشرة على الفعل الذي صنف عليه بان لا يفعله **عبد الله** القول في الملك
فليتأمل في مناسبة التعليل للحكم لا فانه لما قال في الصورة الاولى يجوز البيع فكيف
يما سببه بصيرة الملك المستقر في كذا الحال في الثانية لانه لما قال فيها بعدم جواز البيع
كذلك سببه التعليل بعدم وجود الملك المستقر في هذا التعليل ان يما قصان
الحكم وبما فيها فضلا عن ان يما سببه وبما **عبد الله** فلا وية ايضا لانها ثبتت لمقتضى
الي رأت في بعض كتب الفقهاء لو ان رجلا قال لاخر فاستأني ففعله تجب الدية بخلاف ما لو
قال في قطع يد ففعله جازا يجب عليه ارشها والفرق ان الثاني قد فعلها فحقا
في قطع اليد كرفع الاكلة بخلاف كل النفس فانه لا يترك فيه اصلا بوجه من الوجوه
في جميع الازمنة والاحيان وقد يفصل فيه الكلام في ماهية الاكلة وحقيقة الموت
حدوثها في اعضاء الانسان **عبد الله** الا اذا ابرأ الميت غريمه الى قوله الميت مفعول
قوله ابرأ وقوله غريمه فاعل وانما قدم المفعول عليه اسما على الفاعل ليلزم الاضمار
قبل الذكر **عبد الله** ولما ارش استخلاص الزكاة بقضاء الدين الى قول هربا فوايها
مذكورة في الفتوى يجب تفصيلها في هذا المقام اما الاكوفين ان المراد بقضاء الدين

منها قضاء كذا لا قضاء مقدار ما ياتي فيه التركة ويعاد لها والناحية ان بعض
 الورثة اذا اسقط حق استخلاصه عن الآخر فله ايضا استخلاص بقضاء كل الدين
 وان هذا الحق لكل واحد منهم على سبيل الكمال والثالثة ان حق استخلاص كل واحد
 ثبت لهم في كل التركة في بعضها فاحفظ هذه الفوائد الجلية فانها تكملة في بيان
 كثيرة **فصل** لو كان الدين للوارث في المال من حصة في الميراث يسقط الدين وما ياتيه
 ميراث او لا وما ياتيه دينه من غير ميراث فله ان يظهر في الميراث على ابيه مثلاً ما ياتيه
 وبنات وبنات وترك عبد ابيه ما ياتيه وبنات وبنات وبنات وبنات وبنات وبنات وبنات وبنات
 اخلا لانه فان كانت التركة ميراثا يعق العبد حصة بملك اياه واما اذا
 كانت ميراثا يبيعه القاض ويقتضيه دينه من ثمنه لان ولاية البيع وقضاء الدين
 منوطان بالقاض ومنعقة به في التركة المستغنية بالدين كما صرح به في شرح
 المعبرة والفتاوى الموثوقة وقد عرض على قبل عدة سنين من هذه السنة
 بعض قضاة ديارنا في بعض محارم مسئلة اخذت على بيان هذا الحكم فاجاب
 بجميع التركة المستغنية بدين الوارث الارث غير الوارث ام لا فاجاب
 عن حصة من غير الارث وقال فيما ظهر فائدة ذلك في اجيب بما صورته انما
 في شخص هذا الجواب وتلقاه بحسب القبول **باب** **السلوة قوله**
 لا تسلم بطم في رمضان الى بالتسوية في رمضان لانه وان وجد في الارث
 والنون المزدان والعلمية لكنها غير مؤثرة لكونه علم حسب العلم شخص حتى
 لو اريد منه رمضان سنة مخصوصة امتنع من الصرف كذا صرح في بعض حواشي كافي
 لكن خربا الى اعراض هذا الكلام تأمل تجد **باب** **الزكاة قوله** وما كان
 الضار الى مال الضار ما تغذر الوصول اليه مع قيام الملك كمال المفقود والابن
 والساقط في البحر والمدفون في مفازة من مكانه والوديعه التي او دعت
 الى رجل ليس من معارفه ولم يعرفه الى من او دعت الى رجل ليس من
 ولا يمينه عليه وغير ذلك **فصل** في غنى عند الامام فلا تحل له الصدقة

باب ما ياتي

باب السهولة

فقير

فقير عند محمد حتى فتح له في المضاف لاتي مخدوف بها فالتقدير ان شئتم
 غنى عند الامام فهو مستغنى عن متبدا خبره غنى ولم يجعل وفقير عند محمد في العطف
 لئلا يلزم العطف على مفعول عامين مختلفين بحرف عطف واحد مع فقر شرط
 جوازه الذي هو تقدم مجرور وقدم الاعتراض والجواب عنه في مثل هذا الكلام
 في كتاب الطهارة فلا يفيده **باب** **المعروف** من رآه وحده وروى
 القاضيه شهادته الى اي بناء على انفراد وعدم وجود النصاب في الشهادة
 ووجهه اي وجه حكم في هذه المسئلة ان الكفاية واليرة بين العباد والعقوبة
 ولكن لما كان الغالب فيها معنى العقوبة اندرأت بالشبهة لان العقوبة هي
 يندرج بها والبشارة فيها انما جاءت بتوهم جريان حل الاطراف في حق نفسه
 كما في حق الغير كمن شهادته مردودة من جانب الشرع **باب** **الشكاح قوله**
 فقل جامع الصغير واليتيم لا في قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وذكر الصالح
 متروك فقل اذا غسلت وبقيت لمعة بلا غسل في المعة بضم اللام وسكون
 الهميم العضو الذي لم يصبه الماء في الاغتسال فيلزم مستدرك قوله بلا غسل
 الا ان يحمل على التخيير كما في قوله تعالى سبحان الذي اسدى بعبده لئلا يحمي
 لحراره الى المسجد الا فقه الامة **باب** **الحمد وقوله** اي حصل الجوز
 الى اي قتل اهل فيكون من قبيل مجاز في الاعراب كما في قوله تعالى وسئل القرية
 الامة **باب** **الحام** في قوله اذا اراد ان يكون لينة محرم بزوجه من عبده
 بعلمها فقط في وفيه جمان الاول فوت شرط صحة النكاح الذي هو سماع
 الشهود بشرطى العقد ولم يوجد منها شهود فمن اصل اطلاق المحرم على الزوج
 مع ان بينهما مفادة ومفاة والجواب عن الاول ان المحرم بها اضافي بغير زوجا
 اياه بلا اعلام الى العبد لان المولى يقدر على جبر عبده على النكاح بمعنى نفوذ
 قهره عليه بالرضا فلا يشترط علمه وغيره كما بان اطلاق المحرم على الزوج
 مجاز من اصل اطلاق المشرع على شقة الا ان يعنى من قبيل اطلاق المقيد

باب المعروف

باب الشكاح

باب الحمد

الدال على ذلك القدر من مصادره التثاني ما يحدث منه حوادث فهو اسم مصدر
 هنا كما يشهد به الوجدان والذوق الصريح **قوله** من اقرار الخلية او بينة الى
 قدم من تفصيل معنى التهمة فلا يفيد والامام في الدين فامتحان جعل باب
 بيع التهمة بابا على حدة في كتاب البيوع فمما واه **كتاب** **قوله**
 والفرق ان الاول مخطور احرامه على اضافة المفعول اليه ما هو قائم مقام
 فاعله فالنقصان حرمة الاول مقيدة لا خصاصها ببعض الحالات والاوليات
 بخلاف الثاني فانه حرام مطلقا لا مقيد بقيد ومقتضا بوقت من الاوقات فكان
 الاول اقوى من الثاني **كتاب** **التكليف** **قوله** التكليف ثبت بدو الدعوى
 كالطلاق في اي كفايت الطلاق بدو الدعوى من المرأة قاله في
 يصيرون مدعيين كما انهم شهدوا **قوله** بخلافها في الموهوب في خبره
 محذوف والتقدير وهو متبلس بخلافها في الموهوب والمقصود ان حال
 البنت في قبض صداقها متبلس بخلاف حالها في قبض الموهوب لانها تسحق
 في الصورة الاولى لا الثانية هكذا ينبغي حل التعقيدات الواقعة في عبارات
 هذا الكتاب **كتاب** **الطلاق** **قوله** ولو زاد واحد لا يضر لا يقع
 الطلاق في لعل وجهه ان قوله ليس بامر في محتمل ان يكون المراد ان ذلك
 من الاصل فيلغوا لانه كذب ويحتمل ان يراد منه انكسرت بامر في بسبب تعلقه
 اياك فيكون هذا الكلام من قبيل كناية الطلاق لان كناية الطلاق في اصطلاح
 الفقهاء ما احتمل وغيره وهذا كذلك فلا بد من التمسك بالكلية لا بد من التمسك
 لتعين المراد من غيره فاذا نواه يقطع بطريق الاقتضاء واما لو زاد لفظ وانه
 فتعين كون المراد منه الخبر لان معنى اليقين في الشرع تقوية الخبر بمراسم الله
 فلا توجد في الانسان فتعين كون الكلام خبرا فيلغو بتعين كونه كذبا
قوله ولو زادها بطلاقها لا لانها تملك لها اي لا يقدر على عزلها عن الوكالة
 لكن في تعليقه بقوله لانه تملك نظر لا يخفى وجهه على الناظر فامل **كتاب**

س الج

س النكاح

س الطلاق

كتاب

كتاب **العقاة** **قوله** لان الاول يعبر به عن الكل في كونه نعم لعن الفوج على
 السروج والمراد بها طائفة النساء والحديث وارد في نهين ونهين عن
 الركوب **قوله** بخلافه في الاقرار بالخبر متداخلة في حذف والتقدير وهو بخلافه
 والمقصود ان هذا حيث يكون تعيينا للاخر يكونه مقاربه لفلان قال كونه حال
 بهذا الكلام في صورة الطلاق متبلس بخلاف حاله في صورة الاقرار بهذا
 ينبغي حل التعقيدات العبارات الواقعة في هذا الكتاب **قوله** فن الحكماء
قوله ان كان الجود قبل القصار استحق الاجر لان القصار صار خاصا بالخير
 والغائب لا يستحق الاجر بما فعل في المصوب **قوله** فقال لقد كنت املك
 بعد المسكين ولين شئت ليموت علم كثير في اقول لا يخفى على الناظر المتمتع
 النسخان في هذا الكلام موجبات كثيرة لا غرار ان لو تكلم بعين هذه الكلمات
 الا ان ايراد الدال على القسم المحذوف في لفظه الثانية ايراد كلمة قد الدال
 على التحقيق والثالثة ايراد كلمة كان الدالة على الاستمرار والرابع ايراد الفعل
 المتعدي الدال على التجدد وهو اولى ملك والاسم ايراد الدال للوطنة للفتن
 الدالة على تكرار القسم في الكلام للتوثيق والاكمام والاسم تأكيد جواب القسم
 بالنون المشددة وهو قوله ليموتن والاسم وصف العلم الغائب اروض
 العلم الذي اسند اليه الموت بالكثرة وجعل محذوف في الكلمة المبلغ والذكر جعله
 في النسبة كما لا يخفى على الناظر التام فكانه قال والله قد كنت املك ان تصير في
 مصلحة المسلمين بعدى بحيث كان ذلك المأمول عادة مستمرا على الاستمرار
 التجدد بل يخطر على قلبي وقتا بعد وقت وجبت بعد حين لا بالخطوات احيانا
 فواته ان شئت بفتوت البينة فيصنع علم كثر بحيث لا يكتمه ولا يضبطه
 الحاضرين وهذا المعنى مفهوما من تنكير علم كثر فيضم هذه الضميمة الى المذكورات
 ترتقي موجبات التعزيز الى ثمانية فاحفظ هذا التمسك الجليدة الدقيقة اشياء
 ولا تنس صاحبها من صالح دعا لك **قوله** والصحيح عند اكثر اصحابنا ان الملك



يقع لا بعده في معنى ان العقود والتصرفات الشرعية الموصية بملك على
 واسباب الملك سبب ومعلوم فلو لم يقل ان الملك لها في الوجود والحق
 يلزم تخلف العدة عن المعلوم وهو غير جائز هذا مراد المصنف وانفتحت عليه
 الاسلاف والاختلاف لكن قد سئل في هذا ما هو انفقوا على كون الملك
 الثابت بالصيغة الموضوع له بطريق الاقتضاء في جميع التصرفات الموصية له بطريق
 الاثبات، والحال ان ثبوت الملك في صيغة العقود بطريق الاقتضاء، ينافي مع
 معارضة لها كما لا يخفى على من يتأمل في معنى الاقتضاء فتأمل وراجع بوضع
 فتوهمت انها غير سائبة، فيقع الحاشي تائيد الاخر على افعال للصفة لا يضمنها
 على ان يكون مؤثرا افعال للتفصيل لانه لا يجزئ من العيوب الظاهرة كما لا يخفى من
 الالوان فالصابط في الفرق بينهما اكل بالكل على زنة افعال في زيد في الفيدان
 ثم ان الصفة المشبهة التي هي في الصفات المعززة كالحسن والكرم فوزية في كل
 وقيل نحو حسن وكريم وما شئت منها للعلل القارضة فوزية فعلى نحو عطش
 ومرض وقيل نحو زمن فاصطفا هذه القوايد فانها تترك في مواضع شتى غير
وهـ واكل الميتة في نفس تكلم وحده في مضارع اكل باكل وهو لا يفرق
 اسم الفاعل منه في حالة الرفع الا بجموعه المقام والقراين الخاصة بعبد
وهـ فان وجد الماء في جزاء وهذا الشرط محذوف وهو في امر فان وجد الماء
 فنسب بالخصلة الحنة وقوله والا بعده مركب من ان ولا الاستثناء
 والصفة فالمنع وان لم يوجد الماء وانقطع عنه الرجاء في يتيم عبد سبي
 تحت الجموعة والحررت جمعها وحررا الفقيه لجامع الحرية الغني عبد البية
 بن سعيد بن شعبان اسكنها الله في غرف الجنان وتلقيها بحسن القبول
 والرضوان ولي الفرض من كتاب شرايد التحرير الا بقا اسمه في الدنيا بالذكر
 الجليل وان لا تنسوه المستفيد بها في ادعيتهم جزاء خير الممن
 اسلفني في هذا المرام وهو الكافي في كل كلام
 اللهم حرّم لحم كاتبة على النار
 بحق محمد وآله الأبرار

جامعة الحاج
 قاسم و التراث





مركز بحوث البيئة والصحراء
للثقافة والتراث

مركز
للثقافة
مركز
للثقافة